جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس

إعداد
مهدي عثمان محمود الأغبر

إشراف
الدكتور علي عبد الحميد
الدكتور عزيز سالم دويك

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
2007م

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
نابلس - فلسطين

تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس

إعداد
مهدي عثمان محمود الأغبر

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 8/8 /2007م وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة: التوقيع

(1) د. علي عبد الحميد (رئيسا ومشرفاً) .....

(2) د. عزيز سالم دويك (مشرفا ثانياً) .....

(3) د.أحمد إغريب (ممتحنا خارجياً) .....

(4) د. أحمد رأفت غضية (ممتحناً داخلياً) .....

الإهـــــــــــــــداء

إلـى والـدي .....وإخـوتـي
.....وزوجتـي.....وأولادي.....

إلـى أسـاتـذتـي
الأفـاضل.....وأصدقـائـي.....
وأحبـائـي جميـعـاً.....

إلـى الـشعب الـفـلسطيـني فـي كـل
مـكـان.

الـبـاحث

شكر وتقدير

بعد الحمد لله الذي أعانني ومن علي في انجاز هذه الرسالة، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم امتناني إلى أساتذتي واخص بالذكر السادة الأفاضل الدكتور عزيز دويك و الدكتور علي عبد الحميد اللذان اشرفا علي في إعداد هذه الرسالة وساعداني بالتوجيه والإرشاد العلمي وإبداء الملاحظات والتوجيه والمتابعة والتي كان لها الأثر الفعال في انجاز هذه الرسالة ويسرت لي سبل البحث العلمي .

كما أتقدم بعظيم شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور أحمد رأفت غضية والدكتور أحمد عبد القادر اغريب.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساعدني وأفادني بأية معلومة أو يسر لي أمر الحصول عليها حول هذا الموضوع.

ولن أنسى تقديم الشكر والتقدير والاحترام لجامعة النجاح الوطنية ممثلة برئيسها والعاملين فيها.

ولا يفوتني بان أتقدم بكل الحب والتقدير إلى أسرتي التي شاركتني قدرا من المعاناة والصبر من أجل تجاوز هذه المرحلة . وأخيرا أرجو أن لا يكون قد فاتني ذكر أحد من الإخوة الأفاضل الذين يستحقون كل ثناء وتقدير مع رجاء قبول معذرتي وجزاهم الله عني خير جزاء .وأخيرا اختم كلمتي هذه

بقوله تعالى (لإن شكرتم لأزيدنكم). صدق الله العظيم.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الغلاف	أ
أعضاء لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الأشكال	ذ
الملخص باللغة العربية	ز
الفصل الأول : المقدمة	
1.1 مقدمـــــة	2
2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها	3
3.1 أهــداف الدراســـــة	4
4.1 منطقة الدراسة	4
5.1 خطة ومنهجية الدراسة	6
6.1 مجتمع الدراسة	6
7.1 متغيرات الدراسة	7
8.1 الدراسات السابقة	8
9.1 إجراءات الدراسة	13
1.9.1 أداة الدراسة	14
2.9.1 المعالجات الإحصائية	14
10.1 مصادر المعلومات	15
11.1 محتويات الدراسة	16
12.1 المفاهيم والمصطلحات	16

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني : الإطار النظري	
1.2 مقدمة	21
2.2 نظريات في اختيار الموقع الصناعي	22
1.2.2 نظريات الموقع الصناعي	23
2.2.2 نظريات التوطن الصناعي	25
3.2 العوامل الرئيسية التي تتحكم في توطن الصناعة	26
الفصل الثالث: الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة	
1.3 مقدمة	32
2.3 تطور الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة	32
3.3 أنواع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة	34
4.3 واقع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة	40
الفصل الرابع: واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس	
1.4 مقدمة	46
2.4 التطور التاريخي للصناعات في مدينة نابلس	47
3.4 الواقع الحالي للصناعات الغذائية في مدينة نابلس	60
4.4 علاقة الصناعات الغذائية بالصناعات الأخرى	61
الفصل الخامس: تحليل وتقييم الصناعات الغذائية في مدينة نابلس	
1.5 مقدمة	63
2.5 أقسام النشاط الصناعي الغذائي في المدينة	63
3.5 استعمالات الأرض المحيطة بالمصنع	66
4.5 نقاط القوة في الصناعة الغذائية	68
5.5 نقاط الضعف	69
6.5 الفرص والإمكانيات	70
7.5 تحليل متغيرات الدراسة	70
8.5 توطن الصناعات الغذائية وسبل تنميتها في مدينة نابلس	79
9.5 عوامل تطوير وتنمية الصناعات الغذائية	90

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
1.6 النتائج	95
2.6 التوصيات	96
المصادر والمراجع	100
الملاحق	105
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	109

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	رقم الصفحة
1	المؤشرات الرئيسية للصناعات التحويلية الغذائية عام 2005.	33
2	أهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية* وقطاع غزة– 2005 (القيمة بالألف دولار).	35
3	الحصة السوقية للصناعات الغذائية الفلسطينية في السوق المحلي من عام 1996–2000.	41
4	الصناعات الغذائية وأنواعها وعدد مصانعها في مدينة نابلس لعام 2006.	64
5	المستوى التعليمي للعاملين في المنشآت الصناعية الغذائية.	68
6	التكرارات والنسب المئوية لمواقع الصناعات الغذائية.	71
7	أنواع الصناعات الغذائية ومواقعها في المدينة.	71
8	توزع المصانع الغذائية حسب سنة التأسيس	74
9	توزيع المصانع الغذائية المملوكة والمستأجرة لعام 2006.	75
10	توزع المصانع الغذائية حسب مساحة المصنع.	76
11	أنواع الصناعات الغذائية ومساحة أرض المصنع.	77
12	أنواع الصناعات الغذائية وملكية أرض المصنع.	78
13	أنواع الصناعات الغذائية وسنة التأسيس.	78
14	مساحة أرض المصنع وسنة التأسيس.	79
15	ملكية المصنع وسنة التأسيس.	80
16	مساحة أرض المصنع وملكيته.	80
17	العوامل المؤثرة في توطن الصناعات الغذائية ونسبة أهميتها في قرار التوطن.	83
18	نوع ملكية أرض المصنع.	87
19	نوع المواد المستخدمة في الإنتاج.	91

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	رقم الصفحة
1	حدود منطقة الدراسة (المخطط الهيكلي لمدينة نابلس).	3
2	الصناعات في مدينة نابلس.	61
3	توزع الصناعات الغذائية الحالية في مدينة نابلس.	65
4	توزع استعمالات الأرض في مدينة نابلس.	67
5	المناطق الصناعية داخل مدينة نابلس.	73
6	العوامل المؤثرة في توطن الصناعات الغذائية.	82

تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس

إعداد

مهدي عثمان محمود الأغبر

إشراف

د. علي عبد الحميد

د. عزيز سالم دويك

الملخص

تناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس، من حيث أهمية الموقع الصناعي، وأهمية صنع القرار في التوطن، وتحديد نقاط القوة والضعف، والتعرف على الفرص والإمكانيات المتاحة بهدف تطويرها.

وهدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في اختيار مواقع الصناعات الغذائية في المدينة، وكذلك تحديد العوامل التي تساعد في تطوير وتنمية هذه الصناعات .

وارتكزت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي والتحليلي باستخدام أداة الاستبانة والمسح الميداني لمواقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة لدى الجهات الرسمية ذات العلاقة.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة الغذائية في مدينة نابلس مثل معوقات استيراد المواد الخام، وتسويق الإنتاج سببها الأوضاع السياسية والأمنية والإجراءات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، كذلك أظهرت الدراسة أهمية عامل المنافسة وعامل رأس المال وعامل تكاليف النقل في اختيار موقع الصناعات الغذائية .

وأوصت الدراسة بضرورة حماية الصناعات الغذائية والمنتوجات المحلية والوطنية وكذلك ضرورة العمل على إعداد تخطيط مستقبلي للصناعات الغذائية في مدينة نابلس في ضوء حاجة السوق المحلية والسوق الوطنية وبما يتناسب مع التخطيط العام للمدينة.

الفصل الأول

المقدمة

1.1 مقدمـــــة

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها

3.1 أهــداف الدراســــــة

4.1 منطقة الدراسة

5.1 خطة ومنهجية الدراسة

6.1 مجتمع الدراسة

7.1 متغيرات الدراسة

8.1 الدراسات السابقة

9.1 إجراءات الدراسة

1.9.1 أداة الدراسة

2.9.1 المعالجات الإحصائية

10.1 مصادر المعلومات

11.1 محتويات الدراسة

12.1 المفاهيم والمصطلحات

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1.1 مقدمـــــة:

تمثل الصناعة حجر الزاوية في بناء القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية للأمم، فتقـدمها دليل على تقدم الأمة، وانعدامها دليل على تخلفها ،وتحرص الدول النامية ومن ضمنها فلسـطين على تنمية قطاع الصناعة الذي يعد البنية الأساسية في البناء الاقتصادي ومحركا قويـا لعمليـة التنمية الاجتماعية والاقتصادية[1].

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني وتأتي أهميتـه كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة فـي زيـادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنه حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي[2].

فقد احتلت الصناعات الغذائية أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، فقد ساهمت بأكثر من 23% من قيمة الإنتاج، وحوالي 23% من إجمالي القيمة المضافة، و13% من إجمالي العمالـة في الصناعات التحويلية خلال العام 2003[3]. وقد تعرضت الصـناعات الغذائيـة لصـعوبات عديدة خلال السنوات الأخيرة الماضية نتيجة للإجراءات والسياسات الإسرائيلية التـي أعقبـت اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول من عام 2000، مما أدى إلى إغلاق عـدد كبيـر مـن المؤسسات التي تعمل في هذا المجال، وأدى إلى تراجع ملحوظ في مساهمة هذه الصناعات في العمالة والإنتاج والقيمة المضافة، ومع ذلك فقد ظلت تلك الصناعات تحتل أهمية بالغـة نظـرا لقدرتها على استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة الفلسطينية من خلال خلق فرص عمل كثيرة، ليس فقط بشكل مباشر، ولكن بشكل غير مباشر ضمن السلسلة العنقودية المتكاملة ابتـدءا مـن الزراعة، إلى تخزين المنتجات الزراعية والصناعية التي يتم إنتاجهـا، إلـى التوزيـع، إلـى

---

[1] صالح، حسن عبدا لقادر: **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 1985، ص17.

[2] السماك، محمد أزهر: **استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق**، جامعة الموصل، 1985، ص6.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصفحة الالكترونية.

الصناعات المكملة مثل التعبئة والتغليف والأبحاث والخدمات وغيرها، إضافة إلى ما تسهم بـــه الصناعات الغذائية من سد جزء كبير من احتياجات المستهلك الفلسطيني، وبالتالي دعم قدرتـــه على الصمود في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة .

وفيما يخص الصناعة الغذائية بشكل خاص فإنها تعاني من تراجع فـــي القـــدرة التنافســـية، وكذلك من نقص الخبرات والمؤهلات في كثير من التخصصات اللازمة للصـــناعات الغذائيـــة، كما أن المواد الخام الرئيسية والمكملة ذات النوعية الجيدة غير متوفرة محليا بشكل كاف، ويـــتم الاعتماد على استيراد معظمها من إسرائيل أو عن طريق إسرائيل، ومعظم الماكينـــات والآلات غير حديثة وليست ذات تقنية عالية، وخدمات البنية التحتية غير متوفرة في عدد من المواقـــع، وتسهيلات النقل والتوزيع والتخزين غير كافية ومرتفعة التكاليف، كما أن ظروف الطلب غيـــر جيدة، فالسوق المحلية ضيقة ومستويات الدخل منخفضة.

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

تعتبر مدينة نابلس من المدن الفلسطينية الكبرى في الضـــفة الغربيـــة مـــن حيـــث أهميتهـــا الاقتصادية على مر العصور، حيث اشتهرت المدينة بالعديد من الصـــناعات أهمهـــا صـــناعة الصابون، صناعة الحلويات، وصناعة الطحينة والسمسم.[1] وقـــد اعتبـــرت المدينـــة عاصـــمة اقتصادية للسلطة الفلسطينية، إلا أنه ومنذ بداية انتفاضة الأقصى في عام 2000 وتعرض المدينة للاجتياحات الإسرائيلية المتكررة وإغلاق مداخل المدينة وتشديد إجراءات الدخول والخروج منها أدى إلى تراجع الأهمية الاقتصادية للمدينة وأثر بشكل سلبي على عملية استيراد المـــواد الخـــام وتسويق المنتوجات الصناعية وخاصة الغذائية منها .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحليل واقع الصناعات الغذائية في مدينة نـــابلس مـــن حيث المشاكل والصعوبات التي تواجهها، وإمكانية التغلب على هذه الصعوبات ووضع بعـــض المقترحات التي تساهم في تنمية وتطوير قطاع الصناعات الغذائية في المدينة.

[1] **الموسوعة الفلسطينية**،المجلد الرابع(ل- ي)، الطبعة الاولى1984،إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، ص417-419.

وتأتي أهمية الدراسة كونها تناولت تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس من خلال تحديد بعض العوامل التي تؤثر في هذه الصناعات.

3.1 أهـــداف الدراســـــــة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

(1) التعرف على واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس.

(2) تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس من خلال تحديـــد نقـــاط القوة والضعف فيها، والتهديدات التي تواجهها، والتعرف على الفرص المتاحـــة لتطويرها.

(3) وضع بعض المقترحات والحلول لمواجهة المشاكل والصعوبات التي تواجههـــا الصناعات الغذائية في المدينة وتعزيز القدرة التنافسية لهذه الصناعات.

4.1 منطقة الدراسة:

تشمل هذه الدراسة مدينة نابلس كحالة دراسية. جغرافيا تقع مدينة نابلس على خـــط عـــرض (32.13) شمال خط الاستواء وعلى خط طول (35.16) وترتفع عن سطح البحر حوالي (520) م[1]. شملت منطقة الدراسة حدود المخطط الهيكلي المصادق لسنة 1995م بمســـاحة مقـــدارها (28.500) دونم وعدد سكان حوالي (134.000)[2] نسمة حسب تقـــديرات الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2006 وشكل رقم (1) يبين حدود منطقة الدراسة.

---

[1] بلدية نابلس، **دراسات المخطط الهيكلي**، قسم التخطيط، نابلس، 2001.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقديرات السكان حسب المحافظات والتجمعات السكانية**، 2006.

شكل رقم (1): حدود منطقة الدراسة (المخطط الهيكلي لمدينة نابلس)

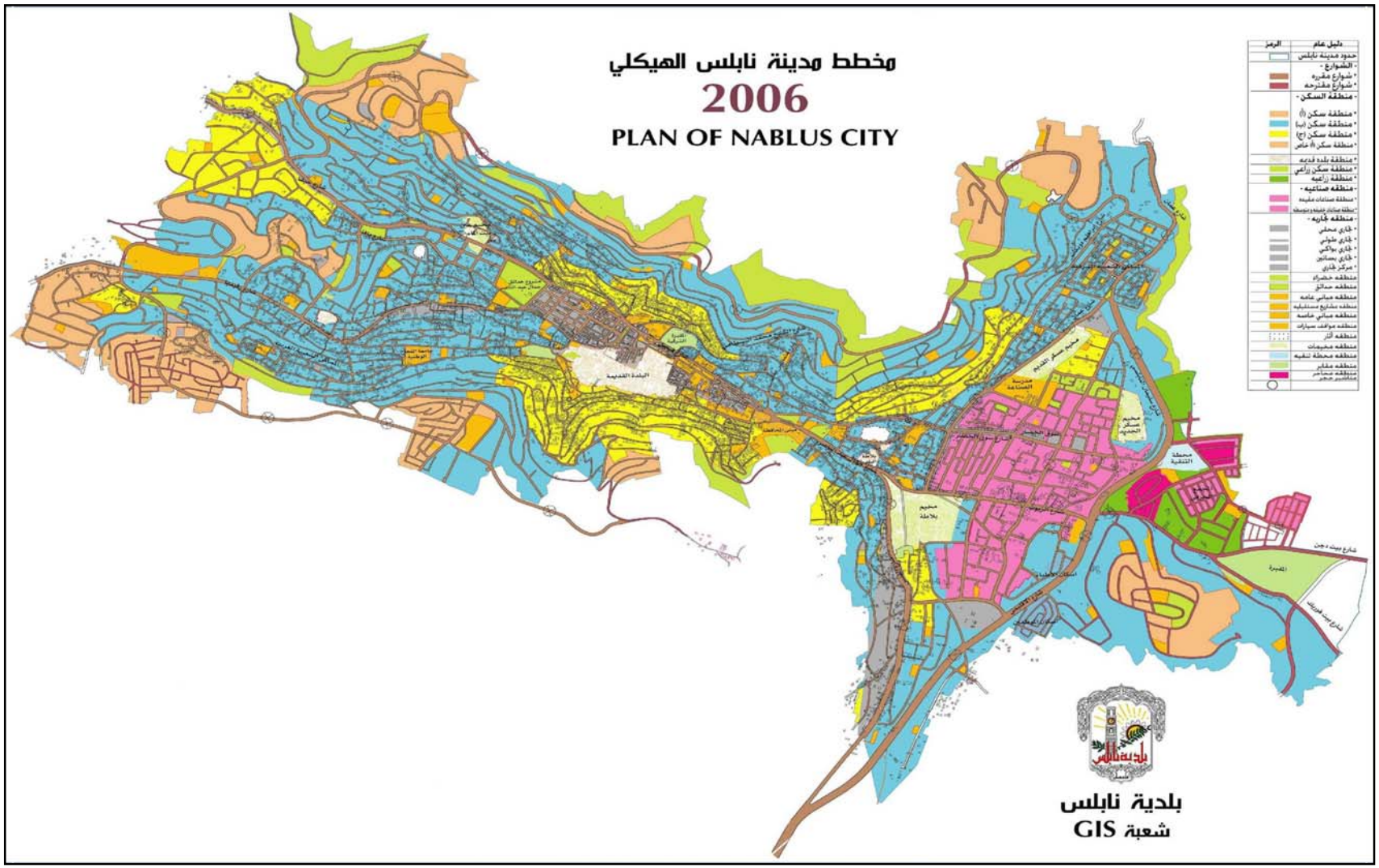

المصدر: بلدية نابلس، دراسات المخطط الهيكلي، قسم التخطيط، نابلس، 2001.

5.1 خطة ومنهجية الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة في خطتها على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

(1) المحور الأول:الإطار العام والنظري.

ويشمل مقدمة عامة للدراسة من حيث أهميتها وأهدافها ومحتوياتها، بالإضافة إلى الإطار النظري الذي يتناول المفاهيم العامة المتعلقة بالصناعة بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص، وكذلك الدراسات السابقة ذات العلاقة. وتم استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي لإنجاز هذا المحور.

(2) المحور الثاني:الإطار المعلوماتي.

يتناول معلومات وبيانات حول الصناعات الغذائية في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص من حيث تطورها وأنواعها وأهميتها. وقد استخدم المنهج التاريخي والمنهج الوصفي في إنجاز هذا المحور.

(3) الإطار التحليلي والاستنتاجي.

يشمل تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في نابلس من خلال تحديد نقاط القوة والضعف، المشاكل والصعوبات التي تواجهها، والإمكانيات والفرص المتاحة لتطويرها، بالإضافة إلى بعض المقترحات والحلول للتغلب على تلك المشاكل والصعوبات. وكذلك يشمل هذا الإطار النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة. واعتمد الباحث في إنجاز هذا المحور على المنهج التحليلي والمنهج الاستنتاجي.

6.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصانع الغذائية في مدينة نابلس، حيث تم حصرها من خلال سجلات الغرفة التجارية، وملفات ترخيص المهن في بلدية نابلس، وتم تحديد عددها بحوالي 43 مصنعاً، وقد استبعدت من هذه الدراسة المخابز ومعامل الكعك ومحلات الحلويات

باعتبارها بسيطة وكثيرة ومنتشرة في كل مكان، كما تم زيارة هذه المصانع للحصول على البيانات الضرورية والحقيقية لتحقيق أهداف الدراسة، والوصول إلى نتائج دقيقة وذلك لاستخدامها في التحليل، ودراسة تطورها وسبل تنميتها أيضا. ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المصانع والشركات والمؤسسات الغذائية التي شملتها الدراسة، موزعة على ثلاث مناطق في المدينة هي وسط المدينة والبلدة القديمة، المنطقة الصناعية في شرق المدينة، والمنطقة الصناعية في غرب المدينة.

7.1 متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة نوعان من المتغيرات، هما:

(أ) **المتغيرات المعيارية:** وتشمل

(1) عنوان المصنع وموقعه في المدينة (المنطقة الصناعية الشرقية، وسط المدينة والبلدة القديمة، المنطقة الصناعية الغربية).
(2) أصناف الصناعات وأقسامها.
(3) توزع المصانع الغذائية وفق سنة التأسيس (قبل عام 1948، بين عامي (1948–1994)، بين عامي (1994–2000) ، بعد عام 2000).
(4) مساحة أرض وبناء المصنع (100م^2 فأقل، (101–1000)م^2، 1000م^2 فأكثر).
(5) ملكية أرض المصنع (ملك، إيجار).

(ب) **المتغيرات التفسيرية:** وتشمل
(1) رأس المال.
(2) القرب من السوق.
(3) ملكية أرض المصنع.
(4) توفر الأيدي العاملة.
(5) تكاليف النقل.
(6) سهولة التحميل والتنزيل.
(7) تخفيض الضرائب.
(8) توفر خدمات البنية التحتية والمساندة.

(9) المنافسة.
(10) طبيعة المواد الخام.
(11) عدم الحصول على موقع جيد.
(12) الارتباط الصناعي.

8.1 الدراسات السابقة:

ارتكزت هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الصناعة بشكل عام والصناعات الغذائية بشكل خاص، وهذه الدراسات تشمل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وكذلك بعض الدول العربية المجاورة. وفيما يلي استعراض لأهم هذه الدراسات:

(1) دراسة صبرية على محمد طه بعنوان "الصناعة في قطاع غزة-دراسة جغرافية"، 1993[1]:

وهي عبارة عن رسالة ماجستير تناولت موضوع الصناعة في قطاع غزة ، ودراسة التطور الزماني والمكاني لهذه الصناعة، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستثمرين والعاملين في قطاع الصناعة، وأشارت نتائجها إلى أن الصناعات التحويلية في القطاع حديثة العهد، كما ذكرت أن عاملي الملكية والمسافة كانا من أهم عوامل اختيار الموقع الصناعي في قطاع غزة، وأوصت الدراسة باستغلال الموقع الجغرافي للقطاع على ساحل البحر في إنشاء منطقة صناعية مميزة تعتمد على التصنيع من اجل التصدير.

[1] طه، صبرية علي محمد :الصناعة في قطاع غزة ،دراسة جغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان 1993.

(2) دراسة عبد الفتاح أبو شكر وآخرون بعنوان " التصنيع في الضفة الغربية"، 1991[1]:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب عديدة لمستوى تطور القطاع الصناعي في الضفة الغربية وحاولت الإجابة على عدد من الأسئلة، أهمها:

1) ما هي أهم معالم التصنيع في الضفة الغربية، حيث قسم الباحثون المراحل التي مرت بها الصناعة إلى ثلاث مراحل وهي:

(1) مرحلة الانتداب البريطاني.

(2) مرحلة ما بين عام 1948م حتى عام 1948م.

(3) مرحلة ما بعد عام 1967م.

2) ما هي أهم التطورات والتغيرات التي حلت بالقطاع الصناعي في الضفة الغربية في المراحل الثلاث وحتى الوقت الحاضر؟

3) ما هي القيود والمشكلات التي تعترض عملية التصنيع في الضفة الغربية؟

4) ما هي آفاق التطور الصناعي في الضفة الغربية في المستقبل؟

واستخدم الباحثون في دراستهم أسلوب البحث الميداني في جمع المعلومات، وتم الاعتماد على هذه المعلومات في تحليل الوضع الصناعي في الضفة الغربية، وتم تصميم استبانه تضمنت عددا من الأسئلة استهدفت الحصول على المعلومات المطلوبة في مختلف مناطق الضفة الغربية، وكذلك طريقة المعاينة الإحصائية، لجميع المصانع التي تشغل أقل من 8 عمال، لتحقيق هدف الدراسة.

وتوصل الباحثون إلى عدة نتائج هي:

(1) صغر حجم المنشآت الصناعية في الضفة الغربية، إذ يصل حجم المنشأة الواحدة إلى 3.89 شخصا.

---

[1] أبو الشكر،عبد الفتاح وآخرون: **التصنيع في الضفة الغربية**، ط1، مركز التوثيق والمحفوظات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1991.

(2) ازدحام صناعة النسيج خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي وخاصة في مدينة طولكرم بسبب ارتباطها بالسوق الإسرائيلي من خلال التعاقد من الباطن.

(3) قلة المؤسسات الصناعية الفلسطينية التي تستخدم المواد الخام المحلية إذ يصل نسبتها إلى 21.7% من مجمل المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية.

(4) يعاني القطاع الصناعي في الضفة الغربية من تقلبات حادة في معدلات الإنتاج الصناعي، ويرجع السبب إلى ارتباطها بالسوق الإسرائيلي عن طريق التعاقد من الباطن كما هو الحال في صناعة النسيج والملابس والجلود والأحذية وتأثيرها بالمتغيرات والأزمات التي تؤثر في الاقتصاد الإسرائيلي إلى حدة منافسة المنتوجات الصناعية الإسرائيلية في أسواق الضفة الغربية لبعض فروع الصناعات الفلسطينية مثل الصناعات الغذائية.

(5) تعاني أغلب المنشآت الصناعية في الضفة الغربية من عدم وجود مناطق صناعية ملائمة، وصغر مساحة الموجودة فيها، حيث أن 48% من المنشآت الصناعية التي تستخدم 8 أشخاص فأكثر تقع مراكز إنتاجها خارج المناطق الصناعية، و73% من المنشآت الصناعية التي تستخدم أقل من 8 عمال تقع مراكز إنتاجها خارج المناطق الصناعية .

(6) عدم ملائمة مواقع الإنتاج والأبنية الصناعية للإنتاج.

(3) دراسة محمد نصر بعنوان "فرص وإمكانية التصنيع في فلسطين"، 1997[1]:

هدف الباحث في دراسته على إلقاء الضوء على واقع القطاع الصناعي في فلسطين وتحديد المشاكل التي يعاني منها من جهة، ومن جهة أخرى إلى تحديد إمكانيات تطوير هذا القطاع والفرص المتاحة له. ليأخذ دوره المحوري في عملية التنمية.

---

[1] نصر، محمد محمود: **فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، 1997م.

وذكر أنه لابد من رسم سياسة صناعية واقتصادية سليمة في فلسطين يعتبر أساسا هاما لنجاح عملية التصنيع، ولضمان قيامها بلعب دور مهم في عملية التنمية الفلسطينية، وفي ظل غياب مثل هذه السياسة خلال سنوات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقطاع، قد ساهم بشكل كبير في فشل أية أنشطة تصنيعية حقيقية وفي عدم تحقيق نتائج ملموسة خلال تلك الفترة. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود فرص وإمكانيات للتصنيع في الضفة الغربية والقطاع، إذا توفرت الظروف والسياسات المناسبة. وهذا ما حاول الباحث استكشافه في دراسته حيث توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

1) ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي 8% مقابل 30% للقطاع الزراعي، وكذلك ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التوظيف إذ يسهم حوالي 15% من إجمالي القوى العاملة في فلسطين مقابل 26% للقطاع الزراعي.
2) تتركز المنشآت الصناعية والعمالة الصناعية في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة المنتجات المعدنية وصناعة الملابس والمنسوجات.
3) تتميز المنشآت الصناعية الفلسطينية بصفة عامة بأنها صغيرة الحجم حيث لا تتجاوز متوسط حجم العمالة في المنشاة الواحدة إلى 5 أشخاص.
4) إن معظم هذه المنشآت عبارة عن ورش حرفية ومحلات صغيرة الحجم يعمل فيها أصحابها وأفراد عائلاتهم بالإضافة إلى عامل أو عاملين بالأجرة.
5) من حيث الشكل القانوني إن معظم هذه المنشآت عبارة عن مشاريع فردية أما الشركات المساهمة العامة فتمثل نسبة ضئيلة من مجموع عدد المؤسسات.
6) يتواجد حوالي ثلث المنشآت والعمالة الصناعية في قطاع غزة، والباقي في الضفة الغربية، وتتركز المنشآت الصناعية في الضفة الغربية في منطقة نابلس ومن ثم الخليل، ورام الله.

(4) دراسة عبد المعطي صالح عبد القادر الصالحي بعنوان "الصناعات الغذائية في محافظة عمان: دراسة جغرافية"، 1996[1]:

تناولت هذه الدراسة التحليل المكاني للصناعات الغذائية في محافظة عمان وتحديد أنواع الصناعات الغذائية حسب الأهمية النسبية لكل نوع منها وكذلك تحديد أهم العوامل المؤثرة في اختيار الموقع الأمثل لهذه الصناعة .

وتوصل الباحث إلى أهم النتائج التالية :

- بينت الدراسة أن الصناعات الغذائية تعتمد اعتمادا كبيرا في عملياتها الإنتاجية على المواد الخام المستوردة، حيث بلغت نسبة استخدام المواد الأولية المستوردة في هذا القطاع 89.6%، في حين بلغت نسبة المواد الخام المحلية المستخدمة في الصناعة 10.4%، حيث تقتصر المواد الأولية المحلية على المنتوجات الزراعية والحيوانية.
- أوضحت الدراسة أن المصانع الغذائية تتوزع على الوحدات المكانية في منطقة الدراسة بنسب غير متوازنة، وغير متكافئة، من حيث عددها وحجمها، وقيمة الاستثمار، وقيمة المبيعات وأكدت أن توزع النشاط الصناعي الغذائي ضمن المناطق توزع عشوائي.
- وأفادت كذلك بوجود مشكلات تواجه الصناعات الغذائية أهمها(صعوبة استيراد المواد الأولية والوسيطة، المنافسة الأجنبية، صعوبة التسويق الخارجي).

(5) دراسة أحمد عبد القادر اغريب بعنوان التحليل المكاني للصناعات الكيماوية في الأردن"، 1993[2]:

تناولت هذه الدراسة التحليل المكاني للصناعات الكيماوية في الأردن وتحديد أماكن تواجدها في المملكة وتحليل أهم العوامل التي تؤثر في التوطن الصناعي من خلال معادلة القياس التي

---

[1] الصالحي، عبد المعطي صالح عبد القادر: **الصناعات الغذائية في محافظة عمان- دراسة جغرافية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996م.

[2] إغريب، أحمد عبد القادر: **التحليل المكاني للصناعات الكيماوية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1993م.

قام الباحث بابتكارها في حساب أهمية العامل المؤثر في توطن الصناعة لتفسير وتوزيع الصناعات في أماكنها وإعطاء التفسير الحقيقي لكل عامل.

(6) دراسة هاني محمد إبراهيم الجمل بعنوان "جغرافية الصناعة في محافظة نابلس"، 2003[1]:

تناولت هذه الدراسة مقومات الصناعات، وعوامل اختيار الموقع الصناعي في المحافظة، وكذلك أنواع الصناعات وتوزعها الجغرافي، والمشكلات التي تعاني منها الصناعة في المدينة وأشار الباحث في دراسته أن نسبة المنشآت الصناعية في المحافظة تشكل 18.1% من المنشآت الفلسطينية، وتوصل أيضا إلى أن نسبة العاملين في المحافظة في قطاع الصناعة بلغت 16.1% من مجمل العاملين فيها، وتوصل أيضا إلى أن نسبة الصناعات التحويلية بلغت 16.8%. وأوصى الباحث إلى ما يلي:

- ضرورة الإسراع في تطبيق التنظيم الصناعي الذي تقوم به بلدية نابلس بالتنسيق مع وزارة الصناعة.
- ضرورة تعديل الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين السلطة الوطنية وإسرائيل.
- معالجة آثار التلوث الصناعي، والإسراع بإنشاء محطات تنقية المياه العادمة المقترحة.

9.1 إجراءات الدراسة:

تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:-

(1) إعداد أداة الدراسة (إستبانة الدراسة) بصورتها النهائية.

(2) تحديد مجتمع الدراسة.

(3) توزيع الاستبانة.

(4) تفريغ إجابات مجتمع الدراسة.

(5) استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

---

[1] الجمل، هاني محمد إبراهيم: **جغرافية الصناعة في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير، 2003م.

1.9.1 أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير إستبانة كأداة للدراسة، اشتملت على عـدد مـن الأسـئلة ذات العلاقـة بمتغيرات الدراسة، وتم توزيعها على أصحاب المصانع ضمن مجتمع الدراسة (أنظر ملحق رقم 2).

وتأكد الباحث من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين مـن ذوي الخبـرة والاختصاص، وأشار المحكمون إلى إجراء بعض التعديلات على أسلوب صياغة الفقرات، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة أشار المحكمون إلى صلاحية أداة الدراسة.

2.9.1 المعالجات الإحصائية:

تم استخدام أنواع مختلفة من الأساليب الإحصائية اختيرت لتناسب كل هدف مـن أهـداف الدراسة وأهم هذه الأساليب هي :-

(1) التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية.

(2) استخدام معادلة قياس مراتب العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي، بهـدف معرفـة نسبة احتمالية ورود العامل في مرتبة معينة في قـرار التـوطن الصـناعي، حيـث تسلسلت العوامل المؤثرة فيه بدرجات تبدأ من (1-12) هي مجموع العوامـل التـي دخلت في الدراسة من خلال طرح السؤال التالي على أصـحاب المصـانع ." رتـب العوامل التالية المؤثرة في اختيار موقع مصنعك حسب الأهمية ؟"

ولمعرفة مرتبة كل عامل في اتخاذ القرار الخاص بتوطن الصناعات الغذائية بطريقة حسابية، تم استخدام معادلة لقياس تلك الأهمية التي قسمت إلى 3 مراتب هي (مهم-متوسط الأهمية- قليل الأهمية) وذلك كما يلي:[1]

[1] إغريب، أحمد عبد القادر: **التحليل المكاني للصناعات الكيماوية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1993، ص 89.

1. نسبة احتمالية ورود العامل المهم = (تكرار العامل في درجة 1،2 / عدد المصانع) * 100

2. نسبة احتمالية ورود العامل المتوسط الأهمية = (تكرار العامل في درجة 3 فأكثر / عدد المصانع) * 100

3. نسبة احتمالية ورود العامل قليل الأهمية = (تكرار العامل في درجة صفر / عدد المصانع) * 100

10.1 مصادر المعلومات:

ارتكزت المعلومات الواردة في الدراسة على عدة مصادر، أهمها:

(1) مصادر مكتبية، وتشمل الكتب والمراجع والأبحاث ورسائل الماجستير المتعلقة بموضوع الدراسة.

(2) مصادر رسمية، وتشمل الإحصائيات والبيانات والمعلومات التي جمعت من الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية ذات العلاقة مثل:

- الاتحاد العام للصناعات الغذائية الفلسطينية
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- وزارة الاقتصاد الوطني.
- بلدية نابلس.
- غرفة التجارة والصناعة في نابلس.

(3) مصادر شخصية وتضمنت المعلومات والبيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الاستبانة والمقابلات والملاحظة الشخصية.

11.1 محتويات الدراسة:

لتحقيق الأهداف المذكورة تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول أساسية، تناول الفصل الأول المقدمة، أما الفصل الثاني فيشمل الإطار النظري للدراسة و يحتوي على نظريات في اختيار الموقع الصناعي وكذلك العوامل الرئيسية التي تتحكم في توطن الصناعة، وفي الفصل الثالث تم دراسة واقع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة، وتطورها، وأنواعها، وتحدث الفصل الرابع، عن التطور التاريخي للصناعات في مدينة نابلس وواقعها، وعلاقتها مع الصناعات الأخرى، أما الفصل الخامس الذي تناول تحليل وتقييم الصناعات الغذائية في مدينة نابلس، وتحديد نقاط القوة والضعف في الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى الفرص والإمكانيات، وتحليل متغيرات الدراسة، وتم استعراض أقسام النشاط الصناعي الغذائي في المدينة، ومن ثم دراسة عوامل التوطن الصناعي، وعوامل تطويرها وتنميتها، وأخيراً تم في الفصل السادس استعراض أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

12.1 المفاهيم والمصطلحات:

(1) مفهوم الصناعة (Industry):

نعني بالصناعة، ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أولية مختلفة، ويعبر عنها أيضا، بالعمليات التي يقوم بها الإنسان مستخدما نوعاً من الآلات والأجهزة ومعتمداً على نوع من الطاقة أو الوقود، لإنتاج مواد جديدة تستجيب لمتطلبات الإنسان بشكل أكبر من المواد الأولى التي استخدمت في صنعها، وتعني الصناعة عملية تحويل المواد من حالة إلى أخرى، أو هي ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة أخرى مختلفة عن المادة الأولية، والحقيقة أن للصناعة أكثر من تعريف، ويختلف كل منهما باختلاف الزاوية التي ينظر منها البحث، وعلى ذلك ينطلق الكثير من الباحثين في تعريف كلمة الصناعة(Industry) بأنها النشاط الإنتاجي، أما الصناعة القائمة على تغيير المواد الأولية إلى أشكال أخرى، وتجري في المصانع، وتستخدم الطاقة فيطلق عليها عموما الصناعة التحويلية والتي يمكن تعريفها بأنها النشاط الذي ينطوي على تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائيه، كما يطلق على الصناعة بأنها

نشاط إنتاجي يتم فيه استخدام العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل في علاقات متشابكة لتحويل المواد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية، ويتم هذا التغير والتحويل في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات التقنية عبر بعدي الزمان والمكان[1]، أو أنها الفعاليات التي يقوم بها الإنسان بتحويل شكل، أو طبيعة المواد الأولية إلى مواد أكثر نفعا، وهذا التحويل يجري داخل المعامل،حيث تجلب المواد الأولية من مناطق متعددة، وتسوق المنتجات إلى أسواق مختلفة[2].

الصناعة تعتبر نشاطاً له مميزاته فهي تعتبر نشاطاً كثيفاً مقارنة بالزراعة، وهى تميل إلى التركيز بينما تميل الحرف الأخرى إلى الانتشار، كما تعتبر أساساً لتطوير الحضارة البشرية لأن كل ما يستخدمه الإنسان في جميع الحروف والخدمات هي وسائل مصنعة .

(2) التصنيع (Industrialization):

يعني التصنيع بأنها عملية تحويل منظمة للبلاد الزراعية إلى بلاد صناعية بإدخال الآلات أو المكننة والمكائن إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، أي في الزراعة والنقل والتجارة والمال والخدمات وفي أعمال البناء والإنشاء وغيرها[3]، لأن التصنيع في الواقع يعد حلقة مهمة من حلقات تغيير التركيب الاقتصادي والاجتماعي. وتطلق كلمة التصنيع عادة على الجهود التي تبذل لإنشاء مصانع جديدة، أو توسعات بالمصانع القائمة[4].

---

[1] السماك وآخرون ،محمد أزهر :**أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، الموصل، 1987م، ص19-20.

[2] Quentin H. Stand Ford and Warren, Geography, **A study of its Elements**, Oxford University. Press 1962,p.241.

[3] السماك وآخرون، محمد أزهر :**أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، الموصل،1987، ص 24

[4] صالح،حسن عبد القادر: **مدخل إلى جغرافية الصناعة** ،دار الشروق ،عمان ،الطبعة الأولى ،1985، ص 29.

(3) النمو الصناعي (Industrial Growth):

الزيادة الكمية المتحققة في مقدار الإنتاج أو في قيمته الناتجة عن العمليات الصناعية، إما بخصوص زيادة في العوامل المشتركة في العمليات الإنتاجية ،أوفي رفع كفاءتها. ويعبر بعض الباحثين عن النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الكمية في المنتج(Output) بالنسبة لوحدة المستخدم (Input)، في حين تعني التنمية الصناعية دفع المتغيرات الاقتصادية للنمو بمعدل أسرع من معدل نموها الطبيعي، أي تحقيق تسريع في عملية الإنتاج الصناعي[1].

(4) القيمة المضافة(Added Value):

الفرق بين قيمة الإنتاج النهائي (Output) في الصناعة وبين كلفة المواد المستخدمة في إنتاجها (Input)أي أنها القيمة المتحققة من العمليات الصناعية، أو ما تضيفه الصناعة إلى الدخل القومي، وبعبارة أخرى، هي قيمة المنتوجات(على باب المصنع) مطروحا منها كلفة المواد الأولية والطاقة المستخدمة لإنتاج هذه المنتوجات[2].

(5) المجمعات الصناعية (Industrial Complexes):

مكان تتجمع فيه الصناعات الصغيرة المختلفة في مساحة من الأرض خططت لتقوم عليها مصانع وورش حسب تصميمات محدودة، ومطابقة لشروط وقوانين إقامة مباني المصانع والورش، وتؤجر هذه المنشآت لأصحاب المصانع الصغيرة بإيجار معتدل، أو بطريقة الشراء الإيجاري، ويجهز المجمع الصناعي بالبنية التحتية اللازمة له من شوارع داخلية، وطرق خارجية، ومياه، وتيار كهربائي، ويشتمل المجمع على مصانع متنوعة، وله إدارة موحدة ومستمرة تقدم الحوافز للمستثمرين[3].

---

[1] النجار،عبد الوهاب: **مفهوم التصنيع ومركزه في عملية التنمية الاقتصادية** ،مجلة الاقتصادي، العددان 1،2،بغداد، 1975، ص 61.

[2] إسماعيل، توفيق: **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية**، بيروت، 1981، ص 10.

[3] عبد الحليم، فؤاد: **المجمعات الصناعات كوسيلة لتنمية الصناعة الصغيرة،مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية**، الجزء الثالث، الكويت 1966، ص 10.

(6) الصناعة التحويلية(Transformation Manufacture):

ذلك النشاط الذي يقوم على مجموعة من العمليات التي تعتمد على الآلات والطاقة، وتتم عبر نظام متكامل من العمل المصنعي والخدمات، لتحويل مادة أو أكثر إلى مواد جديدة تختلف في خصائصها الشكلية أو الاستعمالية [1].

(7) جغرافية الصناعة(Industrial Geography):

فرع من فروع الجغرافية الاقتصادية يعني بدراسة المواقع الصناعية وتحليل العوامل التي ساعدت على قيامها حيث هي، ودراسة أنماط التوزيع الجغرافي وتباين أسبابه وصوره[2].

(8) التوطن الصناعي(Localization):

يعنى القيام بصناعة ما في إقليم معين بحيث تكون لها أهمية نسبية تفوق الأهمية التي تحظى بها صناعات أخرى في باقي الأقاليم، ويعني التوطن الصناعي أيضا اختيار الموقع الصناعي المناسب للمصنع، وذلك بتعيين الموقع على المستوى الإقليمي والموضع على المستوى المحلي.

ويقاس توطن الصناعة في مكان ما بطريقة حسابية مبسطة للحصول على ما يعرف بمعامل التوطن، ويحتسب معامل التوطن الصناعي على أساس حجم رأس المال المستثمر في البضاعة. أما المعيار الشائع الذي يستخدم في حساب معامل التوطن الصناعي فانه يستند على عنصر العمالة في الصناعة[3].

---

[1] السماك وآخرون، محمد أزهر :**أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، الموصل،1987، ص20.

[2] شريف، إبراهيم، جغرافية الصناعة، بغداد، 1976، ص 3.

[3] صالح، حسن عبد القادر: **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، الطبعة الأولى، 1985، ص225.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 مقدمة

2.2 نظريات في اختيار الموقع الصناعي

1.2.2 نظريات الموقع الصناعي

2.2.2 نظريات التوطن الصناعي.

3.2 العوامل الرئيسية التي تتحكم في توطن الصناعة

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 مقدمة:

تشكل الأرض بالنسبة للإنسان موردا مهما، حيث تتمتع بخصائص طبيعية وبيئية مهمة مما يسترعي منا المحافظة على الطبيعة من الغزو الحضري ،والسكاني ،والصناعي، فالأرض تتناقص بشكل يومي من حيث المساحة التي يزداد عليها الطلب بشكل مطرد وملحوظ فالتزايد السكاني والعمراني أدى إلى تقليص المساحات، أو تقليص المورد الحيوي لنا، فيجب أن لا ننظر إلى الأرض التي تمدنا بكل ما نحتاج على أنها سلعة تباع وتشترى، بل يجب المحافظة عليها من حيث إعداد الخطط التي تحافظ وتنظم مستقبل حياتنا وأرضنا، فالمجتمع الذي لا يخطط لاستخدام أرضه يفقد حاضره ومستقبله ومعنى وجوده على المدى البعيد.

فاستخدام الأرض يعني توزيعاً صحيحاً ومتوازناً وعقلانياً للأرض بين الاستخدامات المختلفة، فهناك استخدامات وأنماط مختلفة للأرض تختلف من مدينة إلى أخرى ومن قطر إلى آخر، فهناك الاستخدام السكني والتجاري الذي يتركز في وسط المدينة بشكل عام نظرا لخصوصية مركز المدينة الحضرية من القدم، وهناك أيضا استخدامات وأنماط مختلفة أخرى منها ما هو صناعي، وأيضا الأراضي المكشوفة والأبنية العامة والمكاتب والمرافق العامة التي برزت في كثير من المدن الحضرية.

إن استعمالات الأرض في الصناعة يعتمد على نوع الصناعة وحجمها، وكذلك مدى النتائج السلبية المترتبة عن إجراءات التصنيع. من هنا تكمن قيمة الأرض في تحديد نوع الصناعة، وتحديد احتياجات تلك الصناعة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل العمل على تقليل مصروفات التكاليف والإنتاج ومراعاة الاحتياجات المستقبلية لمدى التوسع المطلوب فيما بعد.

2.2 نظريات في اختيار الموقع الصناعي:

تهتم الجغرافيا الصناعية بدراسة الموقع الصناعي وذلك للأهمية الأساسية "للمكان" الذي يقع فيه المصنع، وهنا يجب التمييز بين "عوامل الموقع" وعوامل اختيار الموقع الصناعي. فعوامل الموقع تعني تأثير العلاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نقطة محددة من سطح الأرض، وهذه التأثيرات بين العوامل قد تكون ايجابية أو سلبية أو خليطا بينهما[1].

أما عوامل اختيار الموقع الصناعي فهي العوامل الايجابية (غالباً) التي يأخذها المستثمر أو المخطط بعين الاعتبار، ومن الجدير ذكره أنه لا يوجد هناك موقعا مثاليا لإقامة المصنع فيه، ويمكن للمرء أن يتصور منطقة ما في إقليم أو دولة معينة تتوفر فيها البنية التحتية (مواصلات، اتصالات وخدمات مختلفة كالماء والكهرباء ...الخ)، وقريبة من السوق الاستهلاكية وخاصة المدن الكبرى، ولكن سعر الأراضي مرتفع جدا كما وأن الشروط المطلوبة للمحافظة على البيئة مكلفة ومعقدة، فعلى سبيل المستثمر هنا لأن يوازن بين هذه الخصائص وبين أماكن أخرى بعيدة عن السوق ورخيصة....الخ ، لذلك فانه يمكن القول أن اختيار الموقع الصناعي هو عملية "حل وسط" وموازنة بين جملة من العوامل المؤثرة [2].

إن هذه العوامل تتباين من دولة لأخرى أو من إقليم لآخر في نفس الدولة، إضافة إلى ذلك فان عوامل اختيار الموقع هي عوامل ديناميكية ومتغيرة من فترة زمنية لأخرى، فالعامل المهم الآن سيصبح دون أهمية بعد عدة سنوات وهكذا ويمكن تلخيص هذه العوامل كما يلي:

(1) المواد الخام.

(2) القوى العاملة.

(3) البنية التحتية.

(4) السوق.

(5) توفير الأراضي وأسعارها.

---

[1] الجمل، هاني محمد إبراهيم: **جغرافية الصناعة في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير، 2003، ص15

[2] برهم، نسيم وآخرون: **مدخل إلى الجغرافية البشرية**، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

(6) الطاقة.

(7) سياسة الدولة.

(8) المعطيات الطبيعية(السطح والمناخ)[1].

إن تحديد الموقع الجغرافي من حيث كونه يتضمن اختيار الموقع الأمثل للإنشاءات الصناعية هو من اختصاص نظريات الموقع، فاختيار الموقع الصناعي لابد أن يكون مستنداً إلى دراسات علمية، لأن اختيار الموقع لا يأتي اعتبارا وإلا تعرض المشروع إلى فشل اقتصادي ،أي أن مشكلة الموقع ليست اقتصادية فقط، بل هي مشكلة ترتبط بعوامل مترابطة ومتداخلة فمنها ما يتصل بالتطور التاريخي للمنطقة، ومنها ما يتعلق بعوامل اقتصادية كالقرب من الأسواق الاستهلاكية والقرب من مصادر الطاقة المحركة أو المواد الخام، ومنها ما يرتبط بعوامل طبيعية كالتضاريس ــ المناخ ــ ومنها ما يتصل بالسياسة الاقتصادية للدول .

ومن أهم هذه النماذج والنظريات ما يلي:

1.2.2 نظريات الموقع الصناعي:

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت الموقع الصناعي وأسس اختياره، حيث انحصرت هذه النظريات في ثلاث محاور رئيسية هي:

(1) نظرية الفرد فيبر Alferd Weber:

حيث عالج في نظريته المعروفة بنظرية الموقع الصناعي مسألة الموقع الصناعي المنفرد ولم يتطرق إلى المجتمعات أو المدن الصناعية، وتدور حول الموقع الصناعي الذي يوفر الحد الأقصى للربح عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنى[2]أي تناول الموقع وأهميته من خلال تقليل تكاليف الإنتاج إلى أدنى حد ممكن.

---

[1] برهم، نسيم وآخرون، المرجع السابق.

[2] غنيم، محمد : **مقدمة التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى، 1999.

(2) نظريات ركزت في تناولها على الموقع وأهميته من خلال عوامل السوق وبالذات الطلب على المنتجات الصناعية ومنها نظرية لوش Loesch[1].

(3) نظريات عملت على دمج النوعين السابقين معا ومنها دراسات ازارد Isard[2] اعتبرت نظرية الفرد فيبر هي أصل جميع النظريات والدراسات الخاصة بالموقع الصناعي في المحاور الثلاث.

بنى فيبر نظريته على فرضية أن المستثمرين يختارون مواقع الصناعات في الأماكن التي يكون فيها تكاليف الإنتاج في حدودها الدنيا، ولكي يثبت صحة نظريته، فقد قام بوضع تصور دولة ما وبالمواصفات التالية:

- دولة منعزلة: يسود مناخ واحد في جميع أجزاء الدولة.
- المستهلكون معروفون مسبقا.
- المواد الخام معروفة
- وسائل المواصلات موحدة التكاليف والنقل.
- تكاليف الأيدي العاملة على الرغم من تباين الأجور.
- النظام الاقتصادي والسياسي في جميع الأرجاء موحد[3].

ومن خلال هذه الافتراضات، اشتق فيبر ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على الموقع الصناعي وهي:

(1) تكاليف النقل (Transport Cost).
(2) تكاليف الأيدي العاملة (Labor Cost).
(3) التركيز والتراكم (Agglomeration).

ربط فيبر تكاليف النقل بعامل المسافة وبوزن المواد الخام المنقولة,وتوصل في الخلاصة إن الموقع الأمثل للصناعة يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق إنتاج المواد الخام

---

[1] غنيم، محمد، مرجع سابق.

[2] غنيم، محمد، مرجع سابق.

[3] غنيم، محمد، مرجع سابق،ص139.

ومناطق تصنيفها في حدها الأدنى، وللتأكد من هذه النتيجة طور فيبر قانون معامل المادة Index- Material والذي يساوي وزن المواد الخام مقسوما على وزن المواد الصناعية المنتجة، وقال بأنه كلما كان معامل المادة أكثر من واحد تكون الصناعة موجهة نحو السوق Market Oriented[1] ، وفيما يتعلق بالأيدي العاملة فان أماكن توافرها وتواجدها قد تعمل على جذب وتوطين الصناعة وذلك إذا كان التوفير في تكاليف الأيدي العاملة لكل وحدة منتجة أكبر من تكاليف النقل الإضافية المطلوبة لكل وحدة، وكذلك قد يعمل توفر بعض العوامل المساعدة على حدوث تركز وتراكم اقتصادي في منطقة ما على جذب وتوطين صناعات جديدة مثل توفر خدمات البنية التحتية بشكل جيد وكذلك توفر الأيدي الماهرة وغيرها من العوامل[2] .

2.2.2 نظريات التوطن الصناعي:

يوجد مجموعة من النظريات التي تناولت التوطن الصناعي، ومن أهم هذه النظريات، ما يلي:

(1) نظرية النمو المركزي (بيرجى 1925) [3] :

حيث ذكرت أن المنطقة الصناعية تقع على حافة منطقتين هما منطقة الأعمال المركزية والمنطقة الانتقالية. وهى تختلط فيها استخدامات الأرض وتتركز فيها الصناعات الخفيفة .

(2) نظرية القطاعات (همبرت 1936) [4] :

ويرى أن نمو المدينة يكون على شكل قطاعات نمو إلى الخارج، وتقع المنطقة الصناعية على طول طرق النقل للمنطقة المركزية من الأطراف .

(3) نظرية النوايات المتعددة (1945) للأمريكيين تشوين هيرس وإدور لمان[1] :

---

[1] غنيم، محمد، مرجع سابق، ص141.

[2] غنيم، محمد، مرجع سابق، ص141.

[3] أحمد، فتحي على محمد: **دراسة بعنوان تطور وتوطن صناعة الأدوية**، الخرطوم، 2000م، ص92

[4] أحمد، فتحي على محمد، المصدر السابق.

تقول إن كثيراً من المدن تنمو حول أكثر من خط، ويؤدى نمو المدينة إلـــى ظهـــور نوايـــا أخرى، مثل (شيكاغو) التي هاجرت صناعاتها إلى حي كالمنت كنواة أخرى .

(4) نظرية التكلفة الدنيا (لوبر 1945)[2] :

فقد حدد موقع الصناعة بأقل من تكلفة النقل والمواصلات مع قلة أجور العمال .

(5) نظرية مساحة السوق(ليندار)[3] :

تحاول هذه النظرية الإجابة على السؤال الخاص بماهية التوطن الصناعي من خلال أخذ السعر وتوطن المواد الأولية بعين الاعتبار .

(6) النظرية الحدية[4]:

تقول إن الصناعة تتجه إلى المدن حسب حجمها، أي أن تتوطن الصناعة وتتجه بنسب طردية إلى حجم الأسواق مقاسه بحجم المدن .

3.2 العوامل الرئيسية التي تتحكم في توطن الصناعة:

تهتم جغرافية الصناعة بدراسة النشاط الصناعي باعتباره ظاهرة ناتجة عن تفاعل الإنســـان مع ظاهرات سطح الأرض، ويعتبر التوطين الصناعي من المواضيع التـــي تعالجهـــا جغرافيـــة الصناعة، لأنه يفيد في إدراك مدى تأثير المقومات المختلفة للصناعة في مكان ما ،وذلك بتحليل عوامل التوطين، وعوامل التوطن الرئيسة هي:

---

[1] أحمد، فتحي على محمد: **دراسة بعنوان تطور وتوطن صناعة الأدوية**، الخرطوم، 2000م، ص92

[2] أحمد، فتحي على محمد، المصدر السابق.

[3] أحمد، فتحي على محمد، المصدر السابق.

[4] أحمد، فتحي على محمد، المصدر السابق.

(1) المواد الأولية :

تعتمد الصناعة على المواد الأولية في صورتها الطبيعية لذلك تعتبر أساساً لقيام الصناعة ولكن وجودها لم يعد الشرط الوحيد لجذب الصناعة، ويرجع ذلك إلى أن الصناعة لا تعتمد فقط على المواد الأولية الزراعية والنباتية والحيوانية، بل أن هنالك صناعات تعتمد على مدخلات أنتاج صناعية باعتبارها مواد أولية لإنتاجها.

(2) السوق :

يلعب دوراً كبيراً في جذب وتوطن الصناعة، ويعتبر من أهم مقومات الصناعة، وأيضاً يعتبر عاملاً من عوامل نجاحها . فالسوق يمكن أن يكون قرية أو مدينة إقليمياً أو دولياً أو عالمياً، ويجد السوق المحلى مرحلة النمو الاقتصادي للدولة وما يترتب عليه من ارتفاع وانخفاض مستوى دخل الفرد، أما السوق الخارجي فيتحدد بقوى السلع الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية، ويعتبر أحد أركان الصناعة الأساسية وقد يقيد عدم وجوده المناسب قيام الصناعة ويعرقل نجاحها . وتتوقف قدرة السوق في جذب الصناعة على سعته وقدرة سكانه الشرائية، وتظهر أهمية السوق في التوطن الصناعي من خلال تكلفة نقل المنتجات الصناعية إلى مراكز السوق، وبالتالي يجذب السوق صناعات عديدة للتوطن فيه على أساس تكلفة نقل سلعتها إليه.

(3) قوى العمل:

يعتبر عنصر العمل من العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي، وتختلف أهميته من صناعة لأخرى، وله تأثير كبير في توطن الصناعة التي تمثل فيها نسبة العمل نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للإنتاج، ويتوقف تأثير قوى العمل على تحديد مواطن الصناعة على مدى توفر العمال من الناحية الكمية والنوعية، وتتميز المناطق المزدحمة بانخفاض أجور العمال ونجد ندرة في العمال في المناطق التي تعمل بمستوى تقنى متقدم، ولكن بالرغم من ذلك لم يصل العالم إلى مرحلة للاستغناء عن العمال في الصناعة.

(4) رأس المال :

تحتاج الصناعة الحديثة إلى رؤوس أموال ضخمة لتوفير احتياجات الصناعة من الآلات والأجهزة والمواد الأولية وأجور العمال ووسائل النقل .فمفهوم رأس المال لا يقتصر على النقود المستخدمة في العملية الإنتاجية، وهو ما يعرف برأس المال القيمي ويتميز رأس المال مقارنة بعوامل التوطن الصناعي الأخرى بقدرة كبيرة على الانتقال مما أدى للاعتقاد بضآلة دوره في تحديد واختيار مواطن الصناعة .

(5) البنية التحتية :

إنشاء البنية التحتية وتطورها يعتبر الأساس لقيام وتطوير كافة المشاريع التنموية بما فيها المشاريع الصناعية، لذلك تعتبر المراكز الحضرية والمناطق الصناعية التي تتمتع بتطوير البنية التحتية مراكز جذب للصناعات .

(6) الاعتبارات الشخصية :

قد يقرر صاحب المشروع الصناعي الغاية من إنشاء مصنعه مثل تحقيق مكاسب مالية أو الشعور بالرضا والارتياح .إذا كان الهدف من المشروع تحقيق اعتبار شخصي ،فأنه يوطن صناعته في الموقع الذي يحقق له ما يعرف بالدخل النفسي . ومن أهم الاعتبارات الشخصية التي تلعب دوراً في توطن الصناعة ارتباط صاحب العمل بمكان ما مثل مكان ميلاده بهدف توثيق صلته بأسرته، ويتوقف ذلك على تحديد الموقع الصناعي لمقومات الصناعة الرئيسية مثل السوق وقوى العمل .

(7) الطاقة :

تعتبر عاملاً من عوامل توطن الصناعة ،وتختلف الصناعة في درجة حاجتها للطاقة ،كما تتباين مصادر الطاقة في جذبها للصناعة ويرجع ذلك إلى مدى توفر مصادر الطاقة ،لذا تميل هذه الصناعة للتوطن قرب مصادر الطاقة . في المراحل الأولى للتطور الصناعي كانت مصادر

الطاقة هي المحدد الرئيسي للتوطن الصناعي حيث تتوطن عند الغابات ومساقط المياه وحقـــول الفحم، وعند استخدام البترول أصبح من غير الضرورة توطن الصناعة عند حقوله ويرجع ذلك لسهولة نقله ،وباستخدام الطاقة الكهربائية تغيرت الصناعة حيث ساعدت على توطين الصـــناعة التي تستخدم كميات كبيرة من الطاقة . كما أدت لتوطين الصناعة قرب الأســـواق، وأصـــبحت الطاقة الكهربائية المائية هي القوى المحركة للصناعة وذلك لسهولة استقلالها وانخفاض تكلفـــة نقلها.

(8) النقل :

وسائل النقل من الوسائل المهمة في تحديد مراكز الصناعة وهناك نوعان مـــن المواصـــلات ارتبطت بهما الصناعة الرخيصة، بحيث أنه كلما انخفضت أجور العمال كلمـــا زادت أهميتـــه، فنجد أن النقل المائي والخطوط الحديدية لها أهمية كبيرة في خدمة الصناعة، ونجـــد أن هنـــاك صناعات كثيرة في العالم قامت قرب مراكز النقل .

(9) السياسات الحكومية :

لا أثر للسياسات الحكومية في توزيع الصناعة على الدول الاشتراكية، بل تتـــأثر الصـــناعة بالسياسات الحكومية في الدول الرأسمالية، ذلك عن طريق التدخل المباشر. ويمكن أن يكون لها تأثير إيجابي أكان تشجيع تطور صناعة معينة في منطقة خاصة أو إنشاء مصانع جديـــدة فـــي مناطق محددة، وكلاهما يؤثر في توزيع الصناعة وتطورها، وقـــد يتـــأثر النشـــاط الصـــناعي بالضرائب الحكومية والنفقات الحكومية والرسوم المختلفة .وتوجد عوامل أخرى تتحكم في موقع الصناعات ولو أنها ثانوية منها المياه، المناخ، وعوامل أساسية تتعلق بالدولة وأحياناً بصـــاحب المصنع نفسه، حيث يوجد على سبيل، المثال مصانع تقام حيث مسقط رأس المالك .

(10) الارتباط الصناعي :

يسود في الأقاليم الصناعية الحديثة مبدأ التخصص في الإنتاج مما أدى إلى ظهور مجتمعـــات صناعية يتألف كل منها من عدد من المصانع يتخصص كل منها في إنتاج سلعة معينة، بـــل إن بعضها يتخصص في إنتاج جزء من السلعة ،لذلك انتشرت ظاهرة الارتباطات الصناعية.

الفصل الثالث

الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة

1.3 مقدمة.

2.3 تطور الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة.

3.3 أنواع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة.

4.3 واقع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة.

الفصل الثالث

الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة

1.3 مقدمة:

تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات المهمة للاقتصاد الفلسطيني حيث كان لهـا الـدور الكبير والبارز في زيادة الإنتاج ،وكذلك تعتبر مصدر دخل للسلطة من خلال ضـريبة القيمـة المضافة المفروضة على السلع والبضائع، وتأخذ دورا مهما في استيعاب الأيدي العاملة، ومـع كل ذلك إلا أن هذه الصناعة كغيرها من الصناعات، تعرضت لسلبيات كثيرة جـراء الأوضـاع المحيطة بنا وسياسة الاحتلال، الذي دفع بكل جهوده إلى تعطيل بل تـدمير البنيـة الاقتصـادية للضفة الغربية وغزة.

2.3 تطور الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة:

بالرغم من بعض التطور الذي شهده قطاع الصناعات الغذائية خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن نمو هذا القطاع كان متواضعا بشكل عام نتيجة لعدد من العوامل التي حالت دون تحقيـق النتائج القصوى الممكنة لنموه، فقد زادت السياسات والإجراءات الإسرائيلية خصوصا تلك التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، بالإضافة إلى مجموعة من التشـوهات والعراقيـل التنظيميـة التراكمية، وعدم فعالية السياسات والإجراءات التي تبنتها السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى عـدد من مظاهر عدم الكفاءة في هذا القطاع .

وقد انعكس الوضع المذكور على نمو الصناعات الغذائية، فبالرغم من زيادة عدد المنشآت في الصناعات الغذائية من حوالي 1700 منشأة عام 1998 إلى حوالي 1870 منشأة عـام 2000، إلى أن هذا العدد انخفض بعد ذلك ليصل حوالي 1530 منشأة عام 2003، وارتفع مجدداً عـام 2004 ليصل إلى حوالي 1830 كما يتضح من الجدول رقم (1)[1]. ويعزى هذا التذبـذب إلـى

[1] تشمل هذه الأرقام صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ– انظر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،المسـح الصناعي،أعداد مختلفة.

تقلب الأوضاع السياسية التي انعكست بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي بشكل عام، وعلى الصناعة بشكل خاص، فقد طرأ بعض التحسن على النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عامي 1998و1999، وكان متوقعا أن يستمر ذلك عام 2000، ولكن الإجراءات الإسرائيلية التي أعقبت الانتفاضة وما صاحبها من تدمير للبنية التحتية وحصار واجتياحات، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الدخل، وعند ذلك أدى إلى إغلاق العديد من المؤسسات الصناعية بشكل عام والغذائية بشكل خاص كما انعكس ذلك على الإنتاج، فقد زادت قيمة الإنتاج في الصناعات الغذائية بشكل مطّرد ،من حوالي 220 مليون دولار عام 1998 إلى 395 مليون عام 2000 الى حوالي 80% خلال سنتين، ولكنه عاد وانخفض إلى أقل من 240 مليون دولار عام 2003، أي إلى ما كان عليه الوضع قبل الانتفاضة تقريبا، في حين عاد وارتفع الى ما يقارب 300 مليون عام 2005، وتعكس بيانات القيمة المضافة صورة مشابهة، فقد ارتفعت القيمة المضافة في الصناعات الغذائية من حوالي 85 مليون دولار عام 1998، إلى حوالي 200مليون دولار عام 2000، أي بأكثر من الضعف خلال عامين، ثم عادت لتنخفض إلى حوالي النصف عام 2005، أي ما يقرب مما كانت عليه قبل الانتفاضة.

جدول رقم(1): المؤشرات الرئيسية للصناعات التحويلية الغذائية عام 2005.

النشاط	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
عدد المؤسسات	2245	1704	1829	1532	1598	1783	1868	1590	1694
الإنتاج(مليون دولار)	-	293.7	-	237.5	220.1	365.7	395	228.4	218.3
القيمة المضافة (مليون دولار)	90.24	89.5	90.24	101.7	77	101	198.6	82.9	84.7
عدد العاملين	10729	8561	8562	7440	7780	9976	10534	7332	7058
مساهمة الصناعات الغذائية في الإنتاج الكلي للصناعات التحويلية (%)	-	-	-	23.4	23.9	30.2	26	15.6	17.8
مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية (%)	-	-	-	22.8	23.3	24.1	31.7	11.2	15.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية-2006.

وقد صاحب ذلك تذبذب في مساهمة قطاع الصناعات الغذائية مقارنة بالصناعات التحويلية ككل، فقد انخفضت مساهمة هذا القطاع في الإنتاج من 17.8% عام 1998 إلى 15.5%عام 1999، ولكنها قفزت إلى 26%عام 2000، مما يعني أن الصناعات الغذائية نمت بشكل كبير خلال ذلك العام بصورة تفوق نمو الصناعة التحويلية، وقد استمر هذا لنمو عام 2001 ،حيث ارتفعت مساهمة الصناعات الغذائية إلى حوالي 30%، ويمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض الواردات، ومقاطعة المنتجات الغذائية الإسرائيلية في بداية الانتفاضة، مما أدى إلى زيادة إنتاج الصناعات الغذائية عام 2000 وإلى انخفاض ذلك الإنتاج بنسبة بسيطة عام 2001. أما في الأعوام 2002 و2003 فقد انخفضت مساهمة الصناعات الغذائية إلى أقل من 24% ،مما يعني أن إنتاج هذه الصناعات قد نخفض بنسبة اكبر من الانخفاض في الصناعات التحويلية ككل، وهذا يعني أن تأثير الإغلاق والحصار والاجتياح وإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الغذائية الإسرائيلية قد أثر سلبا في الصناعات الغذائية في الضفة وغزة، وصورة مشابهة تظهر في نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة، حيث انخفضت تلك النسبة من حوالي 15% عام 1998 إلى حوالي 11% عام1999 ،ولكنها قفزت بشكل كبير عام 2000 لتصل إلى حوالي اقل من 32%، ثم بدأت تنخفض تدريجيا إلى أن وصلت إلى أقل من 23% عام 2003. .

3.3 أنواع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة:

تشمل الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وقطاع غزة عدة أنواع أهمها:

(1) إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها :

تضم هذه الصناعة إنتاج وتجهيز وحفظ لحوم الأغنام والأبقار والدواجن الطازجة أو المبردة أو المجمدة والمعلبة والمدخنة والهمبورغر ومشتقاتها. وتشير البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المنشآت في هذه الصناعة عام 2005 بلغ 17 مؤسسة يعمل بها 136 عاملاً، كما يتضح من الجدول رقم (2)، وتشير البيانات الصادرة عن اتحاد

الصناعات الغذائية أن عدد المؤسسات المسجلة في هذا القطاع بلغ 11 مؤسسة فقط [1]وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معظم المنشآت العاملة في هذه الصناعة صغيرة الحجم نسبيا، حيث بلغ متوسط عدد العاملين في المنشأة الواحدة مابين 10عمال (حسب بيانات عام 1997) وحوالي 13 عاملا (حسب بيانات2005).

جدول رقم (2): أهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية* وقطاع غزة- 2005 (القيمة بالألف دولار).

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد المشتغلين	الإنتاج	القيمة المضافة	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي
إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها	17	136	6421.0	1674.0	57.1
تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات	30	338	12340.2	3005.7	64.3
صنع منتجات الألبان	43	891	30597.3	6155.4	688.4
صنع منتجات طواحين الحبوب	118	573	34370.4	7979.8	435.5
صنع أعلاف حيوانية محضرة	24	253	31997.5	11224.0	1338.8
صنع منتجات المخابز	1045	4221	77408.4	30671.1	1042.5
صنع الشكولاته والحلويات السكرية	33	198	4862.2	1647.8	36.2
صنع المعكرونة والشعيرية	4	60	2739.2	1398.8	0.0
صنع منتجات الأغذية الأخرى	361	1252	32190.3	10252.7	401.3
تقطير المشروبات الروحية	4	29	4433.8	3731.7	0.0
صنع مشروبات(غير كحولية)ومياه معدنية	25	610	56325.9	11724.9	181.2
المجموع	1704	8561	293686.2	89465.9	4245.3

* لا تشمل القدس

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، (بيانات غير منشورة).

(2) تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات :

وتشمل هذه الصناعة الفواكه والخضار المجففة والمجمدة والمعلبة والمربيات والعصائر والخضار المملحة والزيتون المملح وشرائح البطاطا وغيرها، وحسب البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد المنشآت في هذه الصناعة 13 منشأه 2003 [2]، بينما بلغ عدد المؤسسات المسجلة في اتحاد الصناعات الغذائية في قطاع الأغذية المعلبة 15

[1] الجهاز المركزي للإحصاء 2007، بيانات غير منشورة.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، بيانات غير منشورة.

مؤسسة، ولكن بيانات اتحاد الصناعات الغذائية تشمل مطاحن القمح والحبوب وغيرهـــا، والتـــي يتم تصنيفها في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في صناعات أخرى، كما سنشـــير بعـــد قليل .وبالمقابل فإن تعداد المنشات لعام 1997 يشير إلى أن عدد المنشآت في هذه الصناعة عام 1997 بلغ 15 منشأة يعمل بها 113 عاملا، أي معدل 7.5 عامل للمنشأة الواحدة، أي أن معظم المنشآت العاملة في هذه الصناعة صغيرة الحجم نسبياً، أما البيانـــات الصـــادرة عـــن الجهـــاز المركزي للإحصاء للعام 2005 تشير أن هناك 43 منشأة يعمل بها 338 عـــاملا بمعـــدل 7.8 عاملا للمنشأة الواحدة[1] .

(3) صنع الزيوت والدهون والنباتية والحيوانية:

وتشمل هذه الصناعة الزيوت بجميع أنواعها، بما في ذلك زيوت الزيتـــون والـــذرة وعبـــاد الشمس والسمسم، والسمنة النباتية والحيوانية وغيرها، ولا توجد بيانات منفصـــلة حـــول هـــذه الصناعة في البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن السنوات الأخيـــرة، باستثناء عدد من المنشآت وتوزيعها، حيث كان يتم تجاهل البيانات الخاصة بهـــذه الصـــناعة أو دمجها مع تجهيز وحفظ الفواكه والخضروات .وتشير البيانات المتوفرة من الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2003 إن عدد المنشات العاملة في هـــذه الصـــناعة بلـــغ 273[2] مؤسسة، وهو رقم يتفق مع البيانات المنشورة في تعداد المنشات لعام 1997 والذي أشـــار إلـــى وجود 244 منشأة يعمل بها 1697 عاملا، أي معدل 7عمال للمنشأة الواحدة. وفي الغالب فـــان هذه المنشآت عبارة عن معاصر زيتون وهو ما يفسر صغر حجم هذه المؤسسات حيـــث تشـــير البيانات إلى أن حوالي 80% من المنشآت العاملة في الصناعة توظف أقـــل مـــن 10 عمـــال . ويشير مسح معاصر الزيتون الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلـــى أن عـــدد معاصر الزيتون العاملة في فلسطين عام 2003 بلغ 215 معصرة، ما يعني أن معاصر الزيتون تشكل ما يقارب 80% من عدد المنشآت العاملة في صنع الزيتون والدهون النباتية والحيوانيـــة في فلسطين. ويعمل في هذه المعاصر 954 عاملا ،منهم 250عاملا بدون أجر، أي من أصحاب

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، بيانات غير منشورة.

[2] المصدر السابق .

المشروع أو أفراد عائلاتهم[1] .وهناك عدد كبير آخر من معاصر الزيتون المغلقة بشكل مؤقت أو بشكل كامل .أما المؤسسات العاملة في هذا القطاع والمسجلة في اتحاد الصناعات الغذائية فهي 5 مؤسسات فقط.

(4) صنع منتجات الألبان :

وتشمل هذه الصناعة الحليب المبستر والمركز والمجفف واللبن واللبنة والقشدة والزبدة والجبنة بأنواعها والبوظة (آيس كريم) وغيرها. وقد بلغ عدد المنشآت في هذه الصناعة 43 منشأة عام 2005 حسب البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2]، يعمل بها 891 عاملا، أي بمعدل يقارب 21 عاملا في المنشأة الواحدة، وهو معدل مرتفع مقارنة بالصناعات الغذائية الأخرى والصناعات التحويلية ككل. وقد بلغ عدد المؤسسات المسجلة في اتحاد الصناعات الغذائية في قطاع منتجات الألبان 22 مؤسسة، أي حوالي نصف المؤسسات العاملة في الصناعة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى .

(5) صنع منتجات مطاحن الحبوب :

وتمثل هذه الصناعة طحن الحبوب المختلفة كالقمح والشعير والذرة ،والسميد والبرغل والفريكة والفول والعدس والحمص والنخالة والعجينة الجاهزة للخبز وغيرها. وقد بلغ عدد المنشآت في هذه الصناعة 118 منشأة عام2005، يعمل بها 575 عاملا أي بمعدل أقل من خمسة عمال للمنشأة الواحدة، مما يعني أنها في معظمها مؤسسات صغيرة عائلية وقد بلغت نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في هذه الصناعة حوالي35% عام 2005، ولكن القيمة المضافة الوطنية لهذه المنتجات أعلى من ذلك بكثير نتيجة لاستخدام نسبة مرتفعة من المواد الخام المحلية في إنتاجها .ولا توجد هذه الصناعة ضمن تصنيف القطاعات الغذائية المسجلة في اتحاد الصناعات الغذائية بل تتوزع المؤسسات العاملة في هذه الصناعة في القطاعات الأخرى مثل الأغذية المعلبة.

---

[1] صفحة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الالكترونية، مسح معاصر الزيتون.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2007، بيانات غير منشورة.

(6) صنع أعلاف حيوانية محضرة:

وتشتمل هذه الصناعة أعلاف ماشية ودواجن وأسماك كما تشمل معلبات طعام القطط والكلاب وغيرها وقد بلغ عدد المنشات العاملة في هذه الصناعة 24 منشأة يعمل بها 253 عاملا، أي بمعدل يزيد عن 10 عاملا للمنشأة الواحدة .حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء عام 2005. بالمقابل بلغ، عدد المؤسسات المسجلة في اتحاد الصناعات الغذائية والعاملة في قطاع مصانع الأعلاف 24 مؤسسة .

(7) صنع منتجات الخبز :

وتشمل هذه الصناعة جميع أنواع الخبز والبسكويت والفطائر والحلويات من إنتاج المخابز مثل الكنافة والبقلاوة والمعمول والقطايف وغيرها. فقد بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هذه الصناعة 1045 منشأة عام 2005، أي حوالي 61% من المنشآت العاملة في الصناعات الغذائية يعمل بها 3407 عمال، أي بمعدل أربعة عمال في المنشأة الواحدة. وتعكس هذه البيانات طبيعة المنتجات المذكورة التي يتم إنتاجها للتوزيع اليومي المباشر لأعداد كبيرة من المستهلكين . ما يتطلب انتشارها في المناطق السكنية بأحجام صغيرة. وبالرغم من أن إنتاج هذه المنشآت لا يزيد عن 26% من إنتاج الصناعات الغذائية والمشروبات. إلا أنها توظف حوالي 49% من عدد العاملين في تلك الصناعات، ولا يوجد تمثيل لهذه الصناعة في اتحاد الصناعات الغذائية .

(8) صنع الشوكلاته والحلويات السكرية :

وتشمل هذه الصناعة الشوكلاته بأنواعها .والملبس والحلقوم وحلاوة الطحينية واللبان والحلويات السكرية الأخرى، ويتم دمج البيانات الخاصة بهذه الصناعة مع صناعة المعكرونة والشعيرية في البيانات الحديثة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث بلغ عدد المنشآت التي تعمل في هاتين الصناعتين معا 71 منشأة يعمل بها 470 عاملا، عام 2003، أي أقل من سبعة عمال في المنشأة الواحدة .

ولكن التعداد العام المنشآت لعام 1997 يظهر أن هناك 80 منشأة في صناعة الشوكلاته والحلويات السكرية بمفردها مما قد يعني خروج بعض المؤسسات من هذه الصناعة خلال فترة الانتفاضة، وفي سجلات الاتحاد العام للصناعات الغذائية تم تصنيف قطاع السكاكر والحلويات بشكل منفصل عن قطاع الطحينة والحلاوة، حيث بلغ عدد المسجلين لدى الاتحاد في القطاع الأول 21 مؤسسة وفي القطاع الثاني 4 مؤسسات ، وتشير إحصاءات 2005 أن عدد المؤسسات التي تعمل في صنع الشوكولاته والحلويات بلغ 33 مؤسسة يعمل بها 198 عاملا [1].

(9) صنع المعكرونة والشعيرية:

وتشمل هذه الصناعة المعكرونة والشعيرية والمغربية والمعجنات المحشوة والمعلبة والمجمدة. وكما أشرنا في الفقرة السابقة، فإن البيانات الحديثة المتوفرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تدمج البيانات لخاصة بهذه الصناعة مع صناعة الشكولاته والحلويات السكرية، ولكن التعداد العام للمنشآت1997 يشير إلى وجود منشآت يعمل بها 54 عامل[2]، كما أن بيانات اتحاد الصناعات الغذائية يشير إلى وجود 3 مؤسسات تعمل في هذا القطاع، أما حالياً فان البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء تفيد بأن هناك 4 مؤسسات يعمل بها 60 عاملا، بمعدل 15 عاملا للمنشأة الواحدة[3].

(10) صنع منتجات الأغذية الأخرى:

وتشمل هذه الصناعة البن المحمص والمطحون والشاي وأغذية الأطفال والمكسرات والخل والعسل والبهارات بأنواعها. وتدمج البيانات الحديثة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام 1998 إلى 2003 هذه الصناعة مع صناعة تقطير المشروبات الروحية وصنع البيرة وغيرها، ويعزى وذلك إلى صغر عدد المصانع التي تعمل في مجال المشروبات الروحية، وتصنف هذه الصناعة في سجلات الاتحاد العام للصناعات الغذائية في قطاع الأغذية

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، بيانات غير منشورة.

[2] دائرة الإحصاء المركزية، 1998، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات1997**:النتائج النهائية: تقرير المنشات، رام الله –فلسطين.

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007، بيانات غير منشورة، مصدر سابق.

المعلبة، غير أن المشروبات الروحية لا تظهر في أي تصنيف. وقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذه الصناعة 361 مؤسسة عام 2005، أي حوالي 21% من عدد المؤسسات العاملة في الصناعات الغذائية[1]، ويعمل في هذه المؤسسات 1252 عاملاً، أي بمعدل أقل من أربعة عمال في المؤسسة الواحدة.وتظهر صناعة الأغذية الأخرى في تعداد المنشآت لعام 1997 منفصلة حيث بلغ عدد المؤسسات 291 مؤسسة و312 منشأة [2]، وبلغ عدد العاملين 871 عاملاً، بينما بلغ عدد المنشآت التي تعمل في تقطير المشروبات الروحية وصنع الأنبذة وصنع البيرة وغيرها أربع منشآت، ويعمل فيها 28 عاملا .

(11) صنع مشروبات غير كحولية أو مياه معدنية :

وتشمل هذه الصناعة المشروبات الغازية بأنواعها والمياه المعدنية، وقد بلغ عدد المؤسسات العاملة 25 مؤسسة، وتوظف 610 من العاملين عام 2005، أي بمعدل 24 عاملا للمؤسسة الواحد، وفي تصنيفات الاتحاد العام للصناعة الغذائية فإن هذه الصناعة تقع ضمن قطاع المشروبات الغازية وغير الغازية، وفيها 14 مؤسسة مسجلة، أما نسبة التكامل الرأسي فقد بلغت حوالي 50% وهي نسبة مرتفعة، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن نسبة كبيرة من قيمة السلعة يعتمد على عنصر العمل والمياه المحلية.

4.3 واقع الصناعات الغذائية في الضفة الغربية وغزة:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية في الضفة وغزة واحدا من أكثر وأسرع القطاعات الاقتصادية نموا، حيث إن حيوية هذا القطاع تكمن في التشكيلة الرئيسية لمنتجاته ،هذا بالإضافة إلى التطورات المتلاحقة في نوعية تلك المنتجات لتلبية المعايير والمتطلبات العالمية، والتي بدورها لا تعمل فقط على تعزيز أهمية هذا القطاع في السوق المحلية، بل تعمل على زيادة القدرات التصديرية للمنتجين المحليين في السوق العالمي، وتعتبر هذه الزيادة مؤشرا على

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2007(بيانات غير منشورة).

[2] تشير بيانات تعداد المنشات لعام 1997 أن عدد المؤسسات في هذه الصناعة بلغ 291 مؤسسة ،بينما بلغ عدد المنشات 312 منشاة لان بعض المؤسسات تملك أكثر من منشأة واحدة.

التطور والنمو للصناعة ككل، وتشير الإحصائيات المختلفة أن 42% من حجم إنفاق الأسرة الفلسطينية يذهب على الطعام بكافة أنواعه وهذا بمثابة مؤشر على أهمية هذا القطاع [1]، وعلى مدى الحاجة إلى صناعة محلية منافسة، وذلك بهدف تزويد السوق بسلع ذات نوعية جيدة، هذا بالإضافة إلى تقديم السلعة للمستهلك النهائي بسعر يتوافق ومقدرته الشرائية. وتشير الإحصائيات إلى أن حجم السوق الإجمالي من منتجات الصناعة الغذائية في فلسطين كان قريبا من 35 مليون دولار أمريكي في عام 1996 و90 مليون دولار في عام 2000. ووفقا لبيانات دائرة الإحصاء المركزية للعام 2000 فإن عدد الجمعيات أو الاتحادات أو الشركات العاملة في قطاع الصناعات الغذائية وصل إلى 1868 مؤسسة وشركة، منها 1466 منشأة في الضفة الغربية ، وباقي المنشآت في قطاع غزة، وتظن النشرة ذاتها أن 1246 شركة تشغل أقل من خمسة عمال، أما المصانع التي تشغل أكثر من 50 عاملا فلا يزيد عددها عن عشرة مصانع .

تشير إحصاءات هيئة الصناعات الغذائية إلى أن هناك ازدياداً ملحوظاً في الحصة السوقية للصناعات الغذائية في الضفة وغزة في السوق المحلي للسنوات الأخيرة مما يعني بشكل أولي إن أداء هذا القطاع آخذ في التحسن نتيجة بعض الأمور التي سيتم التعرف عليها لاحقا ، والجدول التالي يبين ذلك:-

جدول رقم(3):الحصة السوقية للصناعات الغذائية الفلسطينية في السوق المحلي من عام 1996-2000

السنة	الحصة السوقية
1996	%25
1997	%30
1998	%35
1999	%45
2000	%48

المصدر : الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

[1] (**Palestine Trade Center**,PTC,1999/2000,P7)

تكمن أهمية قطاع الصناعات الغذائية في الجوانب التالية[1] :-

(1) أهمية هذا القطاع وتأثيره على سلة مشتريات العائلة الفلسطينية ، حيث تنفق العائلة الفلسطينية ما نسبته 42% من دخلها على الغذاء، وتزداد هذه النسبة في الشرائح الأقل دخلا، هذا بالإضافة إلى تأثير هذا القطاع على صحة وسلامة المستهلك الفلسطيني مما يجعله قطاعاً استراتيجياً في الاقتصاد الفلسطيني.

(2) يمثل الغذاء عصب الحياة وبالتالي يعتبر الاعتماد على الذات من أهم مظاهر الاستقلال الاقتصادي وبالتالي استقلال القرار السياسي.

(3) حجم المبالغ المستثمرة في هذا القطاع كبيرة نسبيا والتي تزيد عن 300 مليون دولار أمريكيا.

(4) استيعاب هذا القطاع لعدد لا باس به من القوة العاملة والذي يزيد عددهم عن 10500 عاملٍ وموظفٍ.

(5) يمثل قطاع الصناعات الغذائية 20% من حجم قطاع الصناعة الفلسطيني .

ولابد هنا من استعراض الخصائص العامة التي خلصت بها بعض الدراسات والهيئات المتخصصة لهذا القطاع، حيث تجمع الدراسات والتقارير على الخصائص التالية[2]:-

- أكثر من 90% من المصانع العاملة هي ملكية خاصة وشركات .
- أكثر من 80% من المصانع العاملة في هذا القطاع الإدارة فيها عائلية حيث يدير المصنع المالك أو أحد أفراد العائلة .

---

[1] **هيئة الصناعات الغذائية**، تقرير إداري، 1998-1999.

[2] المرجع السابق،ص9-11.

- تعتمد المصانع لتسويق منتجاتها على السوق المحلية (الضفة الغربية وقطاع غـزة وأحيانا السوق العربية في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948) في حـين يصـدر القليل منها للخارج[1].

- تعتمد المصانع بشكل شبه كامل على المواد الخام الإسرائيلية(مواد خام إسرائيلية أو مستوردة عن طريق وكلاء إسرائيليين).

- معظم المصانع الغذائية (حوالي 90% منها) لا توجد فيها مختبرات لمراقبة الجـودة أو خطط واضحة لمراقبة المواد الخام والمصنعة.

- هناك نسبة قليلة من المصانع التي توظف لديها مهندسين أو متخصصين في مجـال التصنيع الغذائي[2].

بلغ عدد المؤسسات في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 1532مؤسسة عام 2003، تمثل حوالي 12% من مجموع عدد المؤسسات في الصـناعات التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الخامسة من حيث الترتيب بعـد صـناعة منتجات المعادن عدا الماكينات وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى، وصناعة الملابـس، وصناعة الأثاث كما توظف صناعة المنتجات الغذائية والمشـروبات حـوالي 7440 عـاملا، يمثلون حوالي 12% من مجموع الأيدي العاملة في الصناعة، وهي الثالثة بعد صناعة الملابـس وصناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى. كذلك فإن صناعة المنتجات الغذائية والمشـروبات تسهم بحوالي 23% من القيمة المضافة وأكثر من 23% من الإنتاج الإجمالي فـي الصـناعات التحويلية وهي الأعلى من حيث الأهمية خلال ذلك العام، ولا تتبع على سد نسـبة كبيـرة مـن احتياجات المستهلك الفلسطيني، خصوصا في ظل ما يتعرض له هذا المسـتهلك مـن حصـار وإغلاق وتدمير على يد الآلة العسكرية الإسرائيلية . وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسطيني أن العائلات الفلسطينية تنفق حوالي 40% من ميزانيتها على الطعام والغذاء مما يتيح

---

[1] أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح: **التصنيع في الضفة الغربية**، ص 102-105.

[2] **PTC**,p6-13، 2005

لهذه الصناعات أن تنمو بشكل كبير في ظل هذا الحجم الكبير للطلب المحلي. كذلك فإن أهمية هذه الصناعات تزداد نتيجة ارتباطها الشديد بكثير من الصناعات (مثل صناعة مواد التعبئة والتغليف والصناعات الدوائية) والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخصوصا قطاع الزراعة، حيث يمكن للصناعات الغذائية أن تسهم في تحفيز هذا القطاع مما يزيد من القيمة المضافة للزراعة وتنويع المحاصيل الزراعية في فلسطين. كما تنمو الصناعات الغذائية، من خلال تصنيع الغذاء، مما يسهم في التخفيف من أعباء البطالة، وتثبيت المزارعين في أرضهم، وتخفيف الهجرة إلى المدينة وهي تحديات لا يمكن الاستخفاف بها في الوقت الراهن . كما ترتبط الصناعات الغذائية بقطاع الخدمات، وخصوصا النقل والتجارة والسياحة وغيرها من الأنشطة، مما يزيد من التأثير المضاعف لهذه الصناعات [1] .

[1] دراسة ميدانية: **قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين**، 2005، ص6.

الفصل الرابع

واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس

1.4 مقدمة.

2.4 التطور التاريخي للصناعات في مدينة نابلس.

3.4 الواقع الحالي للصناعات الغذائية في مدينة نابلس.

4.4 علاقة الصناعات الغذائية بالصناعات الأخرى.

الفصل الرابع

واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس

1.4 مقدمة:

لقد اشتهرت وتميزت مدينة نابلس وعلى مر العصور بعدة جوانب من أهمها المركز التجاري المتميز والمرموق، وكذلك صناعاتها العريقة والمميزة على مستوى الوطن العربي ومن أهم هذه الصناعات صناعة الصابون، والكنافة النابلسية، والحلويات الأخرى. وقد امتازت واشتهرت أيضاً بصناعة الطحينة النابلسية المستخرجة من عصر حبوب السمسم، هذا بالإضافة إلى طحن الحبوب، وكذلك صناعة الفخار ودباغة الجلود. أما الصناعات التي تشتهر بها المدينة حاليا فهي صناعة الزيوت النباتية بكافة مشتقاتها والألبان والصناعات الجلدية وصناعة الأحذية والنسيج والكرتون والورق والطباعة، وهناك مصنع التنك والبلاستيك والدهانات ومصنعاً للألمنيوم الوحيد في فلسطين الحاصل على شهادة الجودة العالمية(ISO) وأعمال الحدادة العربية والإفرنجية وكذلك أعمال النجارة والموبيليات والتنجيد. بالإضافة إلى الصناعات الإسمنتية والطوب والبلاط والرخام والحجر[1].

إن ما يعرف عن مدينة نابلس سواء كان في الحاضر أو في الماضي يؤكد قيمة موقع المدينة من الناحية الإستراتيجية بين مدن فلسطين وقلب الوطن العربي من حيث شهرة المدينة ومكانتها حتى أصبح يطلق عليها عاصمة شمال فلسطين الاقتصادية لوفرة المصانع والخدمات التجارية والمرافق الأخرى بالإضافة إلى وفرة الخدمات الإدارية منذ زمن بعيد وتعداد سكانها الكبير الذي جعل من هذه المدينة الجميلة تحتل مكانة اقتصادية وإدارية مميزة في منطقة شمال فلسطين، وأن تكون مصدرا مهماً للطاقة البشرية الشابة لتصدر من شبابها المهنيين المهرة والمستثمرين من أهل المدينة إما من أجل التوسع في مصالحهم في أنحاء الوطن أو حتى خارج فلسطين نتيجة المعاناة التي تمارس ضدهم لشل اقتصادهم.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **دليل التجمعات السكنية**، محافظة نابلس، مج 6، فلسطين 2000.

2.4 التطور التاريخي للصناعات في مدينة نابلس:

يمكن دراسة التطور التاريخي للصناعة في مدينة نابلس عبر المراحل التالية:

(1) فترة الحكم العثماني (1516م- 1918م):

كانت الدولة العثمانية عسكرية النشأة حتى نهايتها، فاهتمت بالسيطرة والنفوذ على الغير، مما أبعدها عن التحديث ومسايرة العصر، فمن الناحية الاجتماعية أبقى العثمانيون على النظم الاجتماعية لشعوب البلاد المفتوحة، أما التعليم والصحة والأنشطة الاقتصادية فقد كان تدخل العثمانيين فيها متقطعا، بسبب انشغالهم بالفتوحات، ومع ذلك فقد شهدت بعض فترات الحكم العثماني اهتماما واضحا بتطوير أوضاع الناس وتحسينها ،كالخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية، إلا أن كثرة أعداء الدولة وتحالفهم عليها أسهم بشكل واضح في انشغال الدولة العثمانية عن القيام بدور فاعل في معالجة المشكلات التي عانت منها البلاد الخاضعة لها. لذا فقد كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محدودا، وتقع مسئوليته بشكل عام على عاتق الأفراد من النشيطين اقتصاديا في القطاعات المختلفة الزراعية والتجارية والصناعية[1] .

اشتهرت في تلك الفترة زراعة الزيتون والقمح والشعير والقطاني والسمسم، وكانت هذه المنتجات تستهلك محليا، أما طازجة مثل القمح والشعير والقطاني، أو عن طريق تصنيعها مثل السمسم أو زيت الزيتون الذي كان يدخل بنسبة مهمة في صناعة الصابون التي اشتهرت بها المدينة، حيث كانت منطقة نابلس من أهم مناطق إنتاجه في فلسطين، وكان الفائض منه يصدر للدول العربية المجاورة.

أما النشاط الصناعي فظهرت الحرف اليدوية والورش الصغيرة التي اتسمت بالعائلية والوراثة إضافة إلى بساطتها. وخلال هذه الفترة ظهرت صناعات محلية في مدينة نابلس كسائر المدن الأخرى بجهود فردية أو عائلية حيث انتشرت فيها صناعات كثيرة ارتبطت بالنشاط الزراعي

---

[1] الجمل، هاني محمد إبراهيم :**جغرافية الصناعة في محافظة نابلس**، جامعة النجاح،رسالة ماجستير غير منشورة، 2003، ص64.

بالدرجة الأولى، فظهرت صناعات الحبوب، أهمها القمح بوساطة طواحين تدار بقوة الماء والتي لا يزال آثار بعضها ظاهراً حتى الآن غرب المدينة، وفي جنوبها في منطقة رأس العين حيث اعتمدت هذه الطواحين على مياه الينابيع المحلية [1].

لذا يمكن القول: إنه بظهور هذه الصناعات، وتجمعها في مدينة نابلس تشكلت نواة صناعية مهمة تلبي حاجات سكان المدينة وريفها.

(2) فترة الانتداب البريطاني (1918-1948):

أثناء الحرب العالمية الأولى وفي عام 1916 عقدت اتفاقية سايكس بيكو- بين بريطانيا وفرنسا وضعت بموجبها فلسطين ضمن مناطق السيطرة البريطانية، وتميزت هذه الفترة اقتصاديا بأنها امتداد طبيعي للنشاطات الاقتصادية التي كانت في فترة الحكم العثماني مثل الصناعات التقليدية اليدوية البسيطة والموروثة، ذات طابع محلي، هدفها كفاية الحاجة المحلية، بالإضافة إلى قلة عدد المشتغلين بها، وقلة مساهمتها في الدخل القومي.

ومع بسط بريطانيا لسلطتها على فلسطين وجارتها الأردن، بدأت بإتباع سياسة مؤيدة لليهود، كانت بدايتها تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لإحداث خلل في التركيب الديموغرافي فيها لصالح اليهود، وكذلك السماح بتدفق رؤوس الأموال من الوكالة اليهودية لليهود في فلسطين، وكذلك تدفق العمال اليهود المهرة إلى فلسطين[2].

كما منحت بريطانيا امتيازات اقتصادية مهمة لليهود لخلق قاعدة اقتصادية للدولة اليهودية المرتقبة، ومن ذلك امتياز مشروع البوتاس عام 1930 لاستثمار موارد الاقتصادية للبحر الميت، وكذلك مشروع روتنبرج لتوليد الطاقة الكهربائية وتوفير المياه للري جنوب بحيرة طبريا بالإضافة إلى توفير مجموعة من العوامل التي ساعدت على إحداث تغيرات في المجتمع الزراعي نحو النشاط الصناعي، ومن هذه العوامل:

---

[1] شولش: **تحولات جذرية في فلسطين**، الطبعة الثانية، دار الهدى، 1990، عمان، ص99.

[2] العامري، عنان: التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني،1900-1970، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981، ص101.

- حاجة الاحتلال البريطاني إلى شق الطرق لبسط نفوذه على فلسطين ،وتسهيل حركة الجيش ،مما وفر العمل لفئة من الأيدي العاملة الفلسطينية .
- الحاجة إلى إنتاج سلع جديدة محلية.
- ظهور النشاط الصناعي الصهيوني، ومحاولته السيطرة على الاقتصاد والسوق المحلية في فلسطين مما حفز للصناعات المحلية على العمل لمواجهة النشاط الصناعي الصهيوني.

إن تلك العوامل كانت حوافز لانطلاق الصناعات المحلية الفلسطينية، ولكن هذه المحاولات واجهتها صعوبات كثيرة منها:

(1) عدم توفر الحديد والفحم.

(2) ضيق السوق المحلية اللازمة لتصريف الإنتاج الصناعي .

(3) ظهور الصناعات الصهيونية كمنافس جديد للصناعات المحلية الفلسطينية

.

وعند المقارنة بين القطاعين الصناعيين المحلي واليهودي نجد أن الصناعات اليهودية قد تطورت بسرعة هائلة خلال فترة زمنية قصيرة، فبينما كانت نسبة مساهمة الصناعات اليهودية حوالي 35% من إجمالي الإنتاج الصناعي في فلسطين مقابل ما نسبته 65% للصناعات العربية وذلك في العام 1928[1] فإن نسبة مساهمة الصناعات قد ارتفعت في عام 1939 إلى حوالي 72.2%من مجموع الإنتاج الصناعي في فلسطين في حين انخفضت نسبة مساهمة الصناعات العربية إلى اقل من 28% بعد احد عشر عاما فقط.

[1] أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح:**التصنيع في الضفة الغربية**، ط1، مركز التوثيق والمحفوظات، جامعة النجاح، نابلس، 1991، ص21.

وقد لوحظ أن الصناعات العربية انحصرت في ثلاثة فروع هي: الأغذية، والنسيج، والتبغ، حيث استوعبت هذه الصناعات 55% من مجموع العمال العرب العاملين بالصناعة، أما الصناعات اليهودية فقد تركزت في الصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية والكيميائية[1]، هذا وارتفعت نسبه مساهمة الصناعات اليهودية في عام 1942 إلى حوالي 78.8% من مجموع الإنتاج الصناعي في فلسطين، بينما انخفضت مساهمة الصناعات العربية إلى ما نسبته 15.3% في حين بلغ إنتاج شركات الامتياز ما نسبته 14.1% وذلك في نفس العام.

يتبين مما سبق مدى التطور الذي أصاب الصناعات اليهودية، وانتشارها، وقدرتها الكبيرة على المنافسة والسيطرة، بينما كان تتطور الصناعات العربية بطيئا، الأمر الذي لم يمكنها من منافسه الصناعات اليهودية، ومن الجدير بالذكر أيضا أن الصناعات اليهودية في فلسطين تركزت في مناطق السهل الساحلي الأوسط حيث الاستيطان الصهيوني، بينما بقي إقليم المرتفعات الفلسطينية (عدا منطقة القدس) عربيا خالصا، واقتصر على الصناعات العربية المحلية.

وكما سبق الإشارة، فقد كان بسبب السياسة التي اتبعتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين من أجل تهويدها وإقامة الكيان الصهيوني فوق أراضيها .وقد تركز معظم النشاط اليهودي في فلسطين في المنطقة الساحلية ،حيث تركز الاستيطان اليهودي والقادمون الجدد في مدن الساحل، أو القريبة منها،وذلك إلى جانب المستعمرات، بينما لم يتم إنشاء أي من الصناعات اليهودية في كثير من مدن المرتفعات الفلسطينية، ومنها نابلس، والتي تقع إلى الشرق من السهل الساحلي الفلسطيني الأوسط، فقد تميزت هذه المدن ببعدها النسبي عن المناطق الأولى للاستعمار الاستيطاني الصهيوني على الأرض الفلسطينية مما كان له أكبر الأثر في الحفاظ على استمرارية الصناعات الوطنية فيها دون منافسة مباشرة من الصناعات اليهودية، لذلك فقد ظلت الصناعات في مدينة نابلس ذات طابع محلي تسد منتجاتها حاجة الأسواق المحلية مع بقاء الدور المميز والمهم لبعض صناعاتها مثل صناعة الصابون النابلسي ذي الشهرة الواسعة .

---

[1] أبو الشكر وآخرون، المصدر السابق، ص21

(3) فترة الحكم الأردني (1950-1967):

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اقتصاد الضفة الغربية كان أكثر تطورا من اقتصاد الضفة الشرقية عشية انضمام الضفة الغربية إليها تحت اسم المملكة الأردنية الهاشمية، ومثال على ذلك أنه في بداية الخمسينات لم يكن في الضفة الشرقية غير 153 مؤسسة صناعية تشغل 1171 عاملا، بينما بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية التي تشغل 4 عمال فأكثر حوالي 254 مؤسسة تشغل 3562 عاملا[1].

وتشير معظم الدراسات إلى أن الضفة الغربية لم تشهد تطورا صناعيا واضحا خلال فترة انضمامها للأردن ما بين عامي 1950-1967، وذلك على الرغم من سياسة التصنيع التي وضعتها الحكومة الأردنية خاصة في فترة الستينيات، فقد عانى الأردن بضفتيه في تلك الفترة من مشاكل عديدة أهمها:

(1) عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لإقامة الصناعات .

(2) نقص مواد الخام وعدم توفر الكثير منها في المملكة .

(3) عدم توفر الطاقة المحركة كالبترول أو الفحم الحجري.

(4) ضيق الأسواق المحلية .

وذلك بالإضافة إلى مشكلة البطالة الحادة التي عانت منها المملكة في تلك الفترة ،فحسب تقديرات البنك الدولي لعام 1954 كان أكثر من 50% من قوة العمل تعاني من حالة البطالة التامة ،بينما كان هناك ما نسبته 20%من قوة العمل تعاني من البطالة الموسمية[2].

وبالرغم من ذلك فقد نما القطاع الصناعي في المملكة بصورة بطيئة جدا، وإن كان نموه في الضفة الغربية أبطأ بكثير، وذلك بسبب السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة الأردنية التي تسعى إلى تنمية الضفة الشرقية بشكل خاص، ومن أهم ملامح هذه السياسة الاقتصادية:

---

[1] أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح:**التصنيع في الضفة الغربية**، 1991، ص23.

[2] منصور، أنطوان:**الاقتصاد الفلسطيني، مركز دراسات الوحدة**، طبعة، بيروت، 1989، ص84.

(1) التركيز على تطوير القطاع الصناعي في الضفة الشرقية .

(2) وضع العراقيل أما التصنيع في الضفة الغربية، ومن ذلك عدم تشجيعها لإقامة مصانع برؤوس أمول كبيرة في الضفة الغربية .

(3) تركيز المصانع الكبيرة في الضفة الشرقية كمصفاة البترول ومصانع الإسمنت والبوتاس على الساحل الأردني للبحر الميت.

(4) مساهمة الحكومة الأردنية برؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة في الضفة الشرقية وقلة المساعدات للصناعات في الضفة الغربية .

(5) تركز الاستثمارات الموجهة للتصنيع في الضفة الشرقية من الأردن[1]، حيث كان الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي في الصناعة مخصصا للضفة الشرقية، فمن أصل 5.445.139 دينار من حجم الاستثمار الحكومي في الصناعة، كان نصيب الضفة الغربية 178.806 دينار، أو ما يعادل 3.2%فقط، والذي تركز في مصنع الزيوت النباتية في مدينة نابلس، بينما كانت جميع الصناعات في الضفة الشرقية .

أضف إلى ذلك الزيادة الكبيرة لإعداد السكان في الضفة الشرقية، وكون عمان العاصمة مركزا للتجارة، وتطوير ميناء العقبة الأردني[2]، كل ذلك أدى إلى هجرة الأيدي العاملة ورؤوس الأموال باتجاه الضفة الشرقية مما سارع في نمو القطاع الصناعي فيها بشكل واضح.

أما بالنسبة للصناعات في مدينة نابلس فقد تأثرت بثلاثة عوامل مهمة خلال هذه الفترة هي:

(1) وصول الكهرباء إلى المدينة عام 1942 واكتمال انتشارها في المدينة عام 1946، وقد أدى ذلك إلى ظهور صناعات جديدة أول مرة في المدينة ،كما تم تحويل كثير من الصناعات

---

[1] منصور، أنطوان ، مصدر السابق، ص82.

[2] العامري، عنان، مصدر سابق، ص 125.

من الجهد العضلي واليدوي إلى الطاقة الكهربائية، إضافة إلى ظهور كثير من الحرف والورش الفنية وإصلاح المعدات وتطورها.

(2) هجرة الكثير من الأيدي العاملة الماهرة المدربة، وتركزها في مدينة نابلس ثاني أكبر مدن الضفة بعد مدينة القدس (في تلك الفترة) مما أثر في صناعات المدينة ، وطورها، وأدخل إليها كثيرا من الصناعات التي كانت منتشرة في مدن الساحل الفلسطيني كيافا، وحيفا، وغيرها ومنها صناعة التعدين.

(3) انضمام الضفة الغربية للأردن فرض على الصناعات في محافظة نابلس عامة، ومدينة نابلس خاصة على وجه الخصوص توجها خاصا، ومن ذلك تشجيع إقامة المصانع في العاصمة عمان، وعدم تشجيعها لإقامة المصانع الكبيرة في نابلس باستثناء مصنع الزيوت النباتية الواقع شرق المدينة، كما أقامت الحكومة الأردنية صناعات مماثلة، للصناعات التي تركزت في مدينة نابلس والخليل أيضا، ومثال ذلك إقامة مصنع الثقاب، وآخر لرب البندورة في عمان، مما خلق منافسة بين هذه المصانع في الدولة الواحدة، وجاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وقطاع غزة عام 1967 ليمارس فرض الضرائب وإضافة إلى المنافسة الشديدة من قبل المصانع الإسرائيلية مما أدى إلى إغلاق المصنعين في الضفة الغربية فيما بعد.

وفي ظل هذه العوامل نلاحظ ما يلي:

- إن التطور الصناعي في مدينة نابلس كان من اتجاه تطوير الصناعات الموجودة أصلا قبل عام 1948[1] ولم تدخل أية صناعات جديدة باستثناء صناعة البلاستيك وتعليب الأغذية وبعض الصناعات البسيطة.

[1] نفس المصدر السابق، ص125

- حافظت المدينة وريفها على الصناعات التقليدية فيها، ومن ذلك صناعة زيت الزيتون، والصابون النابلسي، ومصنع الزيوت النباتية، والحلويات بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى صناعة الكبريت.

- ساعدت التسهيلات والإغراءات التي قدمتها الحكومة الأردنية لتوطين الصناعة في الضفة الشرقية في هجرة الكثير من رؤوس الأموال، والأيدي العاملة من مدينة نابلس وريفها إلى الضفة الشرقية، فضلا عن كون عمان المركز الصناعي والتجاري الأول في المملكة، وهذا يمثل عامل جذب آخر لتوطين الصناعات في الضفة الشرقية.

ولمعرفة مدى التطور الصناعي الذي حدث في مدينة نابلس مقارنة بغيرها من المحافظات الأخرى، فقد يكون من المهم التعرف على نتائج الدراسة الصناعية التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة في عمان عام 1965، والتي نشرت عام 1967[1].وموضوعها المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية من حيث أحجامها، وأنواعها، وتوزيعها الجغرافي والمؤسسات التي يزيد عدد العاملين بها على عشرة عمال.

(4) فترة الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994):

سيطرت إسرائيل على النشاط الاقتصادي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر قوتهم، ولقمة عيشهم وتمكنهم من البقاء على هذه الأرض، واتبعت لذلك سياسة معلنة تمثلت بالقوانين والأحكام العسكرية الجبرية، التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال حسب الحاجة والظروف الطارئة على السكان الضعفاء، ويمكن القول إن السياسة الإسرائيلية تجاه النشاط الاقتصادي الفلسطيني هي مجموعة من العوائق والقيود والعراقيل التي تهدف إلى منع تطور اقتصاد فلسطيني مستقل مما أدى إلى تدمير الهياكل الأساسية لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة .

[1] أبو الشكر وآخرون، عبد الفتاح :**التصنيع في الضفة الغربية**، 1991، مصدر سابق ص24.

وبالنسبة لأنواع الصناعات التي كانت سائدة في تلك الفترة في مدينة نابلس فكان أهمها: صناعة التعدين، والمواد الغذائية والملابس، والأثاث والمفروشات، والجلود، والأحذية، والمنتجات المعدنية، وغير المعدنية[1] .

وعندما نشبت حرب عام 1967، واحتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة تعرضت الصناعات في مدينة نابلس إلى صعوبات بالغة تمثلت في:

(1) فصل مدينة نابلس عن بقية أجزاء المملكة الأردنية الهاشمية والتي كان من خلالها يتم الاتصال التجاري بين المدينة والدول العربية المجاورة، وترتب على ذلك صعوبات كثيرة واجهت واقع قطاع الصناعة :

- صعوبة الحصول على المواد الخام الأساسية للصناعة.
- اقتصار الأسواق على السوق المحلية .

(2) توقف النشاط الصناعي في المدينة لفترة من الزمن، للتعرف على موقف سلطات الاحتلال من ممارسة النشاط الاقتصادي، وكذلك ماهية القوانين التي سيعمل الاحتلال الإسرائيلي على تطبيقها في المناطق المحتلة، وما هي العراقيل التي سيمارسها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونوع العلاقة المستقبلية التي قد يسمح بها الاحتلال الإسرائيلي مع الأردن، وبقية الدول العربية خاصة المجاورة منها.

(3) ازدياد عدد العاطلين عن العمل حيث وصل إلى الثلث في مدينة نابلس.

(4) أدت سياسة المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية إلى فرض مقاطعه للبضائع الفلسطينية أيضا، ويمثل ذلك في منع تصديرها للأسواق العربية على اعتبار أن مدخلات هذه الصناعة تأتي من مصادر إسرائيلية، مما أدى إلى إلحاق الضرر بالصناعات العربية في

[1] الجمل، هاني، مرجع سابق، ص 62.

المحافظة، كما وتفرض إسرائيل قيودا مشددة على استيراد المواد الخام من الأردن، وذلك بهدف توجيه الصناعات العربية نحو المصادر الإسرائيلية.

(5) كما ساعد فك الارتباط الإداري والقانوني بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية الذي أعلن عام 1988 على فرض قيود جديدة أمام انتقال السلع والبضائع من مدينة نابلس إلى الأردن وتضررت بذلك الكثير من الصناعات.

(6) ومع قدوم السلطة الوطنية للضفة الغربية وقطاع غزة وتوليها لزمام الأمور أصبح من الضروري التنسيق بين الطرفين الأردني والفلسطيني، لتنظيم العلاقات التجارية عبر الجسور المفتوحة بين البلدين، وذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة .

أدى اندلاع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى في كانون الأول من عام 1987 إلى إحداث تغيرات واسعة وعميقة في مختلف جوانب حياة الشعب الفلسطيني، وسأحاول إبراز أهم الآثار المترتبة عليها، والمتعلقة بالنشاط الاقتصادي عامة والصناعات الغذائية خاصة.

بدأت الانتفاضة كحركة مقاومة سلمية سياسية، ثم تفاعلت أحداثها، واتسعت، وامتدت إلى نواحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كافة، ثم أخذت حياة الناس بالتغير والتكيف (ومنها النشاط الاقتصادي) وفق تطورات الأحداث اليومية وما يصاحبه من نشاطات مقاومة للاحتلال.

ومع مرور الوقت أخذت تتبلور بعض التوجهات الاقتصادية كأفكار أولية في البيانات الصادرة عن الانتفاضة، ثم اتضحت هذه الأفكار بالدعوات المعلنة لانفصال الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي الذي هيمن على الاقتصاد الفلسطيني وجعله امتدادا وتابعا له بعد أن دمر قواعد هذا الاقتصاد، وأفقده كل مقوماته، وجعل من الأراضي المحتلة سوقا رئيسة أمام الصناعات الإسرائيلية.

أحدثت الانتفاضة الشعبية الأولى وعيا جماهيريا برزت مظاهره في عدة مجالات، كان أهمها النشاط الصناعي، كما وأحدثت تغيرات في عادات الناس وسلوكهم الحياتي. ومن هذه التغيرات الإيجابية:

1) انخفاض حجم الاستهلاك ،والتقليل من شراء الكماليات كمواد التجميل، والسجاد، والأثاث والأحذية، حيث انخفضت مبيعات الإسرائيليين من هذه المواد بنسبة 70% [1]. من مجمل المبيعات ،وذلك لعدة أسباب منها:

(1) عدم توافر العمل الدائم المنتظم الذي يوفر الدخل للمواطنين.

(2) تحديد أولويات الاستهلاك المنزلي حسب الحاجة .

(3) الخوف من المستقبل وما يحمله من مخاطر.

(4) طول مدة الانتفاضة، والخوف من استمرارها دفع بالمواطنين إلى ادخار الأموال الفائضة عن الحاجة .

2) مقاطعة السلع والبضائع الإسرائيلية، وذلك نتيجة لانتشار الوعي بين المواطنين، وكذلك ردة فعل نحو القمع الإسرائيلي ، وكانت البداية بمقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها بديل وطني، ثم اتسعت الدائرة حيث أقبل المواطنون على شراء البضائع الأجنبية، بدلا من شراء البضائع الإسرائيلية في حال عدم وجود المنتوجات الوطنية، مما فتح الباب أمام الصناعات الوطنية لتثبيت ذاتها في غياب المنافسة الإسرائيلية، وأدى ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي، كما فتحت كثير من المصانع الصغيرة والورش لتلبي حاجة السوق المحلية .

3) انتشار ظاهرة الاقتصاد المنزلي.

4) تقليص أعداد العاملين في إسرائيل، وإيجاد أعمال بديلة لهم في الأراضي المحتلة .

5) زاد إقبال الناس على شراء السلع والمنتجات المحلية وخاصة السلع التموينية.

---

[1] **جريدة القدس**، بتاريخ 1988/10/20م.

كما نتج عن الانتفاضة الأولى بعض الآثار السلبية منها:

- تقليص ساعات العمل اليومية
- توقف الإنتاج في كثير من المصانع نتيجة الإضرابات ومنع التجول.
- وبالتالي انخفاض دخل العامل .

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض العوامل الرئيسية التي ترافقت وتزامنت مع أحداث الانتفاضة الأولى، وكان لها انعكاسات مهمة على الاقتصاد الفلسطيني ومنها : قرار فك الارتباط الإداري مع الضفة الغربية الذي أعلنه الأردن بتاريخ 1988/7/31، وما تبعه من إجراءات لتنظيم العلاقات بين الأردن وفلسطين أدت إلى رفع درجة المعاناة الاقتصادية بسبب فرض القيود على تصدير المنتوجات المحلية إلى الأردن، ومن ذلك منع السلطات الأردنية تصدير زيت الزيتون إلى الأردن، وكان فائض الزيت في الضفة الغربية في عام فك الارتباط الإداري أكثر من 20 ألف[1] طن، قدرت قيمتها ب 20 مليون دينار.

(5) فترة السلطة الوطنية الفلسطينية (1994- 2006):

تميزت هذه المرحلة بأنها جاءت مباشرة بعد وقوع الكثير من الأحداث المحلية والدولية المهمة التي كان لها انعكاسات قوية وواسعة في الوطن العربي والأراضي الفلسطينية المحتلة، وبأنها بدأت بعد انتهاء مرحلة مهمة في حياة الشعب الفلسطيني وهي الانتفاضة الشعبية الأولى، والتي استمرت لعدة سنوات .

فقد رافق هذه الفترة أحداث تاريخية مهمة تمثلت في حرب الخليج التي اندلعت في بداية التسعينات، والتي كان لها آثار اقتصادية هامة على المنطقة العربية بشكل عام، وعلى الأرض الفلسطينية بشكل خاص، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية هجرة عكسية لأبنائها العاملين في دول الخليج العربي، وخاصة في دولة الكويت وهو الأمر الذي ترتب عليه آثار اقتصادية مهمة تمثلت في انقطاع التحويلات المالية التي كان يرسلها الفلسطينيون المقيمون في الخليج العربي

[1] **جريدة القدس**، بتاريخ 1988/10/7م.

للأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي ساهمت في السابق في تطوير الأوضاع الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وإعالة كثير من الأسر الفلسطينية في الوطن الأم.

كما تم توقيع اتفاقيات مدريد للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1991 والتي عرفت باتفاق غزة –أريحا أولا، وما تبعها من اتفاقيات اقتصادية كاتفاقية القاهرة بتاريخ 1994/4/4م، ثم اتفاقية باريس التي وقعت بتاريخ 1994/4/29 م.

وتمتاز هذه الفترة بأنها معاصرة، وأحداثها وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية ما زالت مستمرة حتى الآن، وهي فترة لم تكتمل ملامحها النهائية . فقد وضعت تلك الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية لتنظيم فترة انتقالية يفترض أنها انتهت منذ عام 1999م على اعتبار أن مدتها 5 سنوات، وبعدها تقرر المفاوضات الوضع النهائي للأراضي المحتلة، إلا أن تطورات الأوضاع وتفاعلاتها المختلفة سيطرت على المنطقة، إضافة إلى استغلال إسرائيل لهذه الظروف في تعطيل الاتفاقات السياسية والاقتصادية السابقة، وتأجيل تنفيذها حيث تشير الوقائع إلى أن كل اتفاق سياسي أو اقتصادي أبرم بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل يلزمه عقد اتفاقيات عديدة لتفسيره، أو عند محاولة تنفيذ بعض أجزاء منه .

ويمكن القول إن الأهداف الاقتصادية التي طالب الفلسطينيون بتحقيقها منذ الاحتلال تتلخص فيما يلي :[1]

(1) الخلاص من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

(2) التكامل مع البعد العربي (الإستراتيجي) للاقتصاد الفلسطيني.

(3) استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية.

ولدى استعراض الصناعات الغذائية في المدينة وتحليل المعلومات والبيانات المتوفرة والتي مصدرها وزارة الصناعة، لوحظ قدم وعراقة هذه الصناعة في المدينة والتي كان للعلاقات

[1] عبد الرازق، عمر: **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية– الإسرائيلية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس فلسطين، 1996، ص 57.

التجارية بين مدينة نابلس ومدن الشام الأخرى أكبر الأثر في إيجاد هذه الصناعات وتطورهـا، حيث أن الرحالة ابن بطوطة عندما زار مدينة نابلس أطلق عليها لقب دمشق الصغرى[1]، وقـد تأثرت مدينة نابلس كثيرا بمدينة دمشق بفعل النشاط التجاري بين المدينتين، لذا نقلت صـناعات عديدة من دمشق إلى مدينة نابلس تميزت بها المدينة فيما بعد كصـناعة الحلويـات بأنواعهـا بالإضافة لاستخراج الزيوت النباتية وغيرها من الصناعات الأخرى، ولا تختلف هذه الصـناعة عن الصناعات الأخرى في المدينة حيث مرت بمراحل المختلفة من الحقبات الزمنية المختلفـة مما جعلها تتأثر بكل فترة من هذه الفترات كغيرها من الصناعات كمـا أشـرنا فـي الفقـرات السابقة.

3.4 الواقع الحالي للصناعات الغذائية في مدينة نابلس:

تعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات العريقة والمرتبطة ارتباطا قويـا بتـراث المدينـة، حيث اشتهرت مدينة نابلس بصناعة الحلويات التي أكسبتها شهرة على مستوى الشرق الأوسـط، وكذلك صناعة الطحينة والحلاوة النابلسية وصنع الشوكلاته وغيرها من الصناعات التي سنسلط الضوء عليها من خلال هذه الدراسة، وتعتبر الصناعات الغذائية من الصناعات المهمة في مدينة نابلس لعدة أسباب منها:

أسباب تتعلق بحاجات الإنسان اليومية والضرورية، توفر العمل للأيدي العاملة، توفر المـواد الخام الضرورية لمعظم هذه الصناعات محليا (زراعية ،حيوانية)، تشكل نوعـاً مـن الحمايـة للمزارع في مواسم وفرة المحصول، فبدلاً من انخفاض أسعار هذه المنتجات يمكـن تصـنيعها وبيعها بأسعار جيدة على مدار العام، يمكن استغلال تصنيع المنتجـات الزراعيـة والحيوانيـة كخطوة أولى مهمة في مجال تصنيع الريف الفلسطيني وتطويره، وخلق فرص عمل للشباب للحد من ظاهرة الخروج من الريف إلى المدينة، إحداث نوع من التكامـل بـين قطـاعي الزراعـة والصناعة .

---

[1] ابن بطوطة : **تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، الجزء الثاني، الطبعة الكاثوليكية، بيـروت، 1972، ص55.

4.4 علاقة الصناعات الغذائية بالصناعات الأخرى:

تحتل صناعة الأغذية مكانة هامة بين الصناعات حيث تشير سجلات وزارة الصناعة إلى أن صناعة الأغذية تحتل المرتبة الرابعة بين الصناعات الأخرى وتشمل إنتاج اللحوم ومنتجاتها، حفظ الفواكه والخضروات، وصنع الزيوت والدهون النباتية، وصنع منتجات ألبان، منتجات طواحين الحبوب، وصنع الشكولاته والحلويات السكرية، وصنع أعلاف حيوانية محضرة، وصنع مشروبات غير كحولية .

بلغ عدد المنشات الصناعية العاملة في مدينة نابلس 284[1] منشأة، حيث تمثل صناعة الأغذية نسبة 15.1% من مجمل الصناعات في المدينة، والشكل رقم (2) يبين الصناعات في مدينة نابلس ونسبة ما تمثله كل منها.

شكل رقم (2): الصناعات في مدينة نابلس.

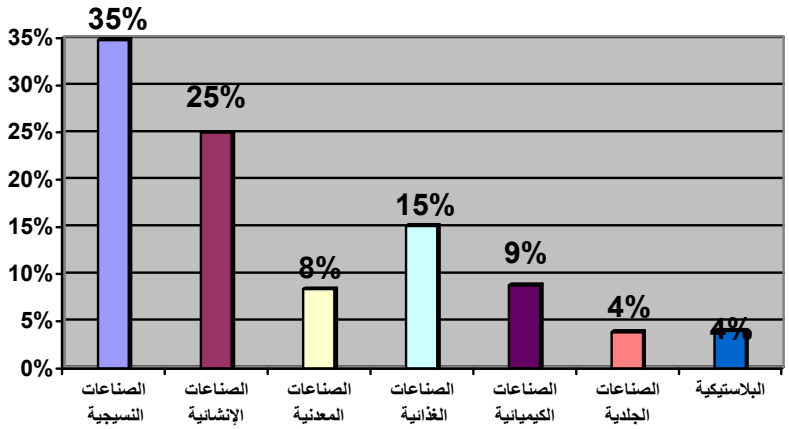

المصدر :وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2006.

[1] وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، مكتب نابلس،2006.

الفصل الخامس

تحليل وتقييم الصناعات الغذائية في مدينة نابلس

1.5 مقدمة.

2.5 أقسام النشاط الصناعي الغذائي في المدينة.

3.5 استعمالات الأرض المحيطة بالمصنع.

4.5 نقاط القوة في الصناعة الغذائية.

5.5 نقاط الضعف.

6.5 الفرص والإمكانيات.

7.5 تحليل متغيرات الدراسة.

8.5 توطن الصناعات الغذائية وسبل تنميتها في مدينة نابلس.

9.5 عوامل تطوير وتنمية الصناعات الغذائية.

الفصل الخامس

تحليل وتقييم الصناعات الغذائية في مدينة نابلس

1.5 مقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليل وتقييم واقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس من خلال تحديد التوزيع الجغرافي لهذه الصناعات وكذلك تحديد عناصر القوة وعناصر الضعف التي تتمتع بها، ويأتي هذا التحليل في إطار نتائج الدراسة والمسح الميداني للصناعات الغذائية، كما يتناول هذا الفصل عوامل توطن الصناعات الغذائية في المدينة وعوامل تطويرها وتنميتها.

2.5 أقسام النشاط الصناعي الغذائي في المدينة:

تضم الصناعات الغذائية ثمانية فروع هي : صناعة الشوكولاته والمنتجات السكرية والحلويات (الشوكولاته والسكاكر)، والتي بلغ عدد مصانعها 14 بنسبة قدرها 32.56% من مجمل عدد المصانع الغذائية، يليها فرع صناعة الحلاوة والطحينة وعددها 11 مصنعا حيث شكلت نسبة 25.58% تبعها فرع صنع الشيبس والمسليات حيث بلغ عدد مصانعها 5 مصانع وبنسبة قدرها 11.62%، ثم صناعة أعلاف حيوانية محضرة حيث بلغ عدد مصانعها أربعة مصانع وبنسبة 9.3% ثم صناعة منتجات غذائية غير مصنفة وتشمل صناعة المنكهات، ومواد خام تدخل في الصناعة الغذائية حيث بلغ عددها ثلاثة مصانع بنسبة 6.98% وكذلك صنع وتجهيز وحفظ اللحوم ومنتجاتها وبنفس النسبة أيضا، يليها صناعة منتجات الألبان، حيث بلغ عددها مصنعين وبنسبة 4.65% ويليها صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية حيث هناك مصنع واحد وبنسبة 2.33% من مجمل مصانع منطقة الدراسة، وقد تم استبعاد المخابز، ومعامل الكعك وكذلك محلات الحلويات التي تقوم بصناعة القطايف والكنافة من هذه الدراسة باعتبارها صناعة بسيطة وكثيرة ومنتشرة في كل مكان.

والجدول رقم(4) يوضح أنواع الصناعات الغذائية في المدينة، وأعداد المصانع لكل نوع، كما يوضح شكل رقم (3) توزع هذه الصناعات حسب مواقعها في المدينة.

جدول رقم (4):الصناعات الغذائية وأنواعها وعدد مصانعها في مدينة نابلس لعام 2006

النشاط الصناعي	عدد المصانع	النسبة المئوية
إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها	3	%6.98
صناعة الزيوت النباتية والدهون النباتية والحيوانية	1	%2.33
صناعة منتجات الألبان	2	%4.65
صنع أعلاف حيوانية محضرة	4	%9.30
صناعة الشوكولاته والمنتجات السكرية والحلويات(الشوكولاته والسكاكر)	14	%32.56
صنع الشبس والمسليات	5	%11.63
صناعة الحلاوة والطحينة	11	%25.58
صناعة منتجات غذائية غير مصنفة	3	%6.98
المجموع	43	%100

المصدر :نتائج التحليل الإحصائي.

شكل رقم (3) توزع الصناعات الغذائية الحالية في مدينة نابلس.

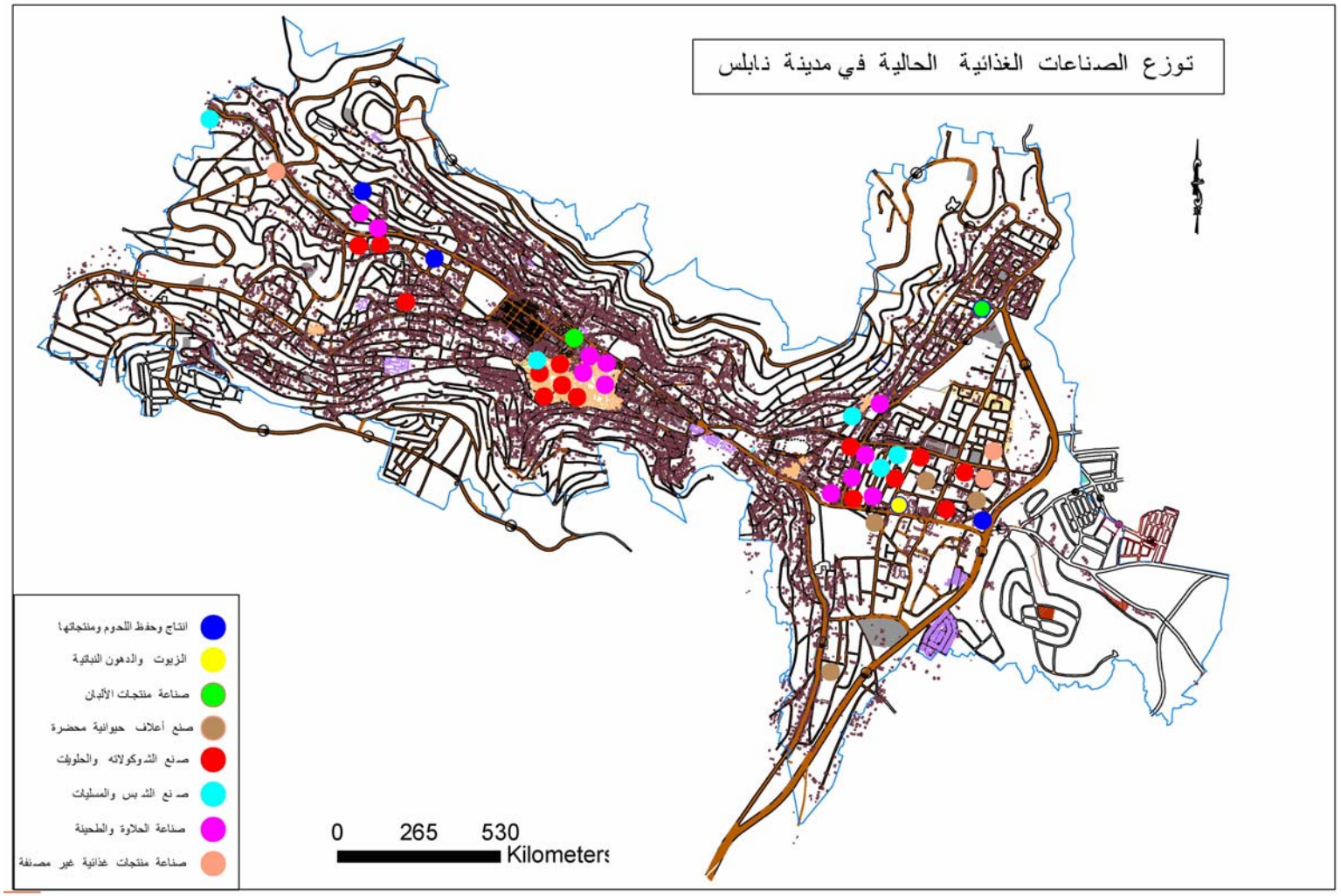

المصدر: بلدية نابلس بتصرف الباحث، 2006.

3.5 استعمالات الأرض المحيطة بالمصنع:

إن الصناعات الغذائية المتواجدة في المنطقة الشرقية والغربية من المدينة لا تنطبق عليها استعمالات الأرض للأغراض الصناعية حيث تعتبر مزيجا من الاستعمالات، فمن الدراسة الميدانية وكما يوضح الشكل رقم (4)، يتضح أن المناطق الصناعية تتواجد بالقرب من المناطق السكنية والاستخدامات العامة، وكذلك قريبة أيضا من مصانع أخرى تعتبر ملوثة للبيئة مثل مناشير الحجر وغيرها، وبالتالي فإن الكثير من المصانع يحيط فيها أكثر من استخدام يختلف اختلافا كلياً عن النموذج الأمثل المتبع في الدول المتقدمة والمتحضرة، والتي يوجد بها مناطق صناعية مخططة تحتوي على تقسيمات مناطق تبعاً لنوع الصناعة وتصنيفها.

شكل رقم (4): توزع استعمالات الأرض في مدينة نابلس.

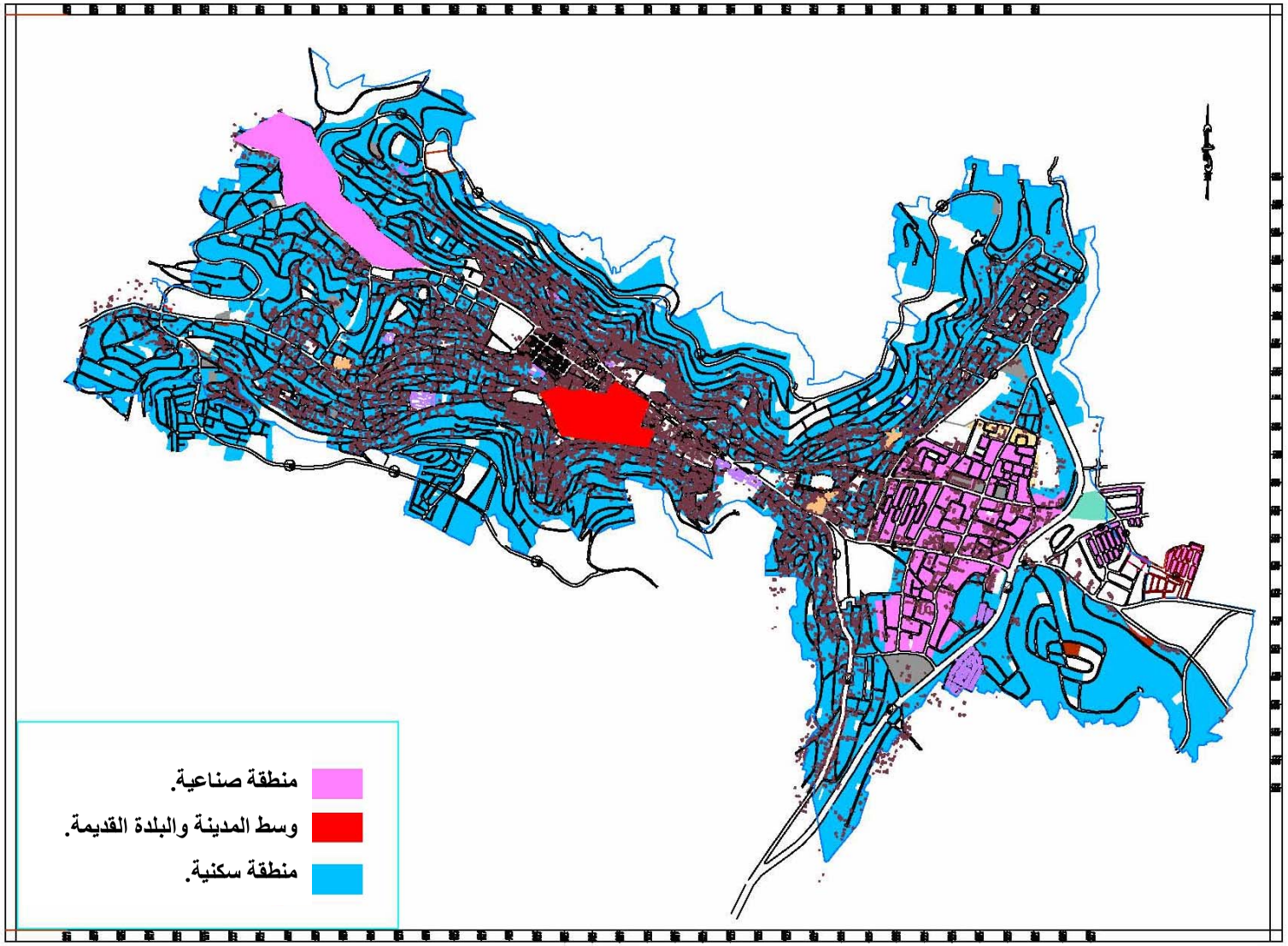

المصدر: بلدية نابلس بتصرف الباحث، 2006.

4.5 نقاط القوة في الصناعة الغذائية:

رغم بعض العراقيل التي تعتري الصناعات الغذائية الفلسطينية في مدينة نابلس، إلاّ أن هــذه الصناعة تتمتع بعدد من نقاط القوة والميزات التي تؤهلها لأن تكون صناعة متقدمة نسبياً مقارنة بغيرها من الصناعات. ومن بين أهم هذه المقومات ما يلي:

(1) توفر قطاع خاص نشط وفعال يمتاز بالقدرة على الصمود والتكيف مع التحولات المحيطة به، وقد أظهرت الدراسات الحديثة التي أجريت حول الاقتصــاد الفلســطيني، أن القطــاع الخاص يملك ميزة تنافسية في تسع صناعات هي: الصناعات الغذائية ، والورود، والأثاث، وزيت الزيتون، والأدوية، والصناعات البلاستيكية، وصناعة الملابس، والسياحة، والحجــر والرخام.

(2)وفرة الموارد البشرية المؤهلة والمدربة، والاهتمام بالتعليم أحد أهم مصادر القــوة، حيــث تشير الدراسة أن نسبة كبيرة من العمال من حملة الشهادات وذوي الخبرات التي تمكنهم من العمل في شتى المجالات حيث هناك المهندسون والعمال المهرة من حملة الدبلوم فمن خلال الدراسة تبين أن نسبة العمال في المصانع الغذائية من المتعلمين فوق الثانوية 43.4% فــي حين أن نسبة الحاصلين على المرحلة الأساسية كان 53.8% في حــين أن نســبة الأميــين كانت 2.8%وهي نسبة قليلة، أنظر جدول رقم (5) وهذه نسب تعكس مدى تفــوق العامــل الفلسطيني في الصناعة الغذائية.

جدول رقم (5): المستوى التعليمي للعاملين في المنشآت الصناعية الغذائية

المستوى التعليمي للعاملين	التكرار	النسبة المئوية%
فوق الثانوية عامة	187	43.4
مرحلة أساسية	232	53.8
أمي	12	2.80
المجموع	**431**	**% 100**

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

(3) "إمكانية تطبيق سياسة إحلال الواردات" التي تستهدف وفق تعريفها أو مضمونها، إحلال السلع المصنعة محليا، محل السلع المستوردة البسيطة التي تشمل بصفة أساسية –في المرحلة الأولى– السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وبالتالي فإن هذا العنوان، يأتي في سياق الأهداف الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية عموماً، التي تعمل على تطوير وتفعيل دور قطاع الصناعة، ليس من أجل زيادة الدخل القومي الفلسطيني فحسب، وإنما بهدف توفير مقومات إنتاج مجموعات من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثيلة، الأمر الذي يسهم في حال تحققه في توفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، بما يجعله قادراً نسبياً على تضييق الفجوة الواسعة.

5.5 نقاط الضعف :

إن تأثير البيئة السياسية المضطربة الممثلة بالاحتلال وممارساته هيمن على الوضع الاقتصادي والصناعي والاجتماعي وأدى إلى إلحاق خلل بالنمو الطبيعي للصناعة الغذائية في مدينة نابلس، وهذا يتضح في الجوانب التالية:

(1) أدت سياسات الاحتلال المتمثلة في الحواجز على مداخل المدينة، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وإجراءاته القمعية ضد السكان والبضائع والثروات والمزروعات والمعابر والأسواق و فرض تشديدٍ على ترخيص الصناعات والبناء بشكل عام ..) إلى إلحاق اختلالات هيكلية بعملية تنمية وبناء البنية التحتية، الطرق، المساكن والمراكز التجارية وأيضاً المصانع.

(2) بيئة وظروف سوق عشوائية وغير منتظمة أدت إلى الحد من فرص الاستثمار والتنمية.

(3)صعوبة في دخول أسواق عالمية وإقليمية مع اعتماد شبه كامل على الاقتصاد الإسرائيلي.

(4) إن عملية استيراد المواد الخام تشكل عائقا حيث أظهرت الدراسة أن 65.1% أجاب بأنه يوجد مشاكل بالنسبة لعملية الاستيراد، وهذه المشاكل مختلفة من مصنع إلى آخر.

6.5 الفرص والإمكانيات:

أما عن الفرص المتاحة أمام تطوير الصناعة الغذائية فتبدأ من الحفاظ على الصناعات التقليدية التي تشتهر بها نابلس مثل صناعة الحلويات، والطحينة، والصابون، والانتقال لاحقا لصناعات غذائية جديدة تلائم بموادها وطريقة تصنيعها وتوضيبها وعرضها على الأسواق الخارجية، وهذا يستدعي إعادة الربط المفقود حاليا بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي وبين التسويق والتصدير ومتطلبات الأسواق الخارجية من حيث الجودة والمواصفة والصلاحية.

ومن الفرص أيضا الاهتمام بتوجيه الطلبة لدراسة التخصصات اللازمة للصناعات الغذائية فالأيدي العاملة ذات المهارة والكفاءة لا تكفي وحدها في نهوض الصناعة الغذائية، بل يجب الاهتمام بالخبرات والمؤهلات العلمية ذات العلاقة.

7.5 تحليل متغيرات الدراسة:

قامت هذه الدراسة بتفسير المتغيرات وتحليلها كل على حدة بشكل يعطي النتائج المرجوة من الدراسة، وهذه المتغيرات تشمل ما يلي:

(1) موقع الصناعة :

حيث تم تحليل هذا المتغير وعلاقته بالمتغيرات الأخرى على النحو التالي:

(أ)أصناف وأنواع الصناعات الغذائية بالنسبة لموقعها في المدينة:

تتوزع الصناعات الغذائية في المدينة في عدة مناطق مقسمة حسب موقعها بنسب مختلفة كما يشير الجدول رقم(6) ويمكن توضيح التوزيع الجغرافي لمواقع الصناعات الغذائية ضمن المناطق الثلاث من خلال الشكل رقم (5).

جدول رقم(6) :التكرارات والنسب المئوية لمواقع الصناعات الغذائية

عنوان المصنع وموقعه	التكرار	النسبة المئوية%
المنطقة الصناعية الشرقية	23	53.5
وسط المدينة والبلدة القديمة	11	25.6
المنطقة الصناعية الغربية	9	20.9
المجموع	**43**	**% 100**

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة للمصانع الغذائية تتركز في المنطقة الصناعية الشرقية، حيث تشكل نسبة 53.5% من مجموع الصناعات الغذائية المتواجدة في المدينة، ويعزى ذلك لتطور الصناعة والحاجة إلى مساحات كبيرة نسبياً، لاستيعاب الآلات والماكينات الخاصة بالإضافة إلى وجود المستودعات وأماكن لوقوف السيارات، مقارنة مع المساحة المحدودة في وسط المدينة وبين داخل الأحياء السكنية، وكذلك منح السلطات المختصة الرخص اللازمة لإقامة المصانع في المنطقة الصناعية الشرقية والغربية، وتعتبر الصناعات الغذائية بشكل عام صناعات غير ملوثة وغير ضارة في البيئة المحيطة فهي من الصناعات الخفيفة،

جدول رقم (7):أنواع الصناعات الغذائية ومواقعها في المدينة

أنواع الصناعة الغذائية	المنطقة الصناعية الشرقية	وسط المدينة والبلدة القديمة	المنطقة الصناعية الغربية
إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها	1	–	2
صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	1	–	–
صناعة منتجات الألبان	1	1	–
صنع أعلاف حيوانية محضرة	4	–	–
صناعة الشوكولاته والمنتجات السكرية والحلويات	6	5	3
صنع الشبس والمسليات	3	1	1
صناعة الحلاوة والطحينة	5	4	2
صناعة منتجات غذائية غير مصنفة	2	–	1
المجموع	**23**	**11**	**9**

وتأتي منطقة وسط المدينة والبلدة القديمة في المرتبة الثانية حيث تتجمع فيها ما نسبته 25.6% من الصناعات الغذائية، وبالتحديد الصناعات التقليدية مثل الحلويات، والصابون، والطحينة، وسبب وجود هذا العدد من المصانع في تلك المنطقة يعود إلى فترات زمنية سابقة أي قبل وجود المنطقة الصناعية الشرقية والغربية وطبيعة هذه الصناعات القريبة من السوق أيضا، والجدول رقم (7) بالإضافة إلى شكل رقم (3) توضح توزع الصناعات حسب أنواعها في المناطق الثلاث.

شكل رقم (5) المناطق الصناعية داخل مدينة نابلس..

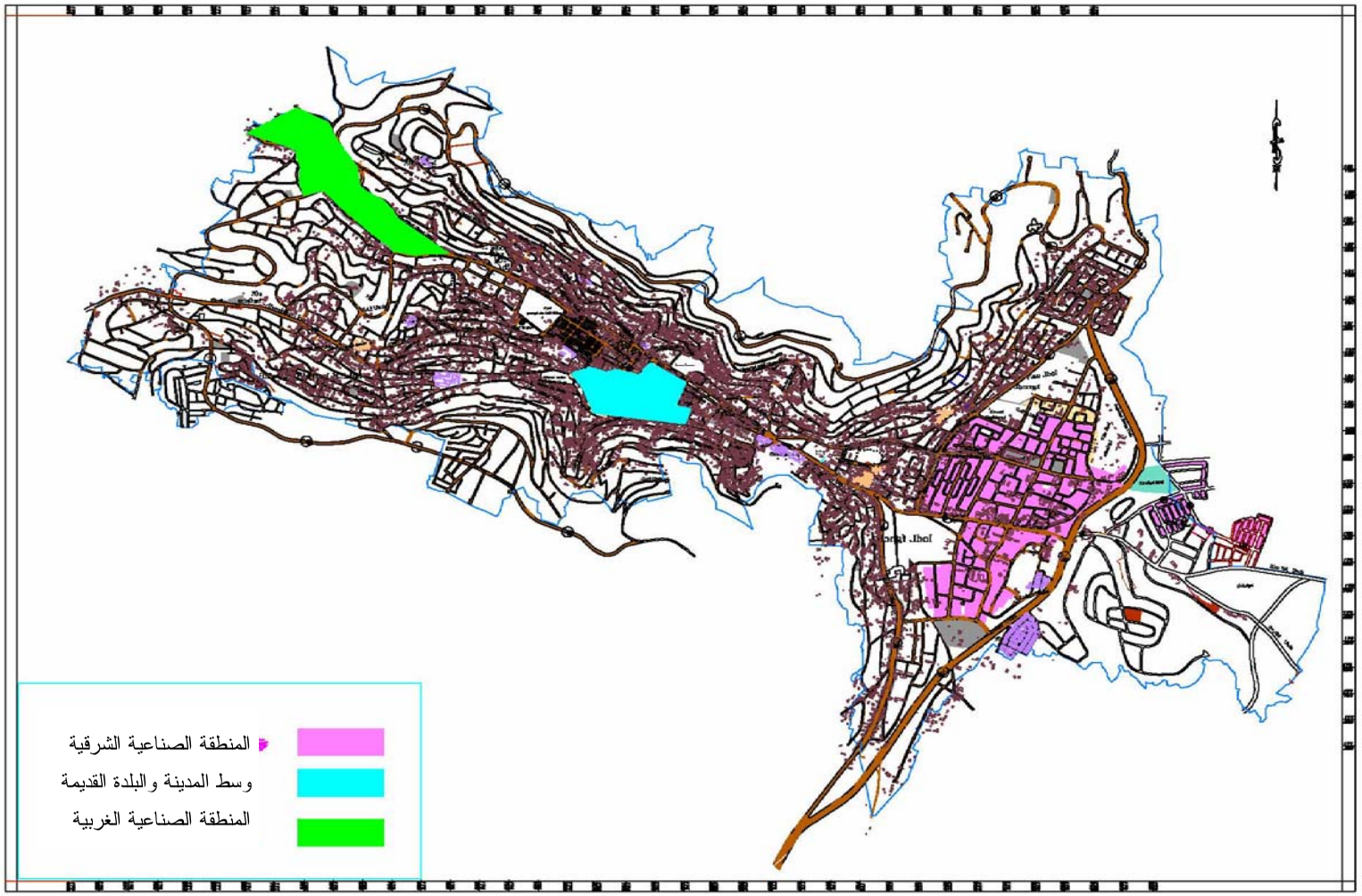

المصدر: بلدية نابلس بتصرف الباحث، 2006.

(ب) تأسيس المنشأة الصناعية الغذائية بالنسبة إلى الموقع:

تم توزيع المصانع الغذائية وفق فترات زمنية مختلفة وهذه الفترات مرتبطة بالتغيرات السياسية للمنطقة بشكل عام .والجدول التالي يبين توزيع المصانع الغذائية وفق سنة التأسيس.

جدول رقم(8): توزع المصانع الغذائية حسب سنة التأسيس.

سنة التأسيس / موقع المصنع	قبل عام 1948	ما بين 1948-1994	ما بين عام 1994-2000	بعد عام 2000
المنطقة الصناعية الشرقية	2	11	8	2
وسط المدينة والبلدة القديمة	5	6	0	0
المنطقة الصناعية الغربية	2	3	2	2
المجموع	9	20	10	4

يتبين من الجدول أن عدد المصانع الغذائية في الفترة قبل عام 1948 بلغ 9 مصانع تركزت في منطقة وسط المدينة والبلدة القديمة في حين أن عددها ارتفع إلى 20 مصنعا ما بين عام 1948 و1994م ويعتبر هذا الارتفاع متدني جدا بالمقارنة مع الفترة الزمنية الطويلة ويعود هذا إلى الإجراءات الإسرائيلية ضد القطاع الصناعي والمتمثلة في عدم منح التراخيص اللازمة وتشديد الإجراءات لاستيراد المكينات والمعدات الحديثة للصناع، وكان نصيب المنطقة الشرقية من عدد المصانع هو البارز بسبب إنشاء هذه المنطقة الصناعية في تلك الفترة، حيث عملت بلدية نابلس على تطوير المنطقة الصناعية الشرقية وتشجيع أصحاب المصانع الموجودة داخل المدينة إلى الانتقال لهذه المنطقة وذلك للمساحة الجغرافية الواسعة، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى المدينة ارتفع عددها بزيادة 10 مصانع، والزيادة في عدد المصانع يعود إلى أسباب منها منح التراخيص لإقامة المصانع، حاجة المدينة إلى التوسع والتطور، وكذلك توفر الأموال اللازمة لإقامة مثل هذه المصانع.

ونلاحظ أيضا أن الزيادة في عدد المصانع اتجهت لان تتركز في المناطق الصناعية وخاصة الشرقية لكبر مساحة المنطقة من جهة والتجمع الصناعي الآخذ بالتوسع في تلك المنطقة ،أما منطقة وسط المدينة فنلاحظ عدم قيام أي من المصانع بعد قدوم السلطة الوطنية وذلك لعدم منح أي من التراخيص وعدم توفر المساحة اللازمة، ونلاحظ أيضا فترة ما بعد عام 2000 شهدت قلة في عدد المصانع المنشأة والسبب في ذلك يعود إلى انتفاضة الأقصى والأوضاع الاقتصادية والسياسية السيئة التي رافقتها.

(ج) ملكية المصنع بالنسبة لموقع المصنع:

يبين الجدول التالي عدد المصانع المملوكة والمستأجرة موزعة على المناطق الثلاث في مدينة نابلس.

جدول رقم(9) : توزيع المصانع الغذائية المملوكة والمستأجرة لعام 2006

المنطقة	ملك		مبنى مستأجر		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
المنطقة الصناعية الشرقية	18	41.9	5	11.6	23
وسط المدينة والبلدة القديمة	6	13.9	5	11.6	11
المنطقة الصناعية الغربية	7	16.3	2	4.7	9
المجموع	**31**	**72.1**	**12**	**27.9**	**43**

تشير الدراسة الميدانية أن نسبة ملكية الأراضي الصناعية عالية بالمقارنة مع المباني المستأجرة، ففي المنطقة الصناعية الشرقية يلاحظ أن 41.9% من المصانع الغذائية يمتلكها أصحابها و11.6% من المصانع ذات مبانٍ مستأجرة، في حين نجد أن 13.9% من المصانع الغذائية في وسط المدينة والبلدة القديمة ملك لأصحابها الذين هم أصحاب أراضي المصانع، و 11.6% من المصانع ذات مبانٍ مستأجرة، ويتضح أن المصانع في المنطقتين الشرقية والغربية يغلب عليها طابع التملك، حيث يميل أرباب المصانع إلى شراء المصانع في المناطق الصناعية وكذلك تشجيع السلطات المختصة على إقامة المصانع في تلك المنطقة حرصا منها على تنظيم المدينة.

(د) مساحة بناء المصنع بالنسبة لموقع المصنع:

هناك علاقة بين مساحة البناء ومكان المصنع، حيث يشير الجدول التالي إلى أن عدد المصانع التي تزيد مساحتها عن 1000م2 بلغ 13 مصنعا والتي تنحصر بين 100-1000م2 بلغت 20 مصنعاً، في حين أن المصانع الصغيرة التي تقل مساحتها عن 100م2 بلغت 10 مصانع وتركزت هذه المصانع في وسط المدينة، أما المنطقة الصناعية الشرقية فقد تركزت بها المصانع ذات المساحات الكبيرة بسبب توفر الأراضي إمكانية التوسع في تلك المنطقة.

جدول رقم(10): توزع المصانع الغذائية حسب مساحة المصنع.

مساحة أرض وبناء المصنع / موقع المصنع	أقل من 100م2	ما بين 101-1000م2	أكثر من 1000م2
المنطقة الصناعية الشرقية	**2**	**11**	**10**
وسط المدينة والبلدة القديمة	**6**	**4**	**1**
المنطقة الصناعية الغربية	**2**	**4**	**3**
المجموع	**10**	**19**	**14**

يشير الجدول (10) **أن** أكثر المصانع مساحة تتركز في المنطقة الصناعية الشرقية، في حين أن مساحات المصانع الصغيرة تتوزع على المناطق الأخرى وبنسب مختلفة، وبالتالي تبرز العلاقة بين مساحة أرض المصنع مع موقع المصنع، فالارتباط واضح في ذلك، حيث ان المصانع ذات المساحة الكبيرة تتواجد في المنطقتين الشرقية والغربية مقارنة مع المصانع ذات المساحة الصغيرة التي تتواجد في وسط وداخل البلدة القديمة.

(2) متغير نوع الصناعة الغذائية وأقسامها:

حيث تم تحليل هذا المتغير وعلاقته بالمتغيرات الأخرى على النحو التالي:

(أ) مساحة أرض وبناء المصنع بالنسبة لنوع الصناعة الغذائية:

تقسم الصناعات الغذائية في المدينة إلى ثمانية أقسام كما في الجدول التالي:

جدول رقم(11): أنواع الصناعات الغذائية ومساحة أرض المصنع.

مساحة أرض وبناء المصنع / أنواع الصناعة الغذائية	أقل من 100م2	ما بين 101-1000م2	أكثر من 1000م2
إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها	–	2	1
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	–	–	1
صناعة منتجات الألبان	–	1	1
صنع أعلاف حيوانية محضرة	–	–	4
صناعة الشوكولاته والحلويات	8	5	1
صنع الشبس والمسليات	1	2	2
صناعة الحلاوة والطحينة	1	10	–
صناعة منتجات غذائية غير مصنفة	–	–	3
المجموع	**9**	**20**	**13**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مصانع الحلويات والشوكولاته كانت صغيرة الحجم لا تتجاوز ال100م2 ، وهذه المصانع بطبيعتها لا تحتاج إلى مساحات كبيرة في حين أن صناعة الحلاوة والطحينة تحتاج إلى مساحة أكبر نسبيا أما بالنسبة لصناعة الزيوت والدهون الحيوانية وكذلك صناعة الألبان فإنها تحتاج إلى مساحات أكبر بكثير من غيرها وبالتالي فالعلاقة بين نوع الصناعة ومساحة المصنع علاقة قوية وواضحة .

(ب) ملكية أرض المصنع ونوع الصناعة الغذائية:

بحسب الدراسة يمكن تقسيم ملكية المصنع إلى قسمين (ملك ومبنى مستأجر) والجدول التالي يوضح أنواع الصناعات الغذائية وعلاقتها مع ملكية أرض المصنع.

جدول رقم(12): أنواع الصناعات الغذائية وملكية أرض المصنع.

ملكية المصنع / أنواع الصناعة الغذائية	ملك	مبنى مستأجر
إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها	2	1
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	1	–
صناعة منتجات الألبان	2	–
صنع أعلاف حيوانية محضرة	4	–
صناعة الشوكولاته والحلويات	8	6
صنع الشبس والمسليات	3	2
صناعة الحلاوة والطحينة	9	2
صناعة منتجات غذائية غير مصنفة	2	1
المجموع	**31**	**12**

من خلال الجدول يتضح أن نسبة كبيرة من المصانع الغذائية تصل إلى 72% يملكها أصحابها والباقي مستأجرة وهذا يعود إلى كون قطاع الصناعة بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص تقع ضمن ملكية القطاع الخاص ولا يوجد سوى عدد محدود جداًمن الصناعات التي يملكها القطاع العام.

(ج) سنة تأسيس المصنع ونوع الصناعة:

بالنسبة لتصنيف أنواع الصناعات الغذائية حسب سنة التأسيس، كما يشير الجدول رقم (13) يلاحظ أن معظم هذه المصانع أنشئت خلال الفترة(1948-1994) والفترة

جدول رقم(13):أنواع الصناعات الغذائية وسنة التأسيس.

سنة التأسيس / أنواع الصناعة الغذائية	قبل عام 1948	ما بين عام 1948-1994	ما بين عام 1994-2000	بعد عام 2000
إنتاج وحفظ اللحوم ومنتجاتها	1	–	2	–
الزيوت والدهون النباتية والحيوانية	–	1	–	–
صناعة منتجات الألبان	1	–	1	–
صنع أعلاف حيوانية محضرة	–	4	–	–
صناعة الشوكولاته والحلويات	3	6	3	2
صنع الشبس والمسليات	1	3	–	–
صناعة الحلاوة والطحينة	3	5	3	2
صناعة منتجات غذائية غير مصنفة	–	1	1	–
المجموع	**9**	**20**	**10**	**4**

(1994–2000) وهذه الفترات شهدت استقراراً اقتصادياً، وبالمقابل يلاحظ أن الصناعات التي أنشئت بعد عام 2000 كانت قليلة جداً بسبب انتفاضة الأقصى والإجراءات الإسرائيلية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص.

(3) متغير سنة التأسيس:

تم تقسيم الفترات الزمنية إلى أربعة فترات تبعا للأوضاع والتغيرات التي رافقتها كما في الجدول رقم (14) الذي يوضح العلاقة بين سنة تأسيس المصنع الغذائي ومساحة المصنع.

(أ) سنة التأسيس ومساحة المصنع:

جدول رقم(14):مساحة أرض المصنع وسنة التأسيس

مساحة أرض وبناء المصنع / سنة التأسيس	أقل من 100م2	ما بين 101–1000م2	أكثر من 1000م2	المجموع
قبل عام 1948	2	4	3	9
ما بين عام 1948–1994	5	7	8	20
ما بين عام 1994–2000	2	6	2	10
بعد عام 2000	1	3	–	4
المجموع	**10**	**20**	**13**	**43**

من الجدول السابق يتضح أن هناك زيادة في مساحة المصانع المنشأة في الفترة ما بين 1948–1994م ، في حين أنه لم ينشأ أي من المصانع ذات المساحات الكبيرة بعد عام 2000 وذلك بسبب الأوضاع التي رافقت الانتفاضة (أشير إليها سابقاً).

(ب) سنة التأسيس وملكية المصنع:

جدول رقم(15):ملكية المصنع وسنة التأسيس.

ملكية المصنع / سنة التأسيس	ملك	مبنى مستأجر
قبل عام 1948	7	2
ما بين عام 1948-1994	15	5
ما بين عام 1994-2000	8	4
بعد عام 2000	3	1
المجموع	**31**	**12**

يتضح من الجدول أن 15 مصنعا كان يملكها أصحابها في الفترة ما بين 1948-1994م ،في حين أن المصانع المستأجرة في تلك الفترة كان عددها 5 مصانع فقط .

(4) متغير مساحة أرض المصنع:

جدول رقم(16): مساحة أرض المصنع وملكيته.

ملكية المصنع / مساحة أرض وبناء المصنع	ملك	مبنى مستأجر
أقل من 100م2	5	5
ما بين101-1000م2	14	6
أكثر من 1000م2	12	1
المجموع	**31**	**12**

يلاحظ من جدول رقم (16) أن عدد المصانع الغذائية المملوكة وذات المساحة الكبيرة أعلى من عدد المصانع المستأجرة، حيث كان هناك مصنع واحد فقط مستأجر.

8.5 توطن الصناعات الغذائية وسبل تنميتها في مدينة نابلس:

إن اختيار الموقع الصناعي لابد أن يكون مستنداً إلى دراسات علمية لأن اختيار الموقع لا يأتي اعتباطاً، وإلا تعرض المشروع إلى فشل اقتصادي .أي أن مشكلة الموقع ليست اقتصادية بل هي مشكلة ترتبط بعوامل مترابطة ومتداخلة فمنها ما يتصل بالتطور التاريخي للمنطقة،

ومنها ما يتعلق بعوامل اقتصادية كالقرب من الأسواق الاستهلاكية والقرب من مصادر الطاقة المحركة أو المواد الخام، ومنها ما يرتبط بعوامل طبيعية كالتضاريس والمناخ، ومنها ما يتصل بالسياسة الاقتصادية للدول .

تختلف درجة توطن الصناعة من مكان لآخر حسب توفر العوامل اللازمة، وبالتالي يجب الاهتمام بدراسة جميع العوامل التي يتحدد على أساسها الاختيار الأفضل والأمثل لموقع المصنع من الناحية الاقتصادية والفنية، كما أن هناك مجموعة من المؤثرات والدوافع التي تتداخل مع بعضها لإعطاء المنطقة التي تتواجد عليها المصانع أهميتها الصناعية[1]. وتصنف العوامل التي تؤثر في اختيار موقع المصنع وتوطنه في منطقة ما إلى قسمين:

(1) العوامل الأولية: وتشمل توافر المواد الخام الأولية، والطاقة، والمياه، وحجم السوق.

(2) العوامل الثانوية: وهي العوامل التي تحدد موقع المصنع ضمن منطقة جغرافية ما، وتشمل العوامل التي تتعلق بالنقل والمواصلات، العمالة، سعر الأرض، الظروف الاجتماعية[2] . ويضاف إلى هذه العوامل عوامل أخرى مثل سياسة الدولة، والاعتبارات الشخصية المحتملة، ويلاحظ من الدراسات السابقة أن بعضها اهتم بعامل واحد كالسوق أو النقل أو المواد الخام أو الطاقة أو غير ذلك، ومنها ما اعتمد مجموعة من العوامل لتفسير مواقع الصناعات القائمة. وهناك عوامل أخرى لها بالغ الأثر في توطن الصناعات الغذائية في أماكنها الحالية. ومن المعلوم بأن العوامل التي تؤثر في اختيار مواقع الصناعات تختلف من صناعة لأخرى تبعا لنوعيتها وطبيعتها الإنتاجية، وأحجامها، ومتطلباتها من حيث عدد السكان وقدراتهم الشرائية والمواد الأولية والطاقة وغيرها[3].

---

[1] الحلوجي، مختار محمد: **العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع**، مجلة عالم الصناعة، الرياض، عدد 1، 1975، ص 203.

[2] رسول، أحمد حبيب: **الجغرافية الصناعية (فحواها وطرق البحث فيها)**، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، المجلد 7، 1971، ص 17–19.

[3] إغريب، أحمد عبد القادر، مصدر سابق، ص 88.

في هذه الدراسة تم تناول 12 عاملاً كان لها أثرا على توطن الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة، وبالتالي تستطيع تفسير عملية توطنها وفق أماكنها الحالية، وقد أجاب أصحاب المصانع على استبانة الدراسة التي أعدت لهذا الغرض، وكانت الإجابة تتمثل في ترتيب العوامل حسب الأهمية من (1–12)، واستبعاد كل عامل ليس له علاقة باختيار الموقع. واستخدمت الدراسة معادلة لقياس تلك الأهمية التي قسمتها إلى ثلاث مراتب : [1]

1. مهم 2.متوسط الأهمية 3. قليل الأهمية

1) نسبة احتمالية ورود العامل المهم = (تكرار العامل في درجة 1،2 / عدد المصانع) * 100

2) نسبة احتمالية ورود العامل المتوسط الأهمية = (تكرار العامل في درجة 3 فأكثر / عدد المصانع) * 100

3) نسبة احتمالية ورود العامل قليل الأهمية = (تكرار العامل في درجة صفر / عدد المصانع) * 100

وفي ضوء ما تقدم، يمكن مناقشة العوامل المؤثرة في توطن الصناعات الغذائية في مدينة نابلس وذلك حسب نتائج المعادلات المذكورة أعلاه، والشكل التالي (شكل رقم 6) يبين العوامل المؤثرة في التوطن الصناعي حسب إجابات وآراء أصحاب المصانع.

شكل رقم (6): العوامل المؤثرة في توطن الصناعات الغذائية.

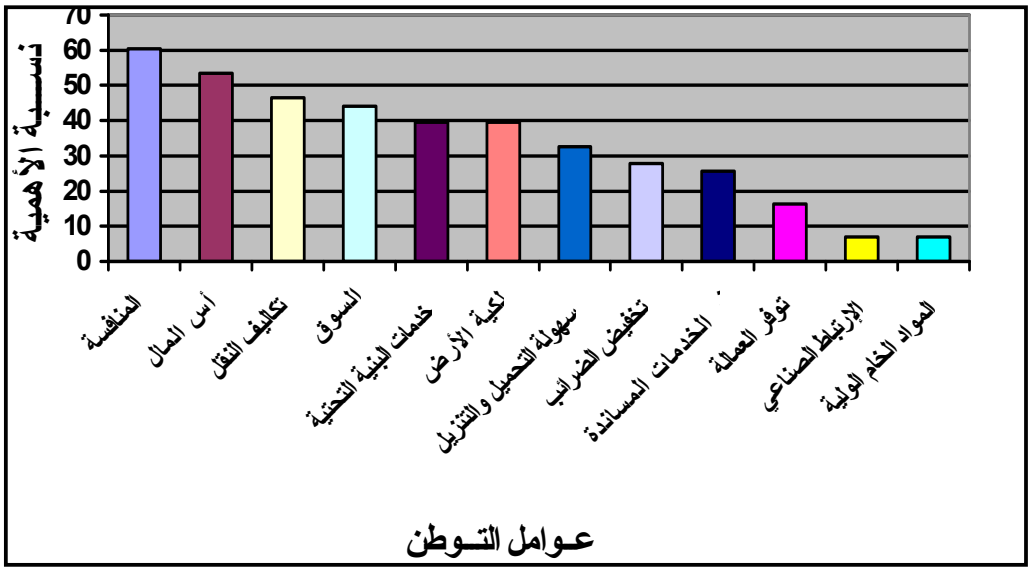

[1] إغريب، أحمد عبد القادر، مصدر سابق، ص 89.

يوضح الجدول التالي نسبة أهمية كل عامل من العوامل المؤثرة في توطن الصناعة الغذائية بناءً على الدراسة الميدانية.

جدول رقم (17): العوامل المؤثرة في توطن الصناعات الغذائية ونسبة أهميتها في قرار التوطن

الرقم	التقدير المتغير	مهم		متوسط الأهمية		قليل الأهمية	
		تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%
1	المنافسة	26	60.5	9	20.9	8	18.6
2	رأس المال	23	53.5	12	27.9	8	18.6
3	تكاليف النقل	20	46.5	18	41.9	5	11.6
4	السوق	19	44.2	10	23.3	14	32.6
5	خدمات البنية التحتية	17	39.5	21	48.8	5	11.6
6	ملكية الأرض	17	39.5	8	18.6	18	41.9
7	سهولة التحميل والتنزيل	14	32.6	21	48.8	8	18.6
8	تخفيض الضرائب	12	27.9	21	48.8	10	23.3
9	توفر الخدمات المساندة	11	25.6	23	53.5	9	20.9
10	توفر العمالة	7	16.3	5	11.6	31	72.1
11	الارتباط الصناعي	3	7.0	12	27.9	28	65.1
12	المواد الخام الأولية	3	7.0	12	27.9	28	65.1

المصدر : من تحليل الباحث

ويمكن شرح هذه العوامل بالتفصيل على النحو التالي:

(1) المنافسة:

يعتبر عامل المنافسة من أهم العوامل التي تؤثر في عملية التوطن الصناعي لمنطقة الدراسة، حيث تشير النتائج أن 60.5% من أصحاب المصانع أجابوا بأن هذا العامل مهم في حين أن 20.9% اعتبروه متوسط الأهمية، و 18.6% اعتبروه عديم الأهمية، ويلاحظ من هذه النسب أهمية هذا العامل ويعود ذلك إلى أن الصناعات الغذائية في المدينة يمتلكها القطاع الخاص ومن أولويات هذا القطاع تحقيق اكبر هامش من الربح المادي في صناعته.

(2) رأس المال :

إن أهمية رأس المال باعتباره أحد مقومات الصناعة لا ترجع إلى أهمية النقود التي ينبغي توافرها لإجراء العملية الإنتاجية فقط، بل ترجع بالدرجة الأساس والأهم إلى ضرورة توفير احتياجات الصناعة من الآلات والمعدات ووسائط النقل والمواد الخام والنصف مصنعة.....الخ. فالصناعة بحاجة إلى سيولة مالية نقدية لتأمين احتياجاتها من المواد الخام ودفع الأجور للعمال والموظفين، وهي بحاجة إلى رأس مال ثابت لتأمين احتياجاتها من الآلات والمكائن وإقامة الإنشاءات والمباني، وكلما كبر واتسع المشروع ازدادت الحاجة إلى رأس مال أكبر، فالاحتياجات من رأس المال اللازمة لتنفيذ المشروع الصناعي تتوقف بالدرجة الأساس على طبيعة الصناعة ومدى تطور الأسلوب التقني فيها[1]، فمن خلال تحليل الاستبانة تبين أن أصحاب المصانع الكبيرة مثل مصنع الصفا ومصنع الزيوت ومصنع بوظة الأرز وغيرهم أجابوا بأهمية رأس المال في التوطن.

وتبين من خلال الدراسة أن ما نسبته 53.5% من أصحاب المصانع أجابوا بأن هذا العامل مهم في اختيار مكان وتواجد المصنع، وما نسبته 27.9% أفادوا بأن هذا العامل متوسط الأهمية، في حين كانت نسبة من أجابوا بأنه قليل الأهمية تعادل 18.6% .

(3) تكاليف النقل :

لقد ساعد التطور السريع في طرق ووسائل النقل في جعل العالم كله أشبه بسوق واحدة وثم ازداد تأثير كلفة النقل(من خلال تأثيرها في التكلفة الكلية للسلعة المنتجة)على اختيار وتحديد مواطن الصناعات الحديثة[2].

تعتمد الصناعات الغذائية في مدينة نابلس بشكل رئيسي على طرق النقل البري حيث موقعها الجغرافي وتضاريسها، وبالتالي فوسائل النقل مثل الشاحنات هي الوسيلة الوحيدة في

---

[1] السماك، أ.د. محمد أزهر سعيد:**اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، 1998، ص85

[2] السماك، مرجع سابق، ص104.

إحضار المواد الخام الأولية للمصانع وكذلك في تصريف البضاعة المنتجة من المصـــانع . وكلما كان المصنع قريبا من السوق الاستهلاكية، قلت التكاليف وبالتالي أدى إلى انخفـــاض سعر المنتج.

ومن خلال الجدول رقم(17) تبين أن 46.5% من أصحاب المصانع أجابوا بأن هذا العامـــل مهم في حين أن 41.9% أجابوا بأنه متوسط الأهمية وحوالي 11.6% أجابوا بأنـــه قليـــل الأهمية، ولا بد من الإشارة هنا أن عامل النقل في ظل الأوضاع الحالية الصعبة يعتبر مهما لأصحاب المصانع التي تعتمد على النقل بشكل كامل في الحصـــول علـــى المـــادة الخـــام وتصريف وتوزيع منتجاتها، مما يسبب لها الكلفة الزائدة نظراً للطرق الطويلـــة والالتفافيـــة التي تقطعها المركبات بسبب الإجراءات الإسرائيلية، بالإضافة إلى الانتظار الطويل علـــى معبر مدينة نابلس الشرقي الذي سمي بمعبر عورتا، ويعاني من هذا المعبر كافة الصناعيين والتجار على حد سواء.

(4) السوق:

إن لعامل السوق دورا مهما أيضا في اختيار الموقع الصناعي، حيث تضح أهمية السوق في التوطن الصناعي من خلال كلفة نقل المنتجات والمواد الخام إليه، وأيضـــا هنـــاك أهميـــة لطبيعة المادة المنتجة فإذا كانت هذه المادة سريعة التلف أو كبيـــرة الحجـــم، فهـــذا يشـــجع أصحاب المصانع على التوطن بالقرب من الأسواق المستهلكة لتلك المواد .

وتبرز أهمية السوق من خلال تكاليف نقل السلع الصناعية إلى أسواق تصـــريفها وتأثيرهـــا على إجمالي التكلفة لهذه السلع، ومقارنتها بتكلفة نقل المـــواد مـــن المـــواطن إلـــى موقـــع المشروع.[1]

وتعتبر مدينة نابلس سوقاً استهلاكية كبيرة مقارنة مع غيرها من المدن الأخرى في الضـــفة الغربية، حيث تمتاز بالقوة الشرائية المرتفعة، كما أن منطقة وسط المدينة والبلدة القديمة من

[1] نفس المصدر السابق، ص 82.

المناطق ذات الكثافة السكانية العالية التي تعتبر أسواقاً رائجة للمنتوجات الغذائية .. وقد تبين من الدراسة أن ما نسبته 44.2% من أصحاب المصانع الغذائية أعطوا عامل السوق تقديرا مهما في عملية اختيار المصنع، على حين أن 23.3% أعطوه درجة متوسطة الأهمية و 32.6%أفادوا بأنه قليل الأهمية، إن حجم الطلب وارتفاع القدرة الشرائية عامل مشجع على جذب الكثير من الوحدات الصناعية بالقرب من السوق، بالإضافة إلى توفر إمكانية الحصول على الأيدي العاملة اللازمة للصناعة كونها سوقا رابحة لمصنوعاتها ومركزا لتوزيعها، فليس من الغريب إذاً يكون السوق منطقة جذب لبعض الصناعات[1].

(5) خدمات البنية التحتية:

إن إنشاء بنية تحتية سليمة وكاملة تلبي حاجات المنطقة الصناعية أو المشروع الصناعي تعتبر من العوامل المهمة لتطوير المشاريع الصناعية، وبالتالي فإن المناطق التي تحتوي على البنية التحتية والخدمات الضرورية من ماء وكهرباء وطرق وغيرها تعتبر مراكز جذب وتوطن للصناعات بشكل عام.

فأصحاب المصانع يفضلون أن تكون مصانعهم بالقرب من توفر الخدمات في المنطقة لأن ذلك يعود عليهم بالفائدة وتقليل المصاريف المفترضة. ويشير الجدول (17)إلى أن 39.5% أجابوا بان هذا العامل مهم في حين أجاب 48.8% بأنه متوسط الأهمية، وما نسبته 11.6% أجابوا بأنه قليل الأهمية.

وفيما يخص المصانع التي أجابت بأهمية خدمات البنية التحتية تركزت هذه المصانع في المنطقة الشرقية من المدينة إذ توجد المنطقة الصناعية التي تتوفر فيها خدمات البنية التحتية والخدمات الأخرى الضرورية للمنطقة الصناعية.

---

[1] صباح، فيحان محمود: **معايير توقيع المشاريع الصناعية في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1985، ص158.

(6) ملكية أرض المصنع :

إن لملكية أرض المصنع أهمية كبيرة حيث تؤدي إلى التحكم المطلق بمساحة أرض المصنع والكيفية التي يكون فيها بناؤه من حيث المساحة والمواقف والمخازن وغير ذلك من المرافق اللازمة والضرورية لصاحب المصنع الذي يمتلك الخيار في تجهيز وتمويل المصنع، وتشير الدراسة إلى أن عامل ملكية الأرض له أهمية أيضاً حيث أجاب 39.5% من أصحاب المصانع بأن هذا العامل مهم في توطن المصانع الغذائية، بينما 18.6% أجابوا بأن عامل ملكية الأرض متوسط الأهمية، و41.9% أجابوا بأن هذا العامل قليل الأهمية، ويتضح من الجدول رقم (17) أن ما نسبته 72.01% يمتلكون أرض المصنع، في حين أن المباني المستأجرة كانت نسبتها 27.9% وقد تم تفصيل هذه النسب حسب المناطق في الجدول رقم(9) .

جدول رقم(18): نوع ملكية أرض المصنع

نوع ملكية أرض المصنع	التكرار	النسبة المئوية%
ملك	31	72.01
مبنى مستأجر	12	**27.9**
المجموع	**43**	**% 100**

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

(7) سهولة التحميل والتنزيل:

تحتاج العملية الصناعية إلى تحميل وتنزيل المواد الخام من مصدرها الى المصنع وكذلك المنتجات المصنعة إلى السوق الاستهلاكي، مما يعطي هذا العامل المكانة المهمة بين العوامل المؤثرة في توطن واختيار الموقع الصناعي.. وهذه العمليات تحتاج إلى مرونة بالحركة واتساع الشوارع القريبة من المصانع.

يتضح من الدراسة الميدانية، أن لهذا العامل أثرا في اختيار الموقع الصناعي حيث أفاد 32.6% من أصحاب المصانع الغذائية بأنه (مهم) في حين أجاب 48.8%بأنه متوسط الأهمية و 18.6% قالوا أنه قليل الأهمية . وهذه النسب تؤكد ما لهذا العامل من أثر على اختيار الموقع الصناعي، إضافة لوجود الرغبة الأكيدة لدى أصحاب صناعات وسط المدينة والبلدة القديمة الانتقال إلى المنطقة الصناعية لوفرة المساحات الضرورية لذلك.

(8) تخفيض الضرائب والإعفاء الجمركي :

يعتبر عامل تخفيض الضرائب من الأمور الإيجابية بالنسبة لأصحاب المصانع، ويعتبر من الحوافز الضرورية لإقامة وتوطن المصانع في بلد ما، وبالتالي يجب على الحكومات أن تولي هذا الجانب أهمية في سبيل تشجيع وتطوير المصانع والورش المختلفة ومن هنا وبعد إجراء التحليل على إجابات أصحاب المصانع تبين أن 27.9% منهم أجاب بأن هذا العامل مهم في حين أجاب 48.8% بأنه متوسط الأهمية و 23.3% قليل الأهمية وبمقارنة النسب يتبين أن الحكومة أو السلطة المعنية لا تولي اهتماما ملحوظا لهذا العامل لأن نسبة الضرائب ما زالت مرتفعة مقارنة مع دول الجوار التي تقوم بتشجيع الصناعات من خلال هذا العامل.

(9) خدمات البنية التحتية والخدمات المساندة :

تعتبر البنية التحتية والخدمات المساندة ، من أهم العوامل التي تساهم في عملية اختيار الموقع الصناعي، حيث تشتمل هذه الخدمات، الطرق، والمياه، والكهرباء، والاتصالات، والمجاري، وخدمات المحاسبة والبنوك، والخدمات الصحية والاجتماعية، ويعتبر توفر هذه الخدمات من الأمور الضرورية والجاذبة لاختيار الموقع الصناعي[1].

فأصحاب المصانع يفضلون إنشاء مصانعهم بحيث تكون قريبة من هذه الخدمات، لأن ذلك يكون أقل كلفة وأكثر نفعا وإنتاجا. ويتضح من خلال الدراسة الميدانية أن 25.6% من

[1]Smith, Christopher, J.: **Distance and the Location of community, mental health facilities**, **Economic Geography** ,Vol 25,1979,p.193

مجمل أصحاب المصانع ،أجابوا أن هذا العامل (مهم) وأن 53.5% أجابوا بأنه متوسط الأهمية في حين أفاد 20.9% بأنه قليل الأهمية .

(10) توفر العمالة والخبرة الفنية:

تعد العمالة أحد المتطلبات الرئيسية لعملية التنمية الصناعية، وهي بحق تشكل عقبة أساسية أمام التطور الصناعي الذي تنشده الدول النامية ، ويتحدد أثر العمالة في الإنتاج الصناعي بعدد العمال ومستوى كفاءاتهم، ويعتمد عدد العمال على حجم السكان في الدولة، أما مستوى الكفاءة فتعتمد بالدرجة الأولى على درجة التدريب الفني للعمال ومهاراتهم والبيئة الصناعية المتاحة[1].

وتعود أهمية العمالة في توطن الصناعة، إلى العدد المتوفر من الأيدي العاملة في تلك المنطقة، ويعتبر عنصر الأيدي العاملة من العوامل الرئيسة في أي صناعة، وتبين الدراسة أن 16.3% من أصحاب المصانع الغذائية أفادوا بأن عامل العمالة مهم بينما أجاب 11.6% بأنه متوسط الأهمية، في حين كانت إجابة 72.1% بأنه عامل غير مهم، ويعود ذلك إلى الأوضاع الحالية، وقلة الإنتاج في كثير من المصانع، ووفرة العمالة الغير طبيعية نظرا لانحصار العمل في منطقة جغرافية مغلقة كمدينة نابلس من كافة الجوانب بفعل الحواجز الإسرائيلية وفي ظل الأوضاع والانتفاضة الحالية فإن الكثير من أصحاب المصانع قلل من خط الإنتاج أو حتى أغلقه بالكامل نتيجة الظروف.

(11) الارتباط الصناعي

أن عامل الارتباط الصناعي هام جدا للمصانع الغذائية التي تحتاج إلى مواد شبه نهائية في منتجاتها. وتتوطن بعض الصناعات في مواقع معينة تؤدي حتما إلى جذب صناعات أخرى تستخدم منتجاتها النهائية في عملياتها الإنتاجية ، فمثلا صناعة حفظ الخضروات والفواكه

[1] السماك، مصدر سابق، ص 90.

توجد بالقرب من مصانع إنتاج العلب الفارغة البلاستيكية وغيرها. وصناعة الحلاوة والطحينة توجد بالقرب من معاصر.

ويظهر من الدراسة الميدانية ومن الجدول رقم (17) أن 7% من أصحاب المصانع اعتبروا عامل الارتباط الصناعي (مهم) وأن 27.9% اعتبروا هذا العامل(متوسط الأهمية)، وما نسبته65.1% اعتبروه قليل الأهمية.

(12) طبيعة المواد الأولية :

إن الدور الذي يمكن أن تؤديه المواد الخام في تحديد مواقع الصناعات أو المشاريع يأتي من خلال نسبة مساهمة المادة الخام في الكلفة الإجمالية للإنتاج حيث تشير بعض الدراسات، ومنها الدراسة التي وضعها المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد البريطاني في العقد السابع من هذا القرن، أن نسبة مساهمة المادة الخام تمثل من إجمالي معدل الكلفة في الصناعات التحويلية.

إن وجود المادة الخام وان كان شرطا أساسيا لقيام الصناعة إلا أنه لا يعد الشرط الوحيد لقيامها، لأن توفر المادة الخام وحده لا يكفي لقيام الصناعة، بل هناك مقومات كثيرة إلى جانب المادة الخام تعد مهمة لقيام الصناعة وتوطنها فهناك دول تعد فقيرة من ناحية توفر المادة الخام ولكنها دول متقدمة صناعيا كاليابان مثلا وأخرى غنية بالمواد الخام ولكنها ما زالت تعد في قائمة الدول الفقيرة وتحبو في مجال الصناعة وفي مجال التصنيع، كما هو الحال في الدول النامية، وكذلك وجود المادة الخام فقط لا يكفي لقيام الصناعة أو توطنها ما لم يكن هذا موجوداً بشكل اقتصادي أي ضمان الحصول على المادة الخام بالمواصفات نفسها ومن المصدر نفسه بشكل اقتصادي[1]. إن الصناعات التي تنجذب نحو مصادر المواد

[1] السماك، محمد أزهر سعيد، وآخرون:**أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها**، الموصل،1987،ص103-104.

الخام هي الصناعات التي تكون خاماتها سريعة التلف أو التي لا تتحمل النقل لمسافات طويلة كصناعة الألبان وتعليب الفواكه والخضروات واللحوم وتعليب الأسماك[1].

وتبين من خلال الدراسة أن 7% من أصحاب المصانع اعتبروا هذا العامل مهماً في حين 27.9% متوسط الأهمية، بينما أجاب 65.1% بأن هذا العامل قليل الأهمية، ويرجع السبب في ذلك أن أغلبية المواد الخام التي تدخل في هذه الصناعة هي مواد مستوردة كما يتضح من الجدول التالي .

جدول(19) : نوع المواد المستخدمة في الإنتاج

نوع المواد المستخدمة في الإنتاج	النسبة المئوية%
مواد خام محلية	2.3
مواد خام مستوردة	34.9
مواد محلية ومستوردة	62.8
المجموع	**% 100**

9.5 عوامل تطوير وتنمية الصناعات الغذائية :

لتحقيق التنمية لا بد من زيادة الإنتاج، وتحسين نوعيته، وتنوع منتجاته من خلال عوامل بناء وتطور الصناعة، كزيادة رأس المال المستثمر، والموجودات الثابتة، أو في عدد العاملين، ورفع إنتاجية العمل، أو في تقدم الأساليب المستخدمة في إدارة المنشات الصناعية إيجاد الصيغ الأكثر ملائمة في ترابط الصناعة وتشابكها[2] .

تعني زيادة حجم الإنتاج وتنوعه ورفع جودته في الواقع تحقيق زيادة في قيمة الإنتاج الصناعي، وفي استغلال الموارد الطبيعية، وتوفير فرص أكبر وأكثر للعمل، سواء كان ذلك

---

[1] السماك ، محمد أزهر سعيد :**اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**،مصدر سابق،1998،ص77

[2] التميمي، عباس علي: **النمو الصناعي في الوطن العربي** ، جامعة الموصل ، 1985، ص130.

بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فيما تخلقه من حاجات متزايدة للخدمات الصناعية والاجتماعية معا.

إن تنمية الصناعات الغذائية في إطار النمو لحساب الاستهلاك المباشر الـذي يلبـي حاجـة الغذاء، ومن شأنها أن تتطلع إلى إنتاج أكبر وأحسن من سلع ومنتجات، ولكـي يخطـو النمـو خطواته المتوافقة والمتوازنة وصولا إلى الأهداف والتطلعات كما تريدها إرادة التغيير، لا بد من ملاحظة الأمور التالية[1]:

(1) توطين الصناعة .

(2) حجم الإنتاج

(3) تحسين نوعية الإنتاج.

(1) توطين الصناعة:

أن تجمع الصناعات في مكان واحد يؤدي إلى تقليل التكاليف للنشاط الإنتـاجي للصـناعات المختلفة القريبة من بعضها البعض، فالتجمعات الصناعية مجـال خصـب لتحقيـق التـوطن الصناعي والتكامل والترابط الصناعي الأمامي والخلفي، فالتوطن الصناعي يسـاهم فـي نمـو وتطور الصناعات الغذائية، فالعوامل الاقتصادية المؤثرة في هذا التوطن كرأس المال، ومصادر الطاقة، والنقل، والمواد الخام، والعمالة تؤثر بصورة مباشرة على عمليات التصنيع والتوزيـع، فإذا زاد فيه رأس المال المستثمر، زادت نسبة المواد الأولية المستخدمة فـي الصـناعة، وأدت بالتالي إلى زيادة العاملين في هذا القطاع وما يتبعه من زيادة في الإنتاج والإنتاجية الأمر الـذي يؤدي إلى زيادة المبيعات وبالتالي الأرباح[2]. وجميع هذه المتغيرات مترابطة ومتشابكة وتساعد على تنمية ونمو الصناعة بشكل ملحوظ .

---

[1] الشامي، صلاح الدين:**الجغرافية دعامة التخطيط**، منشأة المعارف الإسكندرية، 1971،ص340-342.

[2] الصالحي، عبد المعطي صالح عبد القادر: **الصناعات الغذائية في محافظة عمان- دراسة جغرافية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.

(2) زيادة الإنتاج الصناعي:

إن من عوامل تطور وتنمية الصناعات الغذائية زيادة الإنتاج الصناعي، حيث يمثل هذا بعداً من الأبعاد التي تحقق التنمية بالفعل، وتأتي هذه الزيادة من خلال زيادة وحدات التشغيل، والإضافة الفعلية، والتوسيع للمصانع، ومدى استيعاب الأسواق الاستهلاكية لهذه الزيادة في الإنتاج، والتي تكون محصلة نهائية لهذا التوسع، ويدعو الأمر إلى زيادة في الاستثمار وأعباء التمويل من أجل تلبية احتياجات التوسع، ويعتقد الخبراء في عملية الصناعة، فلا التغيير في الآلات أو في أسلوب تشغيلها ولا وفرة الاستثمار لحساب التشغيل، فلا زيادة الطلب على الإنتاج تكفل زيادة الإنتاج . بل تكون الزيادة بالفعل من خلال استجابة قوة العمل والمهارات الفنية للتشغيل الأفضل، ومن خلال استيعاب الترشيد، والتدريب والتنفيذ والاقتناع بالأداء الأحسن لحساب هذه الزيادة في الإنتاج، فتوفر هذه الأمور مجتمعة في العملية الإنتاجية للمصانع الغذائية الفلسطينية يعمل على تنمية هذه الصناعات، وتؤدي إلى زيادة في الإنتاج وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي، وتوفر السلع الاستهلاكية الأمر الذي يلبي احتياجات المستهلكين، ويحقق مزيداً من الأرباح للمستثمرين الصناعيين[1].

(3) تحسين نوعية الإنتاج

إن من عوامل تطوير وتنمية الصناعات الغذائية هو تحسين نوعية الإنتاج، والمقصود بتحسين نوعية الإنتاج هو تطوير الإنتاج السلعي إلى ما هو أفضل، وإكسابها خصائص الجودة لكي ترتفع قيمتها من وجهة النظر الاقتصادية . وتحسين نوعية الإنتاج يعتمد على تحسين مواصفات الإنتاج السلعي، ولتحقيق ذلك يحتاج إلى دعم متواصل من صاحب القرار في حماية الصناعة المحلية، والمنافسة الخارجية لا سيما أن فلسطين تتعرض للمنافسة الشديدة من السوق الإسرائيلية التي تغرق سلعها الأسواق الفلسطينية، وذلك يتطلب الوقوف والتصدي لهذه المنافسة بتحسين نوعية الإنتاج وتخفيض أسعاره لكي تكفل تحقيق الربحية لحساب الاستثمار. ومن الأمور التي تعمل على تطوير وتنمية الصناعات الغذائية ما يلي:

---

[1] الصقار، فؤاد: **التخطيط الإقليمي**، دار المعارف، الإسكندرية، 1970، ص153.

1) الاهتمام بجودة الإنتاج ونوعيته يفسح المجال أمـــام الصـــناعات الغذائيـــة فـــي التقـــدم والتطور، ويساعد على زيادة المبيعات المحلية والخارجية، كما يساعد علـــى تصـــدير الإنتاج للخارج.

2) توجيه العناية إلى جودة المواد الخام المستخدمة في الصناعة، وكذلك الإنتاج المتحقق من العمليات الصناعية والإنتاجية للصناعات الغذائية .

3) الاهتمام بأبحاث التطوير والتجديد في منتجات السلع من أجل المحافظـــة علـــى القـــوة الشرائية للمنتجات والعمل على استمراريتها.

4) تشغيل الأيدي العاملة المدربة وتدريب العمال على استخدام أحـــدث الآلات والماكينـــات والأجهزة الداخلة في العمليات الإنتاجية والصناعية، وفتح المجـــال أمـــامهم لحضـــور دورات تدريبية في هذا المجال سواء المجال محلياً أو خارجياً، إضـــافة إلـــى تشـــغيل المهندسين من ذوي الاختصاص في قطاع الصناعة الغذائية، وعدم الاكتفاء بالعمالة ذات الخبرة الصناعية .

5) تشجيع الاستثمار وزيادة رأس المال والموجودات الثابتة، فكلها عوامـــل تعمـــل على تنمية وتطوير القطاع الصناعي وتوسيعه، وتساهم فـــي تحســـين نوعيـــة الإنتاج وزيادة جودته وإنتاجه ومبيعاته وأرباحه.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

في ضوء الدراسة التي تمت لواقع الصناعات الغذائية في مدينة نابلس وتحليل الاستبانة يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

1.6 النتائج :

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1) معاناة أغلب أصحاب المصانع الغذائية من الأوضاع الأمنية والسياسية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني عموما ومدينة نابلس خصوصاً .

2) إغلاق بعض المصانع أبوابها وأخرى اضطرت إلى تقليص عدد العمال بشكل ملحوظ، في حين أن العدد الطبيعي للعمال كان أكثر من ذلك.

3) ضعف في الكفاءة الإنتاجية للعديد من المصانع من جهة، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى.

4) تواجه المصانع معوقات في استيراد المواد الخام، وكذلك في استيراد الآلات والمعدات الحديثة بسبب القيود الإسرائيلية من رسوم جمركية وصعوبات في التخليص والفحص الأمني .

5) تواجد العديد من المصانع الغذائية خارج المنطقة الصناعية، ومعظمها يتواجد في المناطق التجارية والسكنية (وسط المدينة والدوار).

6) أكثر من 95.3% من أصحاب المصانع الغذائية يعانون من مشاكل في عملية التسويق سواء في ظل الاحتلال أو في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية حيث لا تزال إسرائيل تسيطر على المعابر الحدودية والتي من خلالها يتم تسويق وتصدير المنتوجات المصنعة

7) يعمل الكثير من المصانع بأقل من طاقته الإنتاجية، نظراً لصغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي نتيجة للأوضاع.

8) إن عملية التقدم التقني والخبرة الفنية ضرورية لمواكبة التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج إلا أن إسرائيل تضع الحواجز والعراقيل لذلك.

9) تعتمد المصانع لتسويق منتجاتها بشكل أساسي على السوق المحلي (الضفة الغربية وقطاع غزة وأحيانا للسوق المجاورة في أراضي فلسطين المحتلة عام 1948) .

10)كشفت الدراسة عن وجود بعض المقومات للصناعات الغذائية في المدينة والمتمثلة في وفرة الأيدي العاملة وارتفاع المستوى التعليمي لدى العاملين.

11) يعتبر عامل المنافسة من أهم العوامل المؤثرة حيث أن القطاع الخاص هو الذي يملك معظم الصناعات الغذائية ولذلك برز هنا عامل المنافسة .

2.6 التوصيات :

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

(أ) توصيات خاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية:

1) القيام بحماية المنشآت الصناعية في المدينة ودعمها ماديا ومعنويا.

2) تخفيض الضرائب عن كاهل أصحاب المصانع و المنشآت.

3) العمل على إعداد تخطيط مستقبلي في المدينة وخاصة بعد أن كشفت الدراسة غياب التخطيط، بحيث تكون هناك دراسات تفي حاجات المدينة من المناطق الصناعية الغذائية.

4) ودعم دورها الوظيفي والاقتصادي من خلال توجيه ونقل الوزارات المهمة للمدينة باعتبار المدينة عاصمة اقتصادية لشمال فلسطين .

5) حماية للصناعات الغذائية والمنتجات المحلية والوطنية باتباع الطرق والقوانين الخاصة بعملية الاستيراد والحماية للمنتج المحلي وتعزيز قيمة المنتجات المحلية من خلال برامج التوعية والمشاركة الجماهيرية ورفع الجودة وملاءمتها لأذواق ورغبات وقدرات المستهلك الفلسطيني.

6) ضبط عملية الاستيراد وحماية المنتجات على الاقتصاد القومي الفلسطيني الذي تستنزفه عملية الاستيراد.

7) تحسين وترشيد الاستفادة من الموارد المحلية والمتمثلة في المواد الخام والأيدي العاملة، وما يترتب على ذلك من تحسين شروط التبادل في الأسواق الخارجية وتحقيق وفورات أكبر، تزيد من قدرة الاقتصاد على تعجيل عملية التراكم الأساسي الضرورية لتمويل عملية التنمية .

(ب) توصيات خاصة ببلدية نابلس:

1) تطوير البنية التحتية في المنطقة الصناعية المخصصة والمقترحة في المنطقة الشرقية من المدينة، وأماكن تواجد الصناعات ودعم إقامة منطقة خاصة بالصناعات الغذائية تتوفر فيها جميع المقومات الضرورية .

2) تخفيض أسعار الماء والكهرباء ورخص إقامة المصانع .

3) إعادة تنظيم مركز المدينة والمناطق التجارية والرئيسية فيها.

4) التوسع في إيجاد المدن الصناعية أو المجمعات الصناعية وتوفير أراضٍ صناعية بأسعار مناسبة ومشجعة يتوفر فيها خدمات البنية التحتية اللازمة لقيام الصناعة، الأمر الذي من شأنه إغراء المستثمرين في المجال الصناعي بإنشاء مصانعهم في تلك المناطق.

5) عدم السماح بإقامة مصانع في المناطق السكنية أو على أطرافها والقيام بالتخطيط العلمي والمدروس لمواقع المصانع الغذائية تلافياً للتلوث البيئي وتسهيلا لحركة العمليات المتنوعة للصناعة في مناطق تتوفر فيها مقوماتها.

6) تشجيع استخدام المواد الأولية المحلية وتشجيع التصنيع الزراعي والحيواني .

7) تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في إقامة مصانع غذائية مع إعطاء حوافز أكبر في هذا المجال لأصحاب الخبرة في الصناعات الغذائية لتخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة وكذلك العمل على إقامة مصانع للألبان في المدينة نظرا لحاجة المدينة إلى هذا النوع من المصانع والعمل على تنوع الإنتاج والأصناف فيها.

(ج) توصيات خاصة بغرفة التجارة والصناعة :

1) تفعيل دور الغرفة التجارية من خلال إيجاد أسواق خارج حدود السوق المحلي لتشجيع تسويق منتجات المدينة عربيا وأجنبيا، وتشجيع عمل المعارض في الخارج لطرح المنتجات والأفكار أمام المستثمرين في الخارج.

2) تبني سياسة واضحة لتطوير صناعات المدينة الغذائية لتشجيعها وتسويقها إلى خارج المنطقة.

3) التعاون مع الجهات المعنية في إيجاد برامج وسياسات تدريبية لتأهيل العمال وتوفير فرص عمل لهم.

4) استغلال الاتفاقيات التجارية المبرمة مع العالم العربي والدولي في سبيل تسويق منتجات المدينة.

5) تأسيس مركز معلومات صناعي للحصول على المعلومات الدورية عن المنتجات الصناعية الغذائية، ومدخلاتها ومخرجاتها، وتسهيل الحصول على هذه المعلومات

للمستثمرين، وواضعي البرامج والسياسات الصناعية، والباحثين في مجالات الصناعات المتنوعة .

6) العمل على ربط الإنتاج الوطني بالحاجات المحلية، وبالتالي التخلص من نمط الاستهلاك المستورد، لزيادة الطاقة الصناعية القادرة على نقل الاقتصاد الفلسطيني إلـــى مراحـــل النمو الذاتي.

المصادر والمراجع

(1) المراجع العربية:

أبو الشكر،عبد الفتاح وآخرون: **التصنيع في الضفة الغربية**، ط1، مركز التوثيق والمحفوظات، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1991.

أحمد، فتحي على محمد: **دراسة بعنوان تطور وتوطن صناعة الأدوية**، الخرطوم، 2000.

إسماعيل، توفيق: **أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشاريع الصناعية**، بيروت، 1981.

إغريب، أحمد عبد القادر: **التحليل المكاني للصناعات الكيماوية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1993.

ابن بطوطة: **تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، الجزء الثاني، الطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1972.

برهم، نسيم وآخرون: **مدخل إلى الجغرافية البشرية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

البظ، وائل وجيه رضا: **محددات إنشاء المدن والمناطق الصناعية في محافظة نابلس وانعكاساتها على البيئة والمجتمع والتعليم الصناعي**، رسالة ماجستير غير منشورة في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2004.

التميمي، عباس علي: **النمو الصناعي في الوطن العربي**، جامعة الموصل، 1985.

الجمل، هاني محمد إبراهيم: **جغرافية الصناعة في محافظة نابلس**، رسالة ماجستير غير منشورة في الجغرافية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2003.

الحلوجي، مختار محمد : **العوامل المؤثرة في اختيار موقع المصنع**، مجلة عالم الصناعة، الرياض، 1975.

رسول، أحمد حبيب: **الجغرافية الصناعية (فحواها وطرق البحث فيها)**، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، بغداد، المجلد 7، 1971.

السماك، محمد وآخرون: **أسس الجغرافية الصناعية**، الموصل، 1987.

السماك، محمد أزهر: **استخدامات الأرض بين النظرية والتطبيق**، جامعة الموصل، 1985.

السماك، محمد أزهر: **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**، جامعة الموصل، 1998.

السماك، محمد أزهر وآخرون: **أسس جغرافية الصناعة وتطبيقها**، جامعة الموصل، 1987.

الشامي، صلاح الدين: **الجغرافية دعامة التخطيط**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.

شريف، إبراهيم : **جغرافية الصناعة**، بغداد، 1976.

شولش: **تحولات جذرية في فلسطين**، الطبعة الثانية، دار الهدى، عمان، 1990.

صالح، حسن عبد القادر: **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 1985.

الصالحي، عبد المعطي صالح عبد القادر: **الصناعات الغذائية في محافظة عمان- دراسة جغرافية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 1996.

صباح، فيحان محمود: **معايير توقيع المشاريع الصناعية في العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1985.

الصقار، فؤاد: **التخطيط الإقليمي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1970.

طه، صبرية علي محمد :**الصناعة في قطاع غزة ،دراسة جغرافية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان 1993.

العامري، عنان: **التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني**،1900-1970، منشورات صلاح الدين، القدس، 1981.

عبد الحليم، فؤاد: **المجمعات الصناعات كوسيلة لتنمية الصناعة الصغيرة**، مؤتمر التنمية الصناعية للدول العربية، الجزء الثالث، الكويت، 1966.

عبد الرازق، عمر: **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1996.

عريقات، حربي محمد:**مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثانية، دار الكرمل للتوزيع والنشر،عمان،1997.

عمر، حسين: **موسوعات المصطلحات الاقتصادية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1965.

غنيم، محمد : **مقدمة التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الأولى، 1999.

منصور، أنطوان: **الاقتصاد الفلسطيني**، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 1989.

النجار، عبد الوهاب: **مفهوم التصنيع ومركزه في عملية التنمية الاقتصادية**، مجلة الاقتصادي، العدد الأول، بغداد، 1975.

نصر، محمد محمود: **فرص وإمكانيات التصنيع في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، 1997م.

هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع(ل- ي)، الطبعة الاولى، 1984.

(1) المراجع الأجنبية:

Alexander, J. W. **: Economic Geography**, Englewood, cliffs, 1963.

Carter, H.: **The study of Urban Geography**, Hundon, Edward Arnold, 1981.

Burns, J.: **The Food Industry: Economics and Policies**, Billing, 1983.

Harrington, J.W. and Warf, B. 1995: **Industrial Location. first published**, New York.

Lee, D.: **Regional Planning and Location of Industry**, Billing, 1980.

Pitts, E. and Traill, W.B.: **Competitiveness in the Food Industry**, New York, Blackie Academic and Professional, 1998.

Quentin H. S. and Warren, M.: **Geography, A study of its Elements**, Oxford University Press, New York, 1978.

Weber, A.**: Theory of Location of Industry,** Chicago: The University of Chicago Press, 1929.

(3) المواقع الالكترونية:

1) www.palestineremembered.com/index.html
2) http://www.GoogleEarth.com
3) www.pcbs.gov.ps
4) www.arij.org
5) www.maps.com

(4) التقارير والدراسات:

1) **جريدة القدس**، بتاريخ1988/10/7م.

2) **جريدة القدس**، بتاريخ1988/10/20م.

3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **المسح الصناعي**، أعداد مختلفة.

4) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **تقرير المنشات-1997**، النتائج النهائية، رام الله، 1998.

5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **دليل التجمعات السكنية**، محافظة نابلس، مـــج 6، رام الله، 2000.

6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقديرات السكان حسب المحافظـــات والتجمعـــات السكانية**، 2006.

7) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشـــات1997 في محافظة نابلس:النتائج النهائية: تقرير المنشات**، رام الله، 1998.

8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **سلسلة المسوح الاقتصادية**، رام الله، 2006.

9) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **بيانات غير منشورة**، رام الله، 2007.

10) دراسة شركة مسار للاستشارات الفنية: **قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين**، 2004.

11) هيئة الصناعات الغذائية، **تقرير إداري لسنة** 1998-1999.

12) وزارة الصناعة، دائرة التخطيط: **المسوح الصناعية**،1997.

13) بلدية نابلس، دراسات المخطط الهيكلي، قسم التخطيط، نابلس، 2001.

الملاحق

الملحق رقم (1)

أسماء المصانع والشركات التي خضعت للدراسة

1. مصنع طحينة التاج	23. شركة الاتحاد للحوم والأسماك
2. مصنع طحينة الجمل	24. شركة مصانع الزيوت النباتية
3. مصنع الكروان للطحينة	25. محمص شلهوب
4. شركة مصنع الزرافة للطحينة	26. محمص حنون
5. شركة الحاج رايق أبو خرمة	27. شركة المسلماني للشوكولاته والمسليات
6. شركة صادق عبد الرحمن قمحية وإخوانه	28. مصنع شركة وايتروز
7. مصنع أبو خرمة للطحينة	29. حلويات الإيمان
8. مصنع طحينة العالول	30. شركة المسار للسكاكر العادية العامة
9. حمد الله داود التمام "مصنع الزرافة"	31. حافظ العكر وشركاه
10.طحينة نابلس	32. مصنع علي القوقا وإخوانه للحلويات
11.مصنع طيبة للطحينة	33. مصنع عياد للحلويات والسكاكر
12.مصنع المراعي	34. مصنع أبو سير للعجينة
13.مصنع صبيح نصار	35. شركة النبيل لصناعة الحلويات
14.مصنع الحصاد	36. مصنع الشحروري والوزني
15.جاروشة عوني باكير/شركة أبو سمرة	37. محل غازي سويلم لصنع الراحة
16.مصنع الشنار للمواد الغذائية	38. مصانع بلازا للحلويات
17.شركة شمس للمواد الخام	39. مصنع سمير صدقي شقو
18.شركة مصنع الزهراء	40. محمص ادريخ الممتاز
19.مصنع مشروع الزكاة التأهيلي"مصنع الصفا للألبان	41. مصنع جاتوه لبنان
20.مصنع بوظة الأرز	42. مصنع الولاء
21.السنابل للمنتجات الغذائية	43. مصنع حلويات مسمار
22.مصنع السنبلة الإسلامية	

الملحق رقم (2)

استبانة المسح الميداني

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة عن المنشات الصناعية الغذائية في مدينة نابلس

ملاحظة : إن المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها لإجراء رسالة ماجستير مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، وسيتم التعامل معها بسرية تامة، ولن يطلع عليها احد وستكون لغرض الدراسة فقط".

معلومات عامة :

1) اسم المصنع :
2) اسم المالك :
3) ملكية ارض المصنع :
4) عنوان المصنع:
5) موقع المصنع :
6) سنة التأسيس:
7) مساحة ارض المصنع :
8) مساحة بناء المصنع :
9) تاريخ بناء المصنع :..... دونم/متر
10)مساحة بناء المصنع:.....دونم/متر
11)تاريخ بدء الإنتاج: / /

---

(1) استعمالات الأرض المحيطة بالمصنع:

1. سكنية 2.تجارية 3. خدماتية 4. غير ذلك

(2) ملكية أرض المصنع:

1. ملك 2.أرض مستأجرة 3. مبنى مستأجر 4. غير ذلك

(3) موقع المصنع:

1. ضمن الأحياء السكنية 2. على أطراف الأحياء السكنية 3. في المنطقة الصناعية

(4) تنظيم المصنع:

1. منفرد 2. رئيسي وله فرع آخر 3. فرعي

(5) هل تم بناء المصنع في هذا الموقع بناء على دراسة مسبقة؟

1. نعم 2. لا

(6) إذا كانت الإجابة بنعم فان الأسباب هي:

1.محدودية الأرض 2.أسباب اقتصادية 3.أسباب بيئية 4.أسباب تنظيمية

(7) ما نوع المواد المستخدمة في الإنتاج ؟

1.مواد خام محلية 2.مواد خام مستوردة 3.محلية ومستوردة 4.غير ذلك

(8) هل هناك صعوبات تواجه عملية استيراد المواد الخام؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم ، هل الصعوبات تتمثل في :

1.ارتفاع تكاليف الشحن والنقل 2.ضعف التسويق 3.صعوبات تمويلية

4.ارتفاع قيمة الضرائب 5. غير ذلك

(9) هل يعتمد هذا المصنع في إنتاجه على مصنع آخر داخل فلسطين ؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم

1) ما اسم المصنع وأين يوجد
2) عدد العاملين في المصنع.....

(10) المستوى التعليمي للعاملين في المصنع:

1.جامعي 2.ثانوية عامة 3.مرحلة أساسية 4. أمي

(11) أين يسوق الإنتاج؟ محليا خارجيا

(12) ما هي أهم الدول المستوردة؟

1. دول عربية 2. دول أوروبية 3. محلي 4. داخل مناطق الخط الأخضر.

(13) هل يعترض المصنع أي مشاكل ؟ نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم فان المشاكل تتعلق ب:

1.مشاكل تسويقية 2.استيراد المواد الخام 3.مشاكل في الإنتاج 4.مشاكل بالأيدي العاملة 5.إمكانيات الاقتصادية

(14) هل تنوي أجراء تطوير للنهوض بصناعة مصنعك؟ نعم لا

1. تطوير نوع الإنتاج 2. تطوير حجم المصنع 3. زيادة عدد العمال

(15) العوامل المكانية التي تؤثر في الصناعات الغذائية التالية يرجى ترتيبها حسب الأهمية بالأرقام:

1. توفر الأيدي العاملة	2.القرب من السوق
3.تكاليف النقل	4.توفر خدمات البنية التحتية والمساندة
5.تخفيض نسبة الضرائب	6.سهولة التحميل والتنزيل
7.ملكية أرض المصنع	8.المنافسة
9.الارتباط الصناعي	10.طبيعة المواد الخام والأولية
11.رأس المال	12.عدم الحصول على موقع جيد

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Analysis and Evaluation of Current Situation of the Food Industries in Nablus City

Prepared By

Mahdi Othman Mahmoud Al-Aghber

Supervised By

Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Azziz Salem Dweik

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2007

Analysis and Evaluation of Current Situation of the Food Industries in Nablus City

Prepared By
Mahdi Othman Mahmoud Al-Aghber
Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Azziz Salem Dweik

Abstract

This study is concerned with the analysis and evaluation of current situation of the food industries in Nablus city in terms of the importance of industrial location, decision making in allocation of industries, as well as identifying strengths, weaknesses, opportunities and available potentials to develop these industries.

The major aim of this thesis is to identify the significant factors that affect the selection of the food industries in Nablus city, and determining the factors that contribute to the development and promotion of these industries.

The methodology of the study is based on the descriptive and analytical research methods, using the tools of the questionnaire and field survey of the locations of food industries in Nablus, and the available data from the related official sources.

The results of the study have indicated that most of the problems and obstacles facing the sector of food industries in Nablus city such as obstacles in importing raw materials and exporting the products are due to political and security condition as well as the measures taken by the Israeli occupation. Also, the study indicated the significance of the competition,

capital and transportation cost factors in the selection of the location of these industries.

The study has recommended the necessity of protecting the food industries and both the local and national products. In addition, it emphasized the necessity of making future plans for the food industries in Nablus city in the light of the need of local and national markets, and the requirements of the general planning of the city.